جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

اتجاهات السعوديين نحو السجن والسجناء وحراس السجون وعلاقتها بخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية

إعداد الطالب

ناصر مبروك النويصر

إشراف

الدكتور حسن العوران

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه

في علم الاجتماع / تخصص علم جريمة

جامعة مؤتة، 2011

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية

لا تُعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهداء

إلى من حرمت عيناي رؤياك

ودعوت لك الله فسيح الجنان

وتمنيت أن أمشي على خطاك

والدي رحمه الله

إلى رمز الحنان والدفء والعطاء...

إلى من منحتني كل حنان الأرض...

إلى من لن يصف حبي لها قلم...

إلى من كنت في عينيها دمعة...

وفي قلبها خفقة... وعلى لسانها دعاء...

والدتي

إليهما أدعو ربي أن يرحمهما

وإلى زوجتي .. أبنائي وبناتي الكرام

أدامهم الله علي وأنعمني برحمته وغفرانه

وإلى أخوتي وأخواتي جميعاً

فكانوا العون والسند...

إليهم جميعاً أهدي ثمرة عملي وصادق محبتي

ناصر المبروك النويصر

الشكر والتقدير

بعد أن أشرقت شمس الوداع الآن ... أود أن أقول لكم أساتذتي كلمة تستحقونها ومشاعر أحسها .. أقول لكم يا من نصحتم وعلمتم فتفضلتم علينا.. إليكم من الأعماق شكراً وعرفاناً وأملاً صادقاً بأن تدوم للعلم ينابيع فياضة عذبة.

كما أتقدم بالشكر إلى الدكتور حسن العوران الذي كان معي بصفته الأكاديمية، فكان خير مشرف وموجّه، وحبه الأبوي وروحه الأخوية لحظة بلحظة، ولم يترك شراعنا يغرق في بحر المتاهات، فثبت الثقة بنفسي وركز دعائمها، وعلى يديه كان موسم جني الثمار آملاً أن تكون أزكى الثمار التي قطفتها.

كما أتقدم بالشكر الخاص إلى الأستاذ الدكتور عايد الوريكات الذي لا أنسى فضله علي طيلة فترة دراستي الجامعية، ومتابعته لي لمشروع التخرج.

وختاماً، أشكر جميع الأساتذة الكرام في جامعة مؤتة وخاصة عمادة الدراسات العليا.

ناصر المبروك النويصر

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان

قائمة الجداول

الصفحة	عنوانه	رقم الجدول
80	اختبار تحليل التباين ANOVA لقياس معنوية الفرق في مستوى اتجاهات سكان محافظة جدة نحو السجناء باختلاف حالتهم الاجتماعية...	.18
81	اختبار تحليل التباين ANOVA لقياس معنوية الفرق في مستوى اتجاهات سكان محافظة بريدة نحو السجناء باختلاف حالتهم الاجتماعية...	.19
81	تحليل أقل الفروق المعنوية للمقارنات البعدية والتحليل الوصفي (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) لمتوسط اتجاهات حسب الحالة الاجتماعية عند أفراد مجتمع الدراسة ولكل من محافظة جدة وبريدة...	.20
82	اختبار تحليل التباين ANOVA لقياس معنوية الفرق في مستوى اتجاهات سكان محافظة جدة نحو السجناء باختلاف حالتهم العملية...	.21
82	اختبار تحليل التباين ANOVA لقياس معنوية الفرق في مستوى اتجاهات سكان محافظة بريدة نحو السجناء باختلاف حالتهم العملية...	.22
84	تحليل أقل الفروق المعنوية للمقارنات البعدية والتحليل الوصفي (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) للحالة العملية عند أفراد مجتمع الدراسة ولكل من محافظة جدة وبريدة..................	.23

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

اتجاهات السعوديين نحو السجن والسجناء
وحراس السجون وعلاقتها بخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية

ناصر مبروك النويصر

جامعة مؤتة، 2011

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى اتجاهات سكان محافظتي جدة وبريدة نحو السجناء والسجون وحراس السجون، وتحديد الفروق بين مستوى هذه الاتجاهات باختلاف الخصائص الديمغرافية والاقتصادية لهم، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات بدرجة ثبات بلغت 84.2% حسب نتائج اختبار كرونباخ ألفا، وأشتمل مجتمع الدراسة على جميع سكان محافظتي جدة وبريدة القادرين على التعبير عن اتجاهاتهم نحو أهداف الدراسة، معتمداً على عينة قوامها 815 وحدة معاينة سحبت بأسلوب العينة الطبقية العشوائية من جميع وحدات المعاينة، وباستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، واختبار معامل ارتباط كندال وتحليل التباين الأحادي، تم التوصل إلى أهم النتائج التالية: كانت اتجاهات كل من سكان محافظة جدة ومحافظة بريدة نحو السجناء أقل تشدداً مقارنة مع اتجاهاتهم نحو السجن وحراس السجناء، إلا أن اتجاهات مجتمع محافظة جدة كان أكثر تشدداً من اتجاهات محافظة بريدة. وجود علاقة عكسية بين الاتجاهات نحو السجناء والمستوى التعليمي لدى سكان محافظة جدة. وجود فروق معنوية بين مستوى اتجاهات سكان جدة وبريدة نحو السجناء باختلاف حالتهم الاجتماعية، حيث كانت اتجاهات الأرامل أكثر تشدداً من باقي الحالات الاجتماعية الأخرى. أن مجتمع محافظة جدة أكثر تشدداً من مجتمع محافظة بريدة نحو السجن. أن أصحاب الدخول المرتفعة في محافظة بريدة لديهم اتجاهات أكثر تشدداً من أصحاب الدخول المنخفضة نحو السجون، بينما لم يكن للدخل أثر معنوي على اتجاهات سكان محافظة جدة. وجود فروق معنوية في اتجاهات مجتمعي الدراسة نحو حراس السجون حيث كان مجتمع جدة أكثر تشدداً.

Abstract

Saudi attitudes towards prison and prisoners and prison guards and the relationships to the economic and social characteristics

Nasser Al-Mabrouk Alnuwaiser
Mutah University, 2011

This study aimed to identify the level of attitudes of the provinces of Jeddah and Burida population about prisoners, prisons and prison guards, and determine the relationship or differences between the level of these attitudes according to their different demographic characteristics, to achieve the objectives of this study, we depended on the questionnaire as a key tool for the collection of data credibility rated to 84.2% according to Cronbach's alpha test results. This included the study population of all the inhabitants of the provinces of Jeddah and Burida, who are able to express their attitudes about the goals of the study, based on a sample of 815 unit preview withdrawn by the sample stratified random sampling of all the sampling units, using methods of descriptive statistics, and Kendall coefficient, and One-Way ANOVA test, we reached the following key results: The attitudes of the residents of the province of Jeddah and Buraida towards prisoners, compared to less stringent attitudes about prison and prison guards, but the attitudes of Jeddah was more radical than the that of Buraida. The existence of an inverse relationship between the degree of militancy towards prisoners and the educational level of Jeddah province residents. There are significant differences between the level of attitudes of the population of Jeddah and Buraida about the prisoners according to their social situation, whereas the attitudes of widows were more stringent than the rest of the other social situations. The community of Jeddah was more radical than that of Buraida towards prison. The high-income earners in the province of Buraida have more stringent attitudes than those on low incomes towards the prison, while there was no significant effect of income on the attitudes of the population of Jeddah. The existence of abstract differentiations in the attitudes of the study communities towards the prison guards whereas Jeddah community was more stringent.

الفصل الأول
خلفية المشكلة وأهميتها

1.1 المقدمة

تعتبر علاقة الفرد الإيجابية مع المحيط الاجتماعي انعكاساً لتكيُّفه مع المجتمع، وتوافقه مع ذاته، وتتوقف علاقة الفرد مع مجتمعة على العديد من الاعتبارات، منها: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، ومستويات وأشكال المشاركة في شؤون المجتمع، ومدى التزام الفرد بالقيم والعادات والتشريعات التي يُقرُّها المجتمع، هذا بجانب الاعتبارات المرتبطة بالدور الاجتماعي للفرد، وقدرته على الحراك الاجتماعي والمكانة الاجتماعية التي يحظى بها. تلك العوامل مجتمعة تؤثر في مستوى التكيّف مع الآخر، والتوافق مع الذات، وعلى الجانب الآخر فإن التوافق الذاتي يُعدّ عاملاً مهماً من عوامل تكيّف الفرد وتناغمة مع المجتمع، ومن ثم، فإنه وفقا لما سبق، فإن هناك علاقة تبادلية بين تقدير السجين أو الجاني لذاته وتكيّفه مع مجتمعه الذي يعيش فيه. (Kassebaum, 1999)

ومن المعروف أن نبذ المجتمع للفرد أو الجاني يُشكل أحد العوامل التي تَحُدُّ من تأقلمه وتوافقه الذاتي بالشكل الذي يدفعه إلى ممارسة الفعل الإجرامي كنوع من المحاولة السلبية للتأقلم مع ما يتعرض له من نبذ. وعلى أية حال، فإن تكيّف الفرد أو الجاني مع بيئة السجن لا يعني بالضرورة تكيّفه مع المجتمع المحيط، حيث يختلف سياق السجن وتكويناته وأعرافه عن واقع المجتمع وقيمه وتقاليده، فنظرة المجتمع السلبية لكل ما يرتبط بالسجين وبيئة السجن تأتي من محاولة رفض المجتمع للجريمة والسلوك الإجرامي، ومن ثم مقترف الفعل الإجرامي ذاته، باعتباره أتى بسلوك يُضر بالمجتمع ويحد من استقراره. (Martin, 1993)

ولما كانت الجريمة تُمثل ظاهرة اجتماعية ملازمة لكل المجتمعات، كما أنها تكاد تكون الظاهرة الوحيدة التي تنطوي على جميع أعراض الظاهرة المكتملة كونها ظاهرة تحمل الضرر والفائدة معاً، فالجريمة ضارة بقيم وتقاليد ومصالح واستقرار المجتمع وعلى الجانب الآخر فهي مفيدة في تطور وبقاء المجتمعات وتواصلها، وهي

جزء لا يتجزأ من كل مجتمع سليم. وقد ذهب البعض إلى أن المجتمع هو الذي يخلق الجريمة، فمن خلاله يتم وصم الأشخاص السيئين بطريقة تؤثر على قبولهم لأنفسهم الذي يدفعهم إلى التمادي في السلوك المنحرف من خلال ما يعكسه المجتمع من سوء معاملة للسجين وأسرته، ومن ثم، فإن التركيز يكون على شخص الجاني وليس على الجريمة أو الفعل. (الوريكات، 2004:). فقد قدرت آخر الإحصائيات الدولية المنشورة حول عدد المساجين في بلدان العالم أن عدد المساجين في الولايات المتحدة الأمريكية (686 لكل 100ألف) وروسيا (628 كل 100ألف) وجنوب أفريقيا (400 كل 100ألف)، وتحقق العديد من الدول العربية مراتب متقدمة في عدد السجناء بالمقارنة بعدد السكان، حيث تحتل تونس المرتبة الرابعة في الترتيب العالمي لعدد السجناء بالمقارنة بعدد السكان. (هلال، 2005)

ولما كانت العقوبة تُشكل المعيار الأبرز في قدرة المجتمع على تطهير نفسه بشكلٍ ذاتي من خلال ما يُقرُّه من قوانين وتشريعات تؤكد على أن السجن يُشكل بيئة بديلة يتلقى فيها الفرد أو الجاني حقوق منقوصة، كنوع من العقوبة، على فعل سلبي صدر من الفرد الجاني ضد فرد أو جماعة أو مجتمع، ومن ثم، فإن بيئة السجن ترتبط أشد الارتباط بالعقوبة والوصم أكثر من ارتباطها بالإصلاح وتطوير شخص الجاني، وبالتالي فإن اتجاهات الأفراد والجماعات داخل المجتمع عن السجن والسجناء وحراس السجن قد توصف بالسلبية في مختلف دول العالم المتقدم منها والنامي، والحقيقة أن العقوبة تتعدى شخص الجاني من حيث الزمان والمكان، بحيث تمتد لأسرته مما يجعلها تتنافى مع مبدأ عدالة العقوبة كونها شخصية. (الهواري: 1999)

ويمكن التأكيد على أنه من الصعوبة بمكان تقليل الآثار السلبية المترتبة على عقوبة السجن سواء على الجاني أو أسرته، ولكن على المجتمع أن يُبقي تلك الآثار في الحدود الدنيا للحفاظ على تكيّف الفرد مع أسرته ومجتمعه، وتتأثر اتجاهات الأفراد والجماعات والمجتمعات تجاه السجن والسجناء وحراس السجن بالمتغيرات الشخصية والاقتصادية، ومن ثم، فإنها في حاجة إلى مراجعة بطريقة تجعل منها وسائل مُساندة ومُعينة لتحقيق السجون لأهدافها في توفير العقوبة الرادعة للجناة، وعلى الجانب الآخر، القيام بدورها في تمكين الأفراد من مراجعة أنفسهم، من خلال تطوير

شخصيتهم، بما يمكّنهم من التوافق مع الذات والتكيف مع المجتمع وتزايد معدلات المشاركة والاندماج في شؤون المجتمع والتغلب على حالة العزلة والشعور بالوصم. (Gerhard, 2007)

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن التصورات المجتمعية تجاه بيئة السجن، وما تحويه من عناصر متمثلة في كل من السجناء والحراس والعاملين، تُعد أحد العوامل التي تُشكل اتجاهات الأفراد والجماعات والأسر داخل المجتمع، في ما يرتبط ببيئة السجن من الداخل، وما تحويه من أطراف أو أجزاء متفاعلة، وتتأثر تلك التصوّرات بالعديد من العوامل، منها: المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والجماعات داخل المجتمع، تلك التي تتحكم في اتجاهات الأفراد نحو غيرهم أو الآخر، ومن ثم، فإن التصوّرات والمعتقدات والاتجاهات السلبية نحو السجن والسجناء في علاقتها بالمتغيرات والخصائص الاجتماعية والاقتصادية تتحكم في سلوكيات وتصرفات الأفراد والجماعات والأسر في المجتمع تجاه السجن كمكان مخصص للعقوبة التي من المفترض عدم ملاحقتها للسجين طوال حياته وفي مختلف البيئات التي ينتمي إليها الجاني. (Brooks, 2006)

ويُعد الوصم الاجتماعي وسوء المعاملة للسجناء أحد أشكال السلوك التي قد تطال الشخص أو السجين، كرد فعل من الجماعة أو الأفراد في المجتمع التي تمثل انعكاساً للاتجاهات السلبية تجاه السجن والسجناء من قبل المجتمع، التي قد يترتب عليها حالة من سوء التكيف التي تلحق بالسجين في بيئة السجن، وتمتد لتشمل علاقة السجين بالمجتمع. ويبدأ المعتقد والاتجاهات السلبية من قِبَل المجتمع نحو السجين منذ أن يُشتبه به أو عندما يُقبض عليه وتُوجّه إليه التهمة، أو خلال مراحل التحقيق والمحاكمة والسجن وبعد الإفراج عنه، ومن ثم، فإنها عملية ممتدة تلاحق السجين بعد تطبيق العقوبة، وبناءً على ذلك، فإن الجاني أو السجين المنبوذ، وفق ذلك، غالباً ما يشعر بالغبن والظلم والجور وانعدام الثقة بينه وبين المجتمع، وهو ما قد يؤدي إلى اتساع الفجوة بينه وبين قِيَم المجتمع ومعاييره، مما يُضعف من قدراته على التكيف الاجتماعي، فيُدفع نحو الانحراف والعودة للجريمة مرة أخرى، ومن ثم، فإن الشخص

يُعاقب أكثر من مرة، ويستمر معه ذلك، وهو ما تفرضه قيم وثقافة ومعايير المجتمعات البشرية. (الشايجي، 2002)

وتتلخص مشكلة الدراسة الحالية في أن المتغيرات الشخصية والاقتصادية تتحكم في تشكيل اتجاهات وتصورات الأفراد والجماعات والأسر نحو السجن والسجناء وحراس السجن، تلك الاتجاهات التي لم تتطور بطريقة تُواكب المعايير المحلية والدولية التي أشارت إلى ضرورة تطوير بيئة السجن بطريقة تُواكب المستجدات والمتغيرات التي لحقت بالجريمة وبالفعل الإجرامي، وتعمل الدراسة الراهنة على الوقوف على تأثير متغيرات الفرد الشخصية والاقتصادية في اتجاهات وتصورات المواطن السعودي نحو السجن والسجناء وحراس السجن، كما تعمل على الإجابة عن التساؤل الرئيس والذي مؤداه:

ما طبيعة اتجاهات السعوديين نحو السجن والسجناء وحراس السجون وعلاقتها بخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية في محافظتي جدة وبريدة ؟

وينبثق من هذا التساؤل، التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما طبيعة اتجاهات السعوديين نحو السجن وعلاقتها بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمبحوث؟
2. ما طبيعة اتجاهات السعوديين نحو السجناء وعلاقتها بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمبحوث؟
3. ما طبيعة اتجاهات السعوديين نحو حراس السجون وعلاقتها بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمبحوث؟
4. هل يوجد فروق دالة إحصائية بين مواطني محافظتي جدة وبريدة نحو السجن والسجناء وحراس السجون تُعزى للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية؟

3.1 أهمية الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على العديد من العناصر التي تؤكد على أهميتها، ويمكن حصرها في الآتي:

1. يمكن أن تُشكل الدراسة الراهنة قيمة مضافة للتراث العلمي المرتبط بالسجن والسجناء في العالم العربي، حيث تبدأ دراسة الباحث من حيث انتهت الدراسات السابقة في هذا المجال، وعلى اعتبار أن العلم تراكمي فإن الدراسة الحالية يمكن أن تمثل مقدمة للعديد من الدراسات المتطورة في هذا السياق.
2. أن اتجاهات المجتمع نحو السجن والسجناء توصف بالتغير الدائم عبر البعدين الزماني والمكاني، ومن ثم فإن الدراسة الحالية تستمد أهميتها من كونها تعمل على التعرف على اتجاهات المجتمع السعودي الحقيقية للعمل على التوصل إلى توصيات عملية لتصحيح تلك الاتجاهات.
3. لما كانت عقوبة السجن تمثل إحدى العقوبات الناجعة التي تؤثر سلباً على الجريمة ومعدلات انتشارها، كان لزاماً إنجاز هذا العمل العلمي لمساعدة المخططين والأمنيين في مجالات معالجة الأخطاء ومواجهه المشكلات التي تصف السجن وبيئته بالدونية، ومن ثم تؤثر على تصورات الناس والمجتمع تجاه السجن والسجناء وحراس السجن.
4. إن عدم قدرة السجين على التكيف مع المجتمع كنتيجة حتمية لما يلقاه من معاملة قاسية من المجتمع، تؤثر سلباً على الأداء الاجتماعي للسجناء المفرج عنهم، ويؤثر على جدوى عقوبة السجن بما قد يدفع السجين للعودة إلى ممارسة الجريمة والفعل المنحرف.
5. تم اختيار محافظتي جدة وبريدة، وذلك لأن هاتين المحافظتين تشكلان الطبيعة الديموغرافية للمجتمع السعودي، ففي محافظة جدة نجد الاختلاف بين أفراد المجتمع وذلك لأنها منطقة حدودية وساحلية تقع على البحر الأحمر، كما يقطنها نسبة عالية من الوافدين العرب والأجانب، أما محافظة بريدة فيغلب عليها الطابع القبلي المتجانس، حيث يقطنها أهل المنطقة وهم ذوي مستويات اجتماعية واقتصادية متشابهة نسبياً.

4.1 أهداف الدراسة:

تعمل الدراسة على تحقيق هدف رئيس مؤداه التعرف على طبيعة اتجاهات السعوديين نحو السجن والسجناء وحراس السجون وعلاقتها بخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية في محافظتي جدة وبريدة.

كما تهدف إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. وصف طبيعة اتجاهات السعوديين نحو السجناء والسجن وحراس السجون وعلاقتها بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمبحوثين.
2. التعرف على طبيعة الفروق بين مجتمعي جدة وبريدة نحو السجن والسجناء وحراس السجون وعلاقتها بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمبحوثين.

5.1 المفاهيم النظرية والإجرائية :

1) الاتجاهات:

عرِّف الاتجاه في اللغة بأنه: وجه الشيء أو مستقبله، وكلمة اتجاه هي اسم وظرف، والاتجاه هو مسار أحوال الشيء، ولما كان المعتقد أحد الركائز التي يستند إليها الشخص في تكوين اتجاهاته نحو الآخر أو الموضوعات المحيطة، ومن ثم فإنه يقصد به: حالة من الاستعداد العقلي والعصبي تتكون من خلال التجربة أو الخبرة، وهي تعمل على توجيه استجابات الفرد وتصرفه نحو الموضوعات والمواقف التي ترتبط بهذا الاتجاه". ويشير هذا التعريف إلى أن المعتقد يتشكل من استعداد نفسي أو تهيؤ عقلي متعلَّم، كما أنها منظمه تنظيماً ديناميكياً، بمعنى أنها متصلة ببعضها في التنظيم المعرفي للفرد، بالإضافة إلى أنها تحدد استجابة الفرد للمنبهات الاجتماعية، سواء كانت نحو أشياء أو أشخاص أو مواقف أو رموز في البيئة التي تستثير هذه الاستجابة. (صالح، 2008)

إن آراء العلماء فيما يتعلق بالعلاقة بين المعتقدات والاتجاهات، ويفرق كرتش وكريتشفيلد:Krech and Crutchflied)) بينهما، فمن وجهة نظرهما أن كل الاتجاهات تشتمل على معتقدات، ولكن ليس كل المعتقدات بالضرورة أجزاء من اتجاهات. ويرى انستازي أن المعتقدات والاتجاهات تتشابهان في كونهما النتائج النهائية لعمليات التعليم والإدراك Perception Learning and، وهناك تفرقة بين المعتقد والاتجاه في أن

المعتقدات حيادية نسبياً، أما الاعتقاد فهو رأى بسيط يستنتج مما يقوله الشخص أو يفعله ويظهر في الاستخدام الدارج في عبارة (أنا أعتقد أن). أما الاتجاه فهو يصف شيئاً أو موقفاً كصدق أو كذب وكحَسًن أو سيئ، ويُحكم عليه على اعتبار أنه مرغوب فيه أو غير مرغوب فيه، فقد يكون لدى الشخص معتقدات أو أحكام على أشياء مختلفة، ولكن لا تصبح هذه اتجاهات إلا إذا صاحب المعتقد المعين خلع صفات حسن أو سيئ عليه. (عبد العال، 1998)

ويمكن التوصل إلى التعريف الإجرائي التالي للمعتقد:

1. المعتقد يُمثل مكوّن مكتسب يعتمد على مرجعية ترتبط أشد الارتباط بالثقافة السائدة في المجتمع.
2. يمثل المعتقد أحد الركائز الأساسية التي يبني عليها الفرد سلوكه واتجاهاته نحو الآخر أو السياق الاجتماعي المحيط.
3. يتأثر المعتقد بنوعيه المعارف التي يُحصّلها الفرد من التنوع البيئي المحيط، كما يؤثر في تصرفات وسلوكيات الفرد تجاه الموضوعات المحيطة.
4. يتحكم المعتقد بصورة مباشرة أو غير مباشرة في سلوكيات الفرد تجاه السجن والسجناء وحراس السجن.

2) الخصائص:

تعرف بأنها: "خصلة أو سمة ذات دوام نسبي، يمكن أن يختلف فيها الأفراد فتميّز بعضهم، أي هناك فروق فردية فيها، وقد تكون السمة أو الخاصية وراثية أو مكتسبة، كما يمكن أن تكون جسمية أو معرفية أو انفعالية أو متعلقة بمواقف اجتماعية" (عبد الخالق، 1983)، ومنها:

الخصائص الاجتماعية:

تعرف الخصائص الاجتماعية بأنها: "سمات اجتماعية تميز أفراد المجتمع وتؤثر في سلوكهم اتجاه موقف معين، وتتركز الخصائص والروابط الاجتماعية في متغيرات مثل: الحالة الزواجية، ومستوى التعليم، ومستوى المعيشة، والروابط الأسرية". (العنزي، 2003).

ويقصد بها في هذه الدراسة مجموعة المتغيرات المرتبطة بالشأن الاجتماعي للفرد التي قد يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر في اتجاهات واتجاهات الفرد نحو السجن والسجناء، ومن هذه المتغيرات: العمر، ومستوى التعليم والحالة الاجتماعية، وعدد الأبناء، وعدد أفراد الأسرة.

الخصائص الاقتصادية:

يقصد بها في هذه الدراسة مجموعة المتغيرات المتعلقة بالشأن الاقتصادي، التي قد يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر في تشكيل اتجاهات ومعتقدات الفرد نحو السجن والسجناء، ومن هذه المتغيرات: مستوى الدخل للفرد ولأسرته، ومستوى المعيشة، ومكان الإقامة (الحي)، ونوع الوظيفة أو المهنة للفرد.

3) مفهوم السجين :

في اللغة: يقال للرجل مَسجُونٌ وسَجِينٌ، والجماعة سُجَنَاءٌ وسجنى، وسجين فُعيل من السجن. ويقال وسَجِينةٌ (ابن منظور: 1999).

قال تعالى: (لَـئِن اتَّخَـذْتَ إِلَهاً غَيْـرِي لأجْعَلَنَّـكَ مِـنَ الْمَسْـجُونِينَ). (الشعراء: الآية 29) .

في الاصطلاح: السجين هو: "الشخص الذي وضع في السجن". (طالب، 2000)

ويعرف بأنه: " الشخص الذي سلبت حريته بقصد تعويقه ومنعه من التصرف بنفسه من خلال وضعه في بناء مقفل يوضع فيه الأشخاص المتهمون في انتظار محاكمتهم أو تنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم". (اليوسف، 2003). ويعرف أيضا بأنه: "الشخص الذي يأتي فعلاً مجرماً قانوناً ويصدر ضده حكم نهائي من المحكمة يستوجب حبس حريته لفترة معينة داخل المكان المخصص لتنفيذ هذه العقوبة وهو السجن". (هلال، 2005)

كما يعرف بأنه: "الشخص الذي منعت حريته، بقصد تعويقه ومنعه من التصرف بنفسه، سواء أكان ذلك من خلال وضعه في بيت أم مسجد أو قبو كما كان سائداً في الماضي أو كان ذلك من خلال وضعه في بناء مقفل يوضع فيه الأشخاص

المتهمون في انتظار محاكمتهم، أو تنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم كما هو سائد ومعمول به في الوقت الحاضر". (اليوسف، 2005)

ويمكن تناول مفهوم السجين إجرائياً باعتباره ذلك الشخص الذي سُلبت حريته بإيداعه السجن لارتكابه جريمة نصت الشريعة أو القانون على معاقبة مرتكبها بالسجن، وقد يكون موقوفاً ينتظر مثوله أمام المحكمة أو محكوماً ويقضي عقوبة.

4) حراس السجن:

إن السجن كمؤسسة عقابية تستدعي مورد بشري مدرب لكي يُمكّن السجون من تحقيق أهدافها بفاعلية، ومن ثم، فإن حراس السجون في المملكة يمثلون مجموعات من العاملين العسكريين أو المدنيين الذين يمارسون مجموعة من الأعمال المهنية داخل بيئة السجن بغرض مساعدة السجناء على التوافق والتكيف مع بيئة السجن والعمل على تمكُّن المؤسسة العقابية بمختلف أنواعها من تحقيق أهدافها التي أسست من أجلها، والحقيقة أن أهم ما يُميز حراس السجون كونهم مدربون على العمل، حيث يمتلك الحراس مجموعة من المعارف التي ترتبط بالسجن والسجناء وحقوقهم، وعلى الجانب الآخر لديهم مجموعة من المهارات النوعية التي تُمكّنهم من أداء عملهم بطريقة مهنية. (لائحة النظام الأساسي للسجون بالمملكة، 1423هـ)

5) السجـن:

وردت كلمة السجن في اللغة بمعنى الحبس، والسجن بالفتح المصدر سجنيه يسجنه سجناً أي حبسه، ويقال: رجل سجين ومسجون، وكذلك الأنثى بغير هاء، والجمع سجناء وسجني. ويقال للرجل مسجون وسجين، وللجماعة سجناء وسجنى بفتح فسكون، ويقال للمرأة: سجين وسجينة ومسجونة، وللجماعة سَجْنى بفتح فسكون وسجائن، ويسمى من يتولى أمر المسجونين وحراستهم سجاناً، والسِجِّين بكسر فشدة، كسكين موضع السجن، ومكان فيه كتاب الفجار. (ابن منظور، 1999)

وتعرف عقوبة السجن في اصطلاح الفقهاء هي: تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه، سواء كان في بيت أو مسجد أو كان بتوكيل الخصم أو وكيله عليه وملازمته له. (ابن تيمية، 2006).

والسجن بالمفهوم الحديث كمؤسسة اجتماعية: هو نتاج المعرفة الإنسانية في مواجهة الجريمة والسلوك غير السوي، ويمكن اعتباره على هذا الأساس من وسائل الدفاع الاجتماعي. (طالب، 2000)

وهو المكان الذي أعدّه المجتمع لرعاية وعلاج وإصلاح الأفراد الذين قاموا بأعمالٍ إجرامية أو أعمالٍ مخالفة للقوانين والنُظُم، والذين وقع في حقهم حكم بتجريدهم من حرياتهم. (طالب، 2000)

"يشمل المفهوم الموسع للمؤسسات العقابية كل الأَنظمة العقابية المطبقة بحق المحكوم عليهم بعقوبات جزائية، فالمؤسسة هنا ترد بمعنى النظام، والنظام هو عبارة عن مجموعة عناصر مادية وبشرية تؤلف فيما بينها وحدة ذات أداء معين لتحقيق أهداف محددة ". (العوجي، 1993)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

تتناول هذا الجانب التعريفي لموضوع الدراسة والمرتبط بعلاقة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للفرد باتجاهاته نحو السجن والسجناء وحراس السجن، وسيتم تدعيم الطرح النظري بالنظريات المفسرة، وآراء الرواد في نفس المجال، لتقريب العلاقة تأثراً وتأثيراً بين الفرد والمجتمع، وبالتالي فإن الفرد جزء من هذا الكل، مع تحليل للدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة وذات الصلة لمعرفة ما توصلت إليه الدراسات فيما يتناسب مع موضوع الدراسة.

1.1.2 المجتمع والنظرة إلى السجن والسجناء (الاتجاهات):

تتشكل اتجاهات الأفراد والجماعات نحو السجون وما يصاحبها من ممارسات عملية تجاه الأفراد من منطلق فكرة سلب الحريات الشخصية للأفراد داخل ذلك النوع من المؤسسات، ولما كانت الحرية تمثل قيمة أصيلة في حياة الإنسان، أصبحت النظرة إلى السجون توصف بنوع من الدونية في مختلف المجتمعات، حيث يُنظر إلى السجن والسجناء وحراس السجون نظرة ترتبط بافتقاد الحرية أو الوصمة، فالجاني المحكوم عليه بالسجن يُعتبر موصوم في اتجاهات الأفراد والأسر والجماعات والعشائر في المجتمعات العربية بالتحديد، كما أن السجن يمثل أحد المؤسسات التي تُسهم في هدم الشخصية وتطويرها إلى الأسوأ، وأن النظرة السائدة إلى حراس السجون على أنهم مُذنبون يُسهمون في سلب حرية الأفراد، والحقيقة الأكيدة أن النظرة المتدنية والاتجاهات السلبية والاتجاهات غير الإيجابية نحو السجن والسجناء وحراس السجن ليست حديثة العهد، ولكنها ظاهرة تسود المجتمعات منذ نشأة السجون واعتمادها كإحدى الوسائل الرادعة في شأن تحقيق العدالة. (فاروق، 2007)

ولما كانت السجون تمثل إحدى المؤسسات التي من المفترض أن ترتبط بمكافحة الجريمة من خلال كونها تمثل أحد آليات تطبيق العدالة وتحقيق العقوبة على

الجُناة والمنحرفين، كان لزاماً أن تتحوّل اتجاهات المجتمع نحو هذا النوع من المؤسسات، من حيث كونها تُسهم في تطوير شخصية الجُناة من خلال تخليصهم من الشعور بالذنب تجاه سلوكهم المنحرف من جهة، وعلى الجانب الآخر، تطوير شخصيتهم من خلال تدعيم نقاط القوة ومعالجة مناطق الضعف بجانب صقل مهارتهم الحياتية بما يُمكّنهم من التكيّف مع المجتمع المحيط، إلا أن الاتجاهات السلبية ترتبط أشد الارتباط بالظروف التي خبرها الأفراد والجماعات في الدول النامية من حيث عدم قدرة السجون على ممارسة أدوارها الإيجابية في تحقيق العدالة. (Smith, R. 1983)

وبنظرة مدققة على أهمية السجون ودورها كمؤسسات عقابية ذات طبيعة اجتماعية، نجد أن الاتجاهات السلبية نحو السجن والسجناء تتشكّل من خلال كون السجون بشكلها الحالي تعتبر مؤسسات مكتملة البناء مفتقدة الوظيفة، فمن حيث البناء، تتشكّل السجون من مجموعة من المقوّمات، منها القواعد التنظيمية التي تحكم الحياة والإقامة داخل السجن والحراس والمهنيين العاملين في هذا القطاع، بجانب البرامج والأنشطة التي تُمارس داخل السجون، وجميعها عوامل من المفترض وفقاً لمنظومة النسق تتفاعل مع بعضها البعض، وينتج عنها مجموعة من المُخرجات التي تُسهم في تحقيق العدالة والعمل على تطوير شخصية المجرم. إلا أن الواقع يُؤكد على أن العملية التفاعلية بين تلك المقومات تتم بطريقة تُسهم في تحقيق الأهداف بطريقة شكلية غير فعّالة. ومن ثم، فإن النتائج في الغالب تتمحور حول إنتاج شخصية مريضة غير قادرة على التكيف مع المجتمع، إضافةً إلى عدم تكيّف السجناء مع الاتجاهات التي توصم المفرج عنهم وتدفعهم إلى العود إلى ممارسة الجريمة والفعل المنحرف. (صالح، 2008)

وهناك العديد من العوامل التي تُسهم في تغذية الاتجاهات السلبية نحو السجن والسجناء وحراس السجن، ومن أهم تلك العوامل عدم قدرة السجون على تحقيق القصد من العقوبة، حيث تفتقد السجون للفاعلية في تنمية وتطوير شخصية الجناة المنحرفين إلى الأفضل، وعلى الجانب الآخر، مساهمة تلك البيئة في تغذية الصفات السلبية في شخصية السجين من خلال ما يكتسبه ويتعلمه في بيئة السجن، من خلال الاختلاط مع غيره من الجُناة والمنحرفين، كما أن عدم قدرة السجون في المجتمعات العربية على

مواكبة المستجدات المرتبطة بحقوق الإنسان أدى إلى تنشيط الاتجاهات السلبية نحو السجناء والسجون وحراس السجن، والحقيقة تشير إلى أن تلك الاتجاهات السلبية تطورت ونشطت عبر فتراتٍ زمنيةٍ متباعدة. ومن ثم، فإن من الصعوبة بمكان تعديلها دونما سياسات بعيدة المدى تُسهم في تصحيح الصورة الذهنية لدى الأفراد والجماعات نحو السجون والسجناء والحراس. (فاروق، 2007)

2.1.2 السجن والعقوبات السالبة للحريات:

إن السجن بمفهومه التقليدي الذي خبره الناس، يُعبّر عن سلب لحرية الإنسان بوضعه في مكان يُقيّد حريته، ويُركّز المفهوم السابق على المجال المكاني أو السياق البيئي الذي ينتقل منه الفرد إلى تنوّع بيئي آخر، له من الخصوصية ما يجعله يفتقر إلى الحرية، وعلى الجانب الآخر هناك مفاهيم تُركّز على الشق القانوني للسجن، حيث يُعبّر السجن عن طريقة لاحتجاز شخص بموجب حكم قضائي أو قرار إداري من سلطة تستند إما إلى قانون ينص على عقاب الشخص لكونه ارتكب جريمة، أو لمجرد قرار تقديري من سلطة مخوّلة باحتجاز الأشخاص كإجراءٍ وقائيّ تقوم به إدارة الأمن، بوصفها سلطة عامة، للتحفّظ على المُشتبه بهم حتى إتمام تحقيقاتها. (صالح، 2008)

والسجن بحسب الأصل والغاية من إنشائه، نوع من أنواع العقوبات الجزائية، ولذلك لا يستخدم إلا وفقاً للقانون، حيث يُعبّر السجن عن المكان المخصص للجاني بعد وقوع الجريمة، وهو كإجراء وقائي مخوّل للسلطة أو الإدارة لتقديرها أن شخصاً بعينه يُشكّل خطورةً على المجتمع، أو يُشكل تهديداً على المجتمع أو النظام. والسجن بهذا المفهوم الأخير يُطلق عليه أيضاً اعتقالاً، وهذا الأخير يكون تعسفاً من السلطة العامة التنفيذية إذا طالت مدته على النحو الذي يُساوى فيه بين المعتقل لشُبهة دون ثبوت جُرم فعلي، وبين المسجون لكونه قد ارتكب بالفعل جريمة يعاقب عليها القانون بالسجن وسلب الحرية، كما يطلق السجن على المكان الذي يتم فيه سلب حرية الإنسان. وهو مكان مُعد ليكون صالحاً لحبس شخص أو أكثر، ويكون إعداده بوضع الأسوار والقضبان الحديدية وتعيين الحراسة اللازمة لمنع المسجون من الفرار. وبعبارة

أخرى يتم وضع كل الوسائل الممكنة لمنع الشخص من الخروج من المكان المحبوس فيه وتحت سيطرة كاملة لحراس السجن. (عبد الظاهر، 2004)

وعلى الرغم من أن عقوبة السجن تُعد من أهم العقوبات السالبة للحريات، إلا أن هناك العديد من الأنماط العقابية التي لازالت تطبق في العديد من المجتمعات تحت مسميات برّاقة وبموجب القوانين والتشريعات الآتية:

1. **عقوبة الحرمان من بعض الحقوق والمزايا:**

أو عقوبة التجريد المدني، أو عقوبة التجريد والحرمان من الحقوق الوطنية أو الحقوق المدنية. ولقد ورد الحرمان من الحقوق المدنية في بعض التشريعات العربية على نوعين: دائم ومؤقت. ويترتب على الحرمان الدائم ، حرمان الجاني من الحقوق التالية: حق الترشيح والانتخاب وجميع الحقوق السياسية الأخرى، والصلاحية للبقاء في أي وظيفة أو القبول في أي خدمة إلا إذا كانت جبرية، وتجريده من أي صفة اكتسبت بسبب العمل في وظيفة عامة، والصلاحية للعمل كوصي أو قيّم، وكل الحقوق التي لها علاقة بالوصاية أو القوامة، والألقاب والرتب والأوسمة وغير ذلك من شارات الشرف، والهدف من الحرمان هو العقوبة لذاتها. وينتج عن ذلك، عدم ثقة المجتمع في المحكوم عليه، وأنه أدنى من المواطن العادي من حيث المنزلة الاجتماعية. (عبد الظاهر، 2004)

2. **عقوبة التشهير:**

عقوبة نفسية تُعبّر عن لوم المجتمع للجاني واستنكاره للجريمة، والهدف من ذلك هو تحقير الجاني وازدرائه، وتتمثل في نشر الحكم الصادر بحق الجاني في صحيفة أو أكثر على حساب الجاني، أو يُلصق على قاعة المحكمة وفي أقرب مكان من مكان ارتكاب الجناية، وبالقرب من إقامة وسكن الشخص. (الصيفي، 1990)

إن المتأمل في هذه العقوبات التي تطبق مباشرة وكنتيجة للعقوبة الأصلية، يجد أنها تُلحِق الضرر بالشخص، وتحمل طابع الوصمة وسوء المعاملة، وتُعيق رغبة الشخص ومحاولاته في التكيف الاجتماعي، وعندما يُفرج عن السجين يواجه بمثل هذه العقوبات، بالإضافة إلى نبذ المجتمع له، ونظرة الناس إليه التي تتجسد في مجموعة من الاتجاهات السلبية تجاه السجن والسجناء والحراس المنوط بهم هذا العمل، مما

يدفع السجين للعودة للجريمة، ويجعل بيئة السجن بيئة موصومة، ويؤثر على مكانة ومعنوية حراس السجن، على الرغم من أن الأصل في سَن العقوبات التي تُطبَّق بحق الجُناة تحقق جملة من الأهداف، من أهمها إصلاح الفرد وتمكينه من العودة للمجتمع، وقبول توبته ورجعته إلى طريق الخير والصلاح، وقد حثّ الدين الإسلامي على عدم معاقبة الشخص طول حياته، وحث على الوقاية، وأن العقوبة لا تطبق من أجل الانتقام، وإنما من أجل خير الفرد والمجتمع، فإنه من المستغرب بقاء مثل هذه العقوبات التي تُوسِّع الفجوة بين الشخص ومجتمعه بعد أن طُبِّقت بحقه عقوبة جرمه الذي أرتكبه، والمغالاة في تطبيق هذه العقوبات ربما يؤدي بالجاني إلى الشعور بالتحقير ويُفقده اعتباره الاجتماعي، مما يحول بينه وبين التكيف الاجتماعي والتواصل مع مجتمعه. (الصيفي، 1990)

والعقوبة بصفة عامة، وفي مقدمتها عقوبة السجن، لها اثار سلبية وخطيرة على أسرة الجاني، تتمثل في فقدان مصدر عيشها خاصة إذا كان الجاني هو عائلها، وآثار نفسية تتمثل في الحزن على عائلها، وأثار اجتماعية تتمثل في نظرة المجتمع إليها بازدراء، هذه الآثار قد لا تكون مقصودة في ذاتها، ولا يجب أن تكون كذلك. قال تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللّهِ أَبْغِي رَبّاً وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَلاَ تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلاَّ عَلَيْهَا وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ثُمَّ إِلَى رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ (سورة الأنعام، 164).

وعندما تتعدى آثار العقوبة شخصية الجاني من حيث الزمان والمكان، وكذلك تطال أسرته والقبيلة أو العشيرة التي ينتمي إليها، فذلك يتنافى مع مبدأ عدالة العقوبة واعتبارها عقوبة شخصية، وقد يكون من الصعب تجنب هذه الآثار للعقوبة، ولكن على المجتمع أن يُبقي تلك الآثار في الحدود الدُنيا للحافظ على تماسك أسرة الجاني وتمكينها من تحقيق حياة طيبة، وفي الحديث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يُسلمه ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ومن فرّج عن مسلمٍ كُربةً فرّج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة ومن ستر مُسلماً ستره الله يوم القيامة". (رواه البخاري).

والحقيقة، إنَّ مبدأَ سلبِ الحريةِ في ذاتهِ لمْ يتغيرْ، والذي تغيّرَ هوَ التحولُ في تنفيذِ هذهِ العقوبةِ، لتصبحَ – على الرغمِ من قسوتِها الضروريةِ – أقلَّ وحشيةً وأكثرَ إنسانيةً. فمن مستعمراتِ العقابِ، والجزرِ النائيةِ التي استُخدمتْ كسجونٍ يُنفى إليها المحكومُ عليهِم بالسجنِ، ليعيشوا في أسوأِ الظروفِ، ويحتملوا أشقَّ الأعمالِ، ويقاسوا ضروبَ التعذيبِ، أصبحتْ عقوبةُ السجنِ في عصرِنا هذا، وبالتحديدِ منذُ نصفِ القرنِ الأخيرِ، تتجهُ إلى تحديدِ قواعدَ أساسيةٍ لمعاملةِ المسجونينَ، وضمانِ حقهِمُ الطبيعيِّ في الكرامةِ، من حيثُ كونهُم بشراً قبلَ كلِّ اعتبارٍ آخرَ.

إنَّ النظرةَ المعاصرةَ للمؤسسةِ العقابيةِ، ترمي إلى انتهاجِ أساليبَ حديثةٍ لتحقيقِ أهدافِ العقوبةِ، للتوصلِ إلى تقويمِ المجرمِ لمواجهةِ الجريمةِ، ومنعِ تكرارِها في المستقبلِ؛ ببذلِ الجهودِ الإصلاحيةِ معهُ بدلاً من انتهاكِ آدميتهِ كإنسان، معَ عدمِ الإخلالِ بمبدأِ الزجرِ العامِّ، ودونَ اللجوءِ إلى القسوةِ والتعذيبِ والعنفِ غيرِ المبررِ على أيةِ حالٍ، وما دامَ للمؤسسةِ العقابيةِ دورٌ فاعلٌ في تدريبِ وتأهيلِ النزلاءِ، فلابُدَّ من إعدادِها إعداداً ملائماً للغرضِ من وجودِها، وتزويدِها بالكوادرِ البشريةِ المؤهلةِ القادرةِ على إدارةِ المؤسسةِ، وتطبيقِ البرامجِ اللازمةِ لإصلاحِ النزلاءِ وإعادةِ تأهيلهم.

وليسَ الغرضُ منَ القواعدِ الدُّنيا لمعاملةِ السجناءِ تقديمُ وصفٍ تفصيليٍّ لنظامٍ نموذجيٍّ للسجونِ، وكلُّ ما تحاولُ تحقيقَه هوَ تحديدُ أساسٍ للتصوراتِ المقبولةِ عموماً في أيامِنا هذهِ، وتحديدُ العناصرِ الأساسيةِ في الأنظمةِ المعاصرةِ الأكثرِ صلاحاً، للتوصلِ إلى خيرِ المبادئِ والقواعدِ العمليةِ في معاملةِ المسجونينَ وإدارةِ السجونِ. وتسعى هذهِ القواعدُ إلى أنْ تتضمَّنَ ما يُحفّزُ على بذلِ الجهدِ الموصولِ للتغلبِ على المصاعبِ العمليةِ التي تعترضُ طريقَها، وإن ووجهتْ باختلافِ الظروفِ القانونيةِ والاجتماعيةِ والجغرافيةِ بينَ الدولِ والمجتمعات. (هلال، 2005)

3.1.2 حقوق السجناء بين الاتجاهات والمعايير الدولية:

إن المبادئ والمعايير الدولية الخاصة بحقوق السجناء وما ينبغي أن تتوافر عليه أنظمة السجون ترتكز على فكرة جوهرية وأساسية مؤداها أن الإنسان مخلوقٌ جديرٌ بالاحترام، وأن تضمن له حقوقه الإنسانية حتى وهو سجين، وبالتالي فإن

السجون ينبغي أن تكون مكاناً مناسباً تتوافر فيه شروط تأهيل السجناء وتمتّعهم بحقوقهم، وكما سنرى لاحقاً من هذه الدراسة بالمقارنة بين هذه المعايير وبين القانون الوطني السعودي ولائحته التنفيذية، فإن هذه المعايير ترتكز على التالي: (Karpowitz, 2007)

1. حق السجناء في التعليم والتدريب:

يُشكّل التعليم والتدريب ركيزة أساسية تُسهم في تمكين الإنسان من التكيف مع التنوع البيئي الذي يعيش فيه، وعلى الجانب الآخر، فإن الحق في التعليم يُمثل أحد الحقوق الأصيلة للسجناء، كي يتمكنوا من مواكبة المستجدات والتطورات المحيطة، ومن ثم التكيُّف مع مجتمع ما بعد السجن، كما أن الأخذ بأسباب التعليم والتدريب المستمر تمثل أحد العوامل التي تسهم في الحد من الجريمة والوقاية منها. ((Karpowitz, 2007)

ولقد نصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 26 الفقرة 1 على أنه: "لكل شخص الحق في التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل مجانياً، وأن يكون التعليم في مراحله الأولى إلزامياً ". وتذهب الفقرة 2 من المادة 26 إلى أنه: "ينبغي أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً وإلى تعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين الشعوب". ولقد تطورات العملية التعليمية من حيث ركائزها، وآلياتها، ووسائل انتشارها، حيث الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة التي تتمثل في خدمات التعلم الإلكتروني والتدريب المعتمد على شبكة الانترنت، تلك العوامل التي تُسهّل على السجناء الاندماج في العملية التعليمية في أي وقتٍ وأي مكان، حيث لا تؤثر عقوبة السجن على قدرة السجناء على الانخراط في مختلف مراحل وأنواع التعليم والتدريب ما يُمكّنهم من التواصل مع مجتمعهم وتجنب الاتجاهات السلبية التي تلاحقهم. (Abdulkarim, 2007)

وقد أكدت المعايير الدولية على حقّ السجناء في التعليم والتدريب، وإن كان ذلك الحق منقوصاً في العديد من دول العالم، وتحديداً دول العالم الثالث، إلا أن التطور والانتشار المتسارع لوسائل التعليم جعل من الصعوبة بمكان حرمان السجناء

من الحصول على حقهم في التعليم في مختلف أماكن العقوبة، كما أن عملية التثقيف والتوعية تُمكن القائمين على تنفيذ عقوبة السجن من حراس السجن وضباط ومهنيين من تمكين السجناء من ممارسه حقهم في التعليم شريطة أن تُفسح البيئة التنظيمية داخل السجون المجال لتمكين السجناء من التواصل مع العمليات التعليمية في مختلف مراحلها. (Braggins, 2007)

2. حق السجناء في الرعاية الصحية:

تمثل الرعاية الصحية منظومة متكاملة من البرامج والمشروعات والخدمات التي تُمكّن الفرد من ممارسة مختلف أدواره في المجتمع بفاعلية، وتُمثل الرعاية الصحية للسجناء أحد الحقوق الهامة والضرورية التي تُمكّن السجين من تنفيذ العقوبة المطلوبة دون المساس بصحته، وبالنظر إلى بيئة السجن نجد أن السجين يحتاج إلى الحصول على حقه في رعاية صحية خاصة ترتبط أشد الارتباط بخصوصية بيئة السجن، تلك البيئة التي يتلقى فيها السجين حرية منقوصة، ونظراً إلى أن السجون في الولايات المتحدة تُمثل أعلى معدلات الإيداع في العالم، وبالنظر إلى فيروس نقص المناعة الايدز، نجد أنه يتزايد في السجون بمعدل يزيد على الثلاثة أضعاف المعدل المنتشر به في الولايات والفيدراليات الأخرى، ذلك وفقاً لتقارير صادرة عن الحالة الصحية داخل السجون عام 2010، حيث قدرت بنسبة 1.9% من الذكور، و2.9% من النساء، كما أظهرت التقارير المتخصصة أن معدلات الأمراض المعدية في تزايد مطرد، وقد يرجع ذلك لمجموعة من العوامل منها السلوكيات المنحرفة داخل السجن وترتبط أيضا بأنماط الرعاية المقدمة للسجناء بما يؤكد على خصوصية بيئة السجن. (PRISONERS' RIGHTS, 2005)

والحقيقة، أن التحديات التي تواجه حق السجناء في الرعاية الصحية القويمة تدفع المؤشرات والإحصاءات للتأكيد على أن نسبة تزيد على الـ(25%) من سجناء الولايات المتحدة عام 1999 من مدني الكحوليات Alcohol- Dependent، بجانب (14.3%) من السجناء يصنفون ضمن فئات وأنماط المرضي العقليين Mentally Ill، بما يكشف عن حاجة السجناء إلى نوع خاص من الرعاية الصحية يرتبط ببيئة السجن (Rand, 2003)

3 .حق السجين في العمل:

يمثل العمل قيمة ومطلب أساسي لكل إنسان، ولما كان العمل يمثل أحد المناشط الدورية التي تُمكّن الإنسان من مقابلة احتياجاته الأساسية في الحياة، كان لزاماً التأكيد على أهمية العمل للسجناء وما تُفرزه ممارسة السجين لحقه في العمل من الشعور بجدوى العقوبة والامتثال للقواعد المنظمة لبيئة السجن، حيث يُمثل تمكين السجين من ممارسة العمل داخل بيئة السجن إحدى الركائز الأساسية التي تُسهم في الحد من الاضطرابات والشغب داخل السجون، ولقد ظهر ذلك الحق عام 1800م، فقد عمل السجناء السود في العديد من المهن الحرفية داخل السجون الأمريكية، وتكشف تلك الحقائق عن أن بيئة السجن والنظم التي تحكمها كبيئة سالبة للحريات تفرض نوعية معينة من الأعمال تستهدف تمكين السجين من ممارسه حقه في العمل الذي يُسهم في زيادة تكيفه مع المجتمع. (Atkinson, D., 2002)

4.1.2 الرعاية الاجتماعية وحقوق السجناء في المملكة العربية السعودية:

تمثل الرعاية الاجتماعية للسجناء أحد الحقوق الهامة التي يعترف بها نظام السجون السعودي، حيث تُنفذ العديد من البرامج والخدمات والمشروعات في مختلف المجالات الصحية والتعليمية والتثقيفية، التي تُسهم في تمكين السجين من الحصول على حقه في الرعاية الاجتماعية.

ومن أهم أنماط الرعاية المقدمة للسجناء في المملكة العربية السعودية ما يلي:

أ- الرعاية التعليمية:

وبالنظر إلى الرعاية الاجتماعية المقدمة للسجناء في ما يرتبط بالعملية التعليمية، وحق السجين في الاندماج مع العملية التعليمية في مختلف مراحلها، نجد أن تلك البرامج تؤسس على إدراك أهمية ما للعلم من فوائد كبرى وعظيمة، فقد اهتمت الشريعة الإسلامية والمملكة بتسليح السجين بسلاح العلم، لذلك حفظت الأنظمة السعودية للسجين حقه في التعلم، وقد نصّت اللائحة التنفيذية لنظام السجن على حفظ

هذا الحق للسجين صراحة وأمرت بإنشاء: مدارس محو أمية، ومدارس متوسطة، ومدارس ثانوية. على أن تكون هذه المدارس داخل السجون لكلٍ من الرجال والنساء على السواء، كما سمحت لمن أراد استكمال دراسته الجامعية، على أن يكون ذلك بعد مخاطبة الجهة التي يرغب استكمال دراسته بها، وأن يكون انتساباً وليس انتظاماً، حيث يتم اختباره داخل السجن من قِبل لجنة تحددها الجامعة أو المعهد. أما فيما يخص التعليم والتدريب المهني، فقد جاء في نظام السجن والتوقيف ما أوجب القيام بعمل دورات في مجالات الميكانيكا وسمكرة السيارات واللحام والكهرباء والحاسب الآلي والخياطة والتفصيل وغير ذلك من المهن الأخرى، وجعلت المجال مفتوحاً أمام جميع السجناء للالتحاق بهذه الدورات، على أن تتوافر في المسجون الشروط التالية: (قرار مجلس الوزراء السعودي، 1398هـ رقم 432)

أ- أن تكون مدة إقامة السجين في السجن تغطي مدة الدورة.

ب- أن تتوافر لدى السجين صلاحية التدريب سلوكاً واستعداداً.

ج- أن يكون لائقاً طبياً.

ولم تكتف الأنظمة بهذا الشأن فقط، بل حرصت على حماية السجين الملتحق بهذه الدورات من أخطار العمل، ومن يتعرض لإصابة عمل يستحق تعويضاً عما أصابه من ضرر يدفع له من صاحب العمل إن كان العمل باتفاق إدارة السجن مع صاحب عمل أو من إدارة السجن متى كانت هي صاحبة العمل. ويُعطى كل متدرب مكافأة تدريب مقدارها 15 ريال يومياً.

هذا فيما يتعلق بحق السجين في التعليم، وعلى الجانب الآخر شملت منظومة الرعاية الاجتماعية للقراءة فائدة لا يمكن إنكارها، وهي أيضاً جزء لا يتجزأ من العملية التعليمية، وهي أيضاً إحدى السبل التي تُساعد السجين على الخروج من حالات الاكتئاب والضرر النفسي الذي قد يصيبه جراء هذا السجن. لذلك، تتوفر في السجون داخل المملكة وخارجها مكتبات مزودة بالكتب في مختلف المجالات والعديد من المواضيع المختلفة التي تفيد في إعادة تأهيل المسجون وتعمل على تسليته وتثقيفه طوال فترة السجن، ويتم تزويد السجين بهذه الكتب عن طريق الإعارة أو عن طريق حضوره إلى المكتبة لقراءة هذه الكتب، وحالياً تم استحداث مكتبات دينية داخل العنابر،

مزودة بالكتب الدينية والمصاحف كي تصبح في متناول السجين في أي وقت من الأوقات، حيث أن المكتبات الأخرى تكون محددة بأوقات عمل معينة. أيضاً يشمل حق السجين في القراءة على ممارسته للهوايات مثل الخط وعمل المجسمات وغيرها من الهوايات وعلى السجون تزويده بالأدوات التي يحتاجها مما ينمي لديه هذه الموهبة، على أن لا يشكل ذلك خطراً عليه ولا على أحد السجناء الآخرين. (قرار مجلس الوزراء السعودي رقم 432، 1398هـ)

ب- الرعاية الصحية:

من منطلق أن الرعاية الاجتماعية للسجناء في المملكة تستند إلى مرجعيات إسلامية تؤكد على ضرورة رعاية السجين بطريقة شاملة، فقد راعت الشريعة الإسلامية حق الإنسان في الرعاية الصحية، التي تُعد أبسط حقوق الإنسان، وهي حقه في حفظ النفس، نظراً لأنه قد يترتب على مرض السجين موته، لذلك، أوجبت الشريعة الإسلامية رعاية السجين والمحافظة عليه من الأمراض والأوبئة. ولعل أبرز ما تتمثل فيه هذه الرعاية هو الآتي: (قرار مجلس الوزراء السعودي رقم 444، 1398هـ)

1) **الرعاية الصحية الوقائية:** وتتمثّل في إيجاد أماكن خاصة للمرضى السجناء، وتعقيم الأدوات المستخدمة في معالجتهم، وتطعيم السجناء التطعيمات اللازمة لمكافحة انتشار الأمراض، والكشف على السجناء بشكل دوري، ومراقبة نظافة العنابر والسجن بصفة عامة.
2) **الرعاية العلاجية:** إقامة مراكز رعاية أولية داخل السجون، وإيجاد مراكز صحية لتقديم الرعاية الإسعافات اللازمة، وتأمين الأدوية وصرفها من خلال الطبيب المكلف.

كما أن هناك رعاية خاصة تتعلق بالمرأة الحامل، وتكون ابتداءً من ظهور الحمل عليها من خلال إجراء الفحوصات الدورية اللازمة للمرأة الحامل حتى اقتراب الوضع، وعند اقتراب الوضع يتم نقلها إلى مستشفى السجن، وتحتفظ الأم السجينة بمولودها حتى بلوغ سن السنتين بعد ذلك يسلم لمن له حضانته شرعاً بعد الأم. (مجلس الوزراء السعودي، 1398هـ)

ج- الرعاية النفسية:

تكشف النظريات عن أن عقوبة السجن وسلب حرية الفرد داخل بيئة السجن تؤدي إلى ظهور العديد من الآثار السلبية التي تقع على الجانب الاجتماعي والنفسي لهذا السجين، لذلك وضعت الشريعة الإسلامية ضوابط وقواعد، وتقيّدت بذلك الأنظمة السعودية التي أحاطت بكل ما يتعلق بالرعاية الاجتماعية والنفسية للسجين، ولم تقف عند السجين فقط، بل تعدته إلى أسرته كحق له لا يمكن التعدي عليه من قِبَل أي شخص أو جهة. ولعل أبرز ما أوجبته هذه الأنظمة السعودية والتشريعات بأكملها هو تزويد السجون بالأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين لتقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية للسجناء تحت مُسمّى قسم الرعاية الاجتماعية والنفسية، حيث ينشأ في كل سجن مكتب أو وحدة فرعية له. وأوكلت له المهام التالية (مجلس الوزراء السعودي، 1398هـ):

أ- العمل على تعديل سلوكيات السجين العدوانية وإبدالها بسلوك حسن.

ب- العمل على تأهيل السجين اجتماعياً واستخدام طاقته الجسمانية والنفسية والعقلية فيما ينفعه.

ج- العمل على تكييف السجين مع البيئة الجديدة في السجن.

د- العمل على إصدار الإجراءات التي تهدف إلى محو السابقة الإجرامية.

هـ العمل على تطبيق الحد الأدنى من قواعد معاملة السجناء الواردة في معاهدة الأمم المتحدة بما لا يخالف الشريعة الإسلامية.

و- إشعار وزارتي العمل والشئون الاجتماعية بأسماء المسجونين الذين يعولون أسر تحتاج إلى مساعدة.

ز- تتبع حالة السجين النفسية وهل بدأت بالتحسن أو بالإنتكاس.

بالإضافة إلى جميع الأعمال المتعلقة برعاية السجين النفسية والاجتماعية المتعلقة به وبأسرته، لأن ذلك من شأنه أن يُشعِر السجين بما قد ارتكبه من ذنب وشعوره به، الذي بدوره يجعل من توبة السجين شيء أكيد عندما يجد من هذه الرعاية احتراماً لإنسانيته وأنه إنسان غير منبوذ ولم تتم الإساءة إليه رغم أنه قد أساء لهذا المجتمع.

د- الاتصال بالآخرين:

ويدخل تحت نطاق حق السجين في الرعاية الاجتماعية أيضاً حقه في الاتصال بالعالم الخارجي وللاتصال بالعالم الخارجي ثلاثة صور وهي كالآتي (مجلس الوزراء السعودي، 1398هـ):

(أ) **اتصال السجين بأقاربه عبر الرسائل الورقية:** وقد جاء في نظام السجن والتوقيف صراحة أنه يحق للسجين مراسلة أقاربه وزملاءه ومن كان يراسلهم قبل سجنه ما لم يُخل ذلك بالأمن والنظام والقانون. وهذا يعني أنه أمرٌ واجب ما لم يشكل خطراً على أمن السجناء أو السجن ومادام لم يكن هناك ما يخالف القانون.

(ب) **اتصال السجين بأقاربه عن طريق الهاتف:** ويكون ذلك من خلال إنشاء كبائن اتصال هاتفي داخل للسجن الذي يزيد عدد السجناء فيه عن ثمانمائة سجين وتركيب هاتف عمله للسجن الذي يقل عن ذلك، وذلك بغرض حفظ حق السجين في الاتصال بالعالم الخارجي بأسهل وأيسر الطرق .

(ج) **حق الزيارة وأنواعها:** وهي الصورة الثالثة من صور الاتصال بالعالم الخارجي، أوجبت الشريعة الإسلامية صلة الرحم، وزيارة السجين من قِبل أقاربه هي إحدى صور صلة الرحم. لذلك جاء في الأنظمة السعودية حق السجين في زيارة أقارب له وعدم المساس بها. ومن ذلك الزيارات العامة والخلوة الشرعية واليوم العائلي، والخروج للعزاء، وحضور زواج من كان ولياً لها كالإبنة أو الأخت.

ولم تكتف التشريعات السعودية بإعطاء السجين الحقوق سالفة الذكر فقط، وقد يستعجب البعض من أنواع هذه الحقوق إلا أنه بالنظر لهذه الحقوق سنجد أنها حقوق لصيقة بالإنسان فجميعها يدخل تحت ضرورة حفظ المال كما جاء في الشريعة الإسلامية وتتمثل في الآتي:

5. **حقه في حفظ متاعه:** والمقصود بالمتاع، هو ما يُضبط مع السجين وقت دخوله السجن، فيُحفظ في صندوق الأمانات الخاص بالسجن أو المستودع الخاص بالسجن لحين خروجه منه وهنا نفرق بين نوعين من المتاع:

أ- ما كان له قيمة عالية كالساعات والجوالات فيودع للأمانات مقابل سند قبض من الموظف المختص موضح فيه نوع الأمانات وتاريخها.

ب- ما كان ليس له قيمة عالية كالملابس وغيرها فتودع لدى أمين المستودع الخاص بالسجن وذلك أيضاً مقابل سند قبض يعطى له.

6. **حقه في العمل:** هناك برنامجاً يسمى برنامج تشغيل السجناء، هذا البرنامج هو أحد نتائج قسم الإصلاح والتأهيل الذي بدوره قسم السجناء إلى فئتين في العمل:

أ- فئة تعمل خارج السجن ويجب أن تنطبق عليهم الصفات المحددة من قبل لجنة التشغيل التي يرأسها مدير السجن، وهذه الفئة تعمل خارج السجن في الأماكن التي تُحدد لهم من قِبل هذه اللجنة على أن تتم إعادتهم إلى مقر السجن بعد انتهاء فترة عملهم.

ب- فئة تعمل داخل السجن تشرف عليهم لجنة التشغيل التي تقوم أيضاً بدورها في توزيع المهام على السجناء كل حسب ما يتوافق معه.

وفيما يخص الأعمال الخارجية؛ فهي متنوعة لا يمكن حصرها، حيث يتم الاتفاق بين المديرية العامة للسجون وبعض الجهات التي تحتاج إلى أعمال ويرسلون إليهم تحت حراسة مشددة كما هو الحال في مصر ممن يقومون بتكسير الصخور وغيرها. أما بالنسبة للأعمال الداخلية فهي محصورة في عدة مجالات وهي كالآتي:

أ- أعمال المطبخ والمغاسل.

ب- أعمال النظافة.

ج- أعمال صيانة المباني لمن لهم خبرة في هذا المجال.

ونجد أن النظام حدّد شروطاً لمثل هذه الأعمال، فقد اشترط النظام على من يقوم بهذه الأعمال أن تكون قد مضت فترة ثلاث سنوات على محكوميته. ومع ذلك، فقد حدد النظام لهذه الأعمال أجوراً يتقاضاها السجين يومياً، يحق له الاحتفاظ بها في أمانات السجن أو إعطائها لمن يشاء ممن هو خارج السجن.

7. **حقه في إدارة أعماله:** هناك بعض الامتيازات تُمنح للسجين المحكوم عليه بمدة طويلة بعد مضي أربع سنوات من هذه المدة، فالسجين الذي أمضى أربع سنوات يحق له فضلاً عن سائر السجناء الآتي:

أ- شراء ملابس خاصة على حسابه الخاص.

ب- إحضار الطعام من خارج السجن على حسابه الخاص.

وذلك يُثبت أنه من حق السجين إدارة أمواله وممتلكاته بنفسه ولكن بطريق غير مباشر، أي عن طريق أحد الأشخاص الآخرين ولكن يمكن في أي وقت من الأوقات المحددة الاتصال بهم دون اعتراض، كما انه يحق له الخروج لإلقاء الشهادة في المحكمة وعمل التوكيلات الشرعية في كتابات العدل وغيره مما ييسر له إدارة أعماله وهو في السجن، على أن يكون ذلك تحت حراسة مشددة، إلا إن أمكن نقل كاتب العدل إليه لعمل اللازم.

8. **حقه في حفظ ماله:** لعل حق السجين في حفظ ماله يظهر لدينا مما قد مر فيما يتعلق بحقه في العمل، حيث أنه سبق وذكرنا أن للسجين حفظ مكافأة العمل وإيداعها في صندوق الأمانات، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن النظام لم يمنع السجين من ادخار ماله والمحافظة عليه، كذلك لم يرد نص في التشريع السعودي ينص على مصادرة أموال السجين لأنه سجين، وهذا هو أيضاً ما جاءت به الشريعة الإسلامية عندما أمرنا الله عز وجل بعدم أكل الأموال بيننا بالباطل.

ولكن المعمول به الآن في السجون هو فتح حساب مصرفي لجميع السجناء تودع فيه ما يتم إيداعه في صندوق الأمانات من أموال للسجين وعند إطلاق سراح السجين يحرر له شيك بالمبلغ المدخر. (قرار مجلس الوزراء السعودي، 1398: رقم 441).

5.1.2 النظريات الاجتماعية المفسرة للاتجاهات نحو السجن والسجناء وحراس السجن

تتعدد النظريات المفسرة لمتغيرات الدراسة الراهنة، حيث توجد النظريات ذات الطبيعة الاجتماعية التي تفسر واقع العلاقة بين المؤسسات العقابية والمجتمع، والأخرى ذات الطبيعة النفسية التي تتناول الاتجاهات وآلية تشكيلها، ودورها في تشكيل اتجاهات الأفراد والجماعات نحو السجن والسجناء وحراس السجن.

نظرية الوصم:

أخذت نظرية الوصم بدراسة المجرم من زاوية مختلفة، وهي إلى حدٍ ما تشبه النظريات أو المدرسة الكلاسيكية التي ركّزت على الفعل / الجريمة ودور المجتمع من

خلال المؤسسات وبالذات الرسمية، ودورها في خلق الجريمة والانحراف. وبالتالي شكلت هذه النظريات المقدمة الضرورية والخطوة الأولى لما جاء بعدها من النظريات الصراعية المختلفة.

اشتهرت هذه النظرية في الستينات والسبعينات، وخاصةً عندما تسلّم مؤيدو هذا الاتجاه تحرير مجلة المشكلات الاجتماعية، وبدوا بنشر كتبهم. ومنهم على سبيل المثال لا الحصر بكر 1963 وغوفمان 1963 وكتسوس 1962 وشور 1973 وسبكتر وكتسوس 1977 وغيرهم. ويمكن إرجاع أسباب ظهور هذه النظريات في أمريكا إلى التغيرات الاجتماعية الداخلية ولأسبابٍ أكاديمية. (الوريكات، 2008)

من الأسباب الداخلية نذكر منها عدم المساواة العرقية، وسياسة الفصل العنصرية، وحركات الحقوق المدنية، والحرب الفيتنامية، والحركات الطلابية التي بدأت في فرنسا وامتدت إلى أمريكا، وحركات التحرير في دول العالم الثالث، وفترة حكم كنيدي وإعلانه الحرب على الفقر والمناداة بالمجتمع العظيم.

دفعت هذه العوامل ببعض المفكرين لتحويل الاهتمام من المجرم وبيئته ومحيطه ورفاقه إلى دور السلطة وإساءة استخدامها للقوة ضد بعض الجماعات وخاصة العرقية الفقيرة وذات الأصول غير الإنجلوسكسونية. (الوريكات، 2008)

أما من حيث الأسباب الأكاديمية؛ فقد انبثقت مبادئ هذه النظريات من مدرسة شيكاغو وخاصة في أعمال ميد وكولي وتوماس، وكذلك طلاب تلك المدرسة في الأربعينيات والخمسينيات، وبالذات هوارد بكر، وكذلك أعمال أدون ليمرت، ومفهوم ميرتون "خدعة الرضا الذاتي، وغيرهم. (الوريكات، 2008)

ركّز جميع أصحاب نظريات الوصم على أهمية التفاعل الاجتماعي بين الأفراد، وأثر ذلك على الذات، ورؤية الآخرين، وردود أفعالهم نحو الأشخاص، ومعاني تلك الردود المرتبطة بالفعل. أي أن الشخص يستجيب لمعنى الفعل (الوصم) وليس للفعل نفسه، وهذا ما تؤكد عليه نظرية كولي مرآة الذات، فهو يؤكد على أننا نرى أنفسنا من خلال الآخرين. وهنا نُركّز على كيفية ظهور الذات والكيفية التي نُدرك بها ردود أفعال الآخرين لهذه الذات. فالتفاعل بين الفرد والآخرين يؤدي إلى ظهور وتطور

الذات، وهذه الذات، والتي هي محصلة للتفاعل الاجتماعي من الفرد والآخرين سوف تؤثر في سلوكيات وأفعال الأفراد اللاحقة. (الوريكات، 2008)

إن حجر الزاوية في نظريات الوصم يتمثل في رد الفعل (الوصم) كمتغير مستقل كما أسلفنا. ففي نظريات الوصم جرى التركيز على الأثر السلبي للوصم المتمثل في الجريمة والانحراف، لكن هذا لا ينفي الآثار الإيجابية للوصم مثل متابعة الدراسة الجامعية كهدف وكمكانة اجتماعية يسعى إليها الفرد كأن يكون محامياً أو مدرساً، وهكذا يرى ويلكنز 1965 أن الوصم كمتغير مستقل يمكن أن يأخذ شكلين:

1- أن الوصم نفسه يمكن أن يجلب انتباه الناس والمؤسسات الرسمية، وهذا بسبب عملية المراقبة وإلصاق الوصم بالشخص.
2- يمكن أن يقوم الشخص الذي تم وصمه بتشرُّب الدور، وبالتالي يؤدي إلى قبوله، ويؤدي إلى تغيير مفهوم الذات لديه، كأن تقول فلان (سارق) ويقوم بتمثل هذا الدور، علماً أن العمليات السابقة على الأغلب يتم المبالغة فيها وتضخيمها. (الوريكات، 2007)

أما الشكل الثاني من آثار الوصم فتوضحه أعمال أدون ليمرت وخاصة كتبه الباثولوجيا الاجتماعية سنة 1951. (الوريكات، 2008)

نظرية التبادل الاجتماعي:

تقدم نظرية التبادل الاجتماعي، فهما ذا طبيعة سوسيولوجية لنوعية الاتجاهات السائدة تجاه السجن والسجناء، وتتمثل مفاهيم وافتراضات نظرية التبادل الاجتماعي في سلوك الإنسان وتفاعله الاجتماعي، حيث تقوم النظرية على فرضية أن السلوك البشرى أو التفاعل الاجتماعي هو تبادل الأنشطة الملموسة وغير الملموسة. فإنها تعمل على تبادل المنافع، وخصوصا إعطاء الآخرين ما هو أكثر قيمة لهم، ويتم ذلك عن طريق المعاملة بالمثل، والتوازن، والتماسك، ومواصلة لإقامة العلاقات الاجتماعية. ويعتبر هومانز من أوائل من نظروا إلى السلوك الإنساني والتفاعل الاجتماعي على أنهما علاقات متبادلة، ولذلك خرج لنا بنظرية أطلق عليها نظرية التبادل، حيث تُفيد هذه النظرية في تفسير العلاقات الاجتماعية، وتكشف النظرية عن أن الاتجاه نحو السجن والسجناء يمثل مقدمة تدفع السجناء إلى حالة من عدم التكيف مع الواقع الاجتماعي

المحيط، ومن ثم، فإن هناك علاقة تبادلية وفقا لتفسير النظرية الراهنة فتعرُّض السجين العائد للنبذ أو الوصم من قِبَل المجتمع يدفعه إلى عدم التكيُّف، ومن ثم العودة إلى ممارسة الجريمة، كما أن الاتجاه السلبي تجاه السجون والحرس يؤدي إلى حدوث خلل في قدرة تلك المؤسسات العقابية على تحقيق أهدافها، وتؤكد النظرية على أن العلاقات الاجتماعية يجرى التعبير عنها عن طريق التبادل الاجتماعي. (العمر، 2004)

ومن ثم، فإن النظرية تؤكد أن الاتجاهات السلبية نحو السجن والسجناء تؤدي في محصلتها لافتقاد المنظومة العقابية للقدرة على تحقيق وظائفها، وعلى العكس، فإن تفهُّم المجتمع أفراداً وجماعات لطبيعة الدور الجوهري للسجون في تحقيق العدالة من خلال تنفيذ العقوبة يؤدي إلى زيادة قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها، وعليه يحدث التماسك والثبات للفرد من خلال دوره في شبكة التبادل هذه. (فائق، 2001)

وتشير النظرية إلى أن التفاهم التبادلي بين مكونات مجتمع السجن من سجناء وحراس مع تكوينات المجتمع الأكبر تكشف عن اتجاه سلبي – تبادلي، ففي الوقت الذي يُنظر فيه إلى السجناء ومجتمع السجن بالوصم والدونية، فإن نظرة السجناء واتجاهاتهم نحو المجتمع توصف أيضاً بالسلبية. وبالتالي، فإن تلك الشبكة تُمثل عمليات التواصل والتفاعل والإدراك، بمعنى تبادل الأفكار والمعلومات والأفعال بين الفرد والآخرين، مما يترتب عليه إدراك الفرد حدود وأدوار ذاته والآخر. (سعفان، 2005)

النظرية البنائية الوظيفة:

تؤسس نظرية البناء الاجتماعي لفهم متخصص لطبيعة الاتجاهات نحو مجتمع السجن والسجناء، ويكشف تاريخ البنائية الوظيفية عن تنوع الرُّواد الذين أسسوا لها حيث دوركايم، وباريتو، وبراون قد استعملوا هذا المصطلح للإشارة إلى مكونات الهيكل الذي يُبنى عليه المجتمع عبر مفردات المؤسسات والمعايير والقيم الاجتماعية. وكبداية، فقد تم توظيف هذا المصطلح في مجال القواعد اللغوية وعلم التشريح في نهاية القرن السابع عشر، عبر دراسة البُنية الإنسانية كأعضاء مترابطة بشكل منتظم، وتمتلك المرونة والحركة، ثم استخدمه علماء الأحياء والطبيعيون في القرن الثامن عشر، حيث عمد – هربرت سبنسر – إلى مقارنة جسم الإنسان بالمجتمع الإنساني،

وملاحظة أجزاء الكل، وكيفية ارتباط بعضها ببعض، ثم ظهر المذهب الهيجلي، الذي انطوى على الرؤية المجسدة للأفكار والمجتمع، بعدها تبلورت النظرية الجشطالتية التي حاولت البرهنة على اختلاف الكل عن مجموع الأجزاء المكوِّنة له، بمعنى أن خصائص الكل لا يمكن استمدادها من أجزائه بمجرد ضم بعضها إلى بعض. (العمر، 1999)

ووفقاً لفهم النظرية، فإن المؤسسات العقابية ومنها السجون تمثل أحد الأجزاء أو الأنساق الفرعية التي من المفترض أن تحفظ التوازن داخل المجتمع، ومن ثم، فإن عدم قدرة السجون على تحقيق أهدافها يؤدي إلى حدوث خلل في المجتمع الأكبر، كما أن حالة عدم التوازن في المجتمع الأكبر تنعكس سلبا على فاعلية الأنساق أو المكونات الفرعية على تحقيق أهدافها.

وتكشف النظرية عن إن الإنسان يمتلك حاجات اجتماعيه متعددة ومتنوعة، وفي نفس الوقت يملك مقدرات ماليه ومعنوية محدودة، لذا تكون درجة الإشباع لحاجاته محدودة بنوعية مؤهلاته وقدرته المادية والمعنوية التي لا تعتبر ذات قيمه ما لم توظف من خلال الانتماء إلى جماعات وتنظيمات أو مؤسسات تمنحه مواقع فيها ويخضع لضوابطها، وهنا يتحول الإنسان ككائن بيولوجي إلى عضو في جماعة أو تنظيم، وعند ممارسة واجبات الموقع الذي يشغله، يبدأ باكتساب بعض خواص التنظيم النسقي، وبمرور الوقت يتحول إلى فاعل اجتماعي Social Actor مالكاً القدرة على اتخاذ القرار الذي يعكس ضوابط النظام الداخلي للتنظيم المُنتمي إليه والذي تعايش معه ونمّى شخصيته وطوّرها، وتختلف هذه الضوابط باختلاف التنظيمات، فالرسمي منها (المدرسة، والمصنع، والجامعة، والسجن، والمؤسسات ذات الطابع الرسمي) يتم التعامل معها بشكل دوري ويومي، وتمارس عليه قوانينها وأهدافها، وتقوم بتنظيم مناشط حياته اليومية، وتحقق أهدافه وطموحاته عن طريق تكيفه معها، وفي حالة عدم تكيفه ومخالفته لأنظمتها يتعرض للعقاب المقنن، لأن علاقته معها بشكل تعاقدي، أي له حقوق وعليه واجبات، أما على صعيد التنظيمات غير الرسمية (الأسرة، وجماعة الأصدقاء، ومجتمع الجيرة)، فإن تعامل الفرد معها أقل دقة لعدم الإلزام القانوني وكون التفاعل معها مباشرة، وتتكون عبر علاقات وُديَّة، تحكمها القيم والمعايير الثقافية التي

لو خرج عنها يتعرض لعقوبة شخصية واعتبارية، ومن المعروف أنه كلما زادت حاجة الفرد للتعامل مع التنظيمات الرسمية اقترب من التمدن والتحضر وترشيد سلوكه، وبالوقت ذاته يقل نشاطه القيمي والتعامل المباشر مع الأشخاص وذلك لكبر واتساع حجم المجتمع وتشابك تنظيماته الرسمية وتسارع نشاطاته المهنية. لذا، قد لا يستطيع الفرد إشباع حاجاته الحياتية وهذا يعني أنه لا مناص من تجنب تفاعله وترابطه مع التنظيمات الرسمية وغير الرسمية، فيخضع فعله الاجتماعي لعدة ضوابط اجتماعية تصل بعضها إلى قاع اللاشعور فتلزمه بالتقيد بها، خاصة الضوابط العرفية والأدبية والأخلاقية والدينية. (العمر، 1999). وترى النظرية أن المجتمع يتكوّن من المستويات التالية:

أ. **المستوى الأول:** ويتمثل في الدور الذي يقوم به فرد معين في إطار نظام اجتماعي. كدور الأم في الأسرة، والمعلم في نظام التربية، ويتكون البناء هنا من مجموعة من الظواهر السلوكية المتكررة والمترابطة لكل في مجاله، ولهذا المستوى من البناء أثره أو وظيفته في البيئة التي تحويه.

ب. **المستوى الثاني:** ويتمثل في ترابط الأدوار الاجتماعية في نطاق نظام اجتماعي معين. مثال ذلك ترابط وتنظيم الأدوار التي يقوم بها الأب وألام والأبناء في ظل نظام الأسرة، وهنا يصبح البناء الاجتماعي للنظام متمثلاً في الرابطة القائمة بين هذه الأدوار الاجتماعية، وتبرز وظيفة هذا البناء في الأثر الذي يُمارسه النظام الأسري في المحافظة على حياة المجتمع وتحقيق حاجاته.

ج- **المستوى الثالث:** وهو اعم المستويات، ووحدته مستوى المجتمع ككل، ويتحدد إذا نظرنا إلى بناء المجتمع على أنه كُلٌّ يتألف من مجموعة من الأجزاء تمثلها النظم الاجتماعية المتساندة، كالنظام الأسري، والنظام الديني، والنظام الاقتصادي، والنظام التربوي، وغير ذلك من النظم، وأن هذه النظم المترابطة لها آثارها، وتبدو هذه الآثار في الوظيفة الاجتماعية التي يقوم بها المجتمع تجاه إفراده. (الضبع، 2002)

نظرية التعلق الوجداني:

تعبر نظرية التعلق الوجداني عن الركائز التي تؤسس عليها مشاعر الفرد واهتماماته نحو الآخر، أو نحو المجتمع المحيط، وترجع النظرية في الأصل إلى جون بولبى، وساعدت في تطويرها مارى إينسورث، وتُشير إلى أن الرباط الإنساني بين الفرد ووالديه، ثم بينه وبين الآخرين يُمثل دافعاً أولياً للحاجة إلى المأكل، وليس دافعاً ثانوياً ينشأ انطلاقا من تلك الحاجات الأولية. وأهم تطوير أُدْخِلَ على هذه النظرية يتمثل في مفهوم الشخصية، وموضوع تعلق الفرد ببناء شبكة علاقاته مع الآخرين نظراً لما تحققه من الإسهام في بناء الشخصية القويمة. (حجازي، 2004)

وتكشف النظرية عن أن الاتجاه السلبي نحو السجناء من قبل ذويهم يعد أحد العوامل التي تضعف من الشخصية وتسهم في حدوث انتكاسه ينتج عنها عودة السجين إلى ممارسة الفعل الإجرامي، ومن ثم، فإن المساندة التي يستمدها الفرد تغذي لديه الشعور بالتكيف والتواصل مع المجتمع، وقد وصف اريك اريكسون النمو الوجدانى بأنه عملية إفراز للهوية الشخصية التي لها مظهران: أولهما يتمركز على العالم الداخلي للفرد، ويتمثل في معرفة الشخص بوحدة ذاته، واستمرارها، وتقلُّبها. أما المظهر الثاني، فيتمركز على العالم الخارجي، ويتمثل في معرفة الفرد وتقمُّصه لمُثُل عُليا، وأنماط جوهرية في ثقافته، وذلك يعنى الاشتراك مع الآخرين في بعض الخصائص الجوهرية. (حجازي، 2004)

وتطرح النظرية مُرتكزات اتجاهات الأفراد والجماعات نحو مجتمع السجن وما يحويه من مكونات فرعية سواء السجناء أو المنظومة العقابية برمتها أو حتى الحراس المنوط بهم تنفيذ العقوبة، وقد أكدت النظرية على حاجة السجناء إلى الحماية والمساندة مما يُمكِّنُهم من النمو والتطور بطريقة تحقق تكيفهم مع المجتمع المحيط بهم، حيث تمثل النظرة المتدنية للسجناء إحدى المعوقات لتواصل السجناء مع مجتمعاتهم. (حجازي، 2004)

نموذج بياجيه فى النمو المعرفي:

يُمثّل نموذج بياجيه أحد المُرتكزات التي يمكن الاعتماد عليها في فَهم وتفسير صيرورة الاتجاهات التي تتشكّل لدى المجتمع نحو السجن والسجناء وحراس السجن، وصاحب هذا النموذج هو جان بياجيه، عالم النفس السويسري، الذي بدأ نشاطه في

علم النفس عام 1920م. وقد ارتكز اهتمام بياجيه على النمو العقلي والمعرفي الذي يطرأ على الشخص خلال التحول مع مراحل عمره المختلفة. ويرى بياجيه أن البناء المعرفي يتألف من وحدات معرفية مترابطة ومتكاملة، إضافةً إلى أن ما يتعلمه الفرد يرجع في جوهره إلى التكيف مع ظروف بيئته الاجتماعية. والتكيُّف هو التعبير البنائي أو الوظيفي الذي يحقق للفرد البقاء، ويتضمن ما يُسمى بالتكيُّف السلوكي للفرد بالتوازن الذي يعد الأساس الجوهري لنمو الفرد، ويشمل هذا التكيف وظيفتين متكاملتين هما: التمثيل والمواءمة، حيث التمثيل يعبر عن عملية تلقى المعلومات عن البيئة المحيطة بالفرد وفهمها وإمكانية التكيف معها من خلال إحداث التكامل بين خبرات الفرد السابقة والخبرات الجديدة لديه، ونتيجة لذلك يتم التكيف للمواقف والظروف الطارئة أو الجديدة التي يمكن تمثيلها في بُنى معرفية قائمة بالفعل مع هذه الظروف الجديدة، ويتبيّن من ذلك أن هاتين الوظيفتين للتكيف تكمل أحداهما الأخرى، وتُعتبران الوسيلة التي يتفاعل بها الفرد مع بيئته الاجتماعية المتغيرة. (أبو حطب، 1999)

وتُساهم وظيفتي التمثيل والمواءمة في تحقيق ما يلي:

1- زيادة الوعي.
2- تعلم وإدراك الذات في علاقتها مع الآخرين .
3- تعلم فهم الأحداث التي تقع في الأبعاد المكانية والزمانية .
4- اكتساب القدرة على التكيف للتغير. (أبو حطب، 1999)

وبحسبان ذلك، يتضح أن نموذج بياجيه ذو طبيعة معرفية، بينما يتسم نموذج اريكسون بسمة وجدانية، ومن ثم يمكن الاعتماد على أي نموذج في تفسير طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة الراهنة.

2.2 الدراسات السابقة:

سيتم في هذا الجزء من الدراسة التطرق إلى الدراسات ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بموضوع دراستنا، وتم تقسيم هذه الدراسات إلى الدراسات العربية والدراسات الأجنبية.

الدراسات العربية:

دراسة (عسيري، 2009) الاتجاهات المجتمعية نحو السجناء المفرج عنهم وأثرها على العود إلى الجرائم في منطقة تبوك بالمملكة العربية السعودية، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات المواطنين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم، وتحديد اتجاهات السجناء أنفسهم نحو نظرة المجتمع لهم، حيث تكونت عينة الدراسة من 1200 مبحوث من جميع مناطق محافظة تبوك، وتوصلت الدراسة إلى أن اتجاهات المواطنين السلبية نحو السجناء المفرج عنهم كانت مرتفعة، وأن عدد العناصر المؤثرة في الاتجاه العام السلبي نحو الأسباب الدافعة للعود كانت 18 عنصراً أساسياً، وأهمها عدم المصاهرة وعدم المشاركة التجارية وعدم المشاركة الاجتماعية وصحيفة السوابق وعدم النزاهة خاصة لأولئك المساجين الذين حكم عليهم بجريمة نصب سابقة، أو الشاذين جنسياً، أو مرتكبي جريمة القتل العمد، أو التزوير حيث أن الثقة فيهم قليلة جداً. وأظهرت الدراسة أن نسبة العود للجريمة كان مرتفعاً إذ بلغت 52% من أصل السجناء المفرج عنهم، واستطاعت الدراسة أن تطور نموذجا لتحديد عوامل العود للجريمة من خلال خمس عوامل رئيسة تتمثل في: عامل الاندماج في المجتمع، عامل الصحبة، عامل الحاجة الاقتصادية، عامل الوصم الاجتماعي، وعامل السوابق، وكل عامل يضم مجموعة من المتغيرات الضابطة.

دراسة (الشهراني، 2007) بعنوان "تأثير النبذ الاجتماعي على تكيُّف المسجونين". دراسة ميدانية على العائدين للجريمة في المجتمع السعودي، التي هدفت إلى معرفة تأثير عوامل النبذ الاجتماعي على التكيف الاجتماعي للمسجونين العائدين للجريمة. تمثّل مجتمع الدراسة في السجناء العائدين بمناطق الرياض والمدينة وعسير ونجران والقصيم والجوف، وبالإضافة إلى إصلاحية جدة وسجن بريمان بجدة، ثم مجتمع العاملين في السجون (ضباط وأفراد ومشرفين وتربويين ومدربين وأخصائيين)، ومثل مجتمع أسر السجناء العائدين، بجانب المسئولين في الجهات التي تعالج قضايا السجناء (العائدين للجريمة) منذ التوقيف حتى الإفراج وما بعد الإفراج بالإضافة إلى بعض الخبراء. وبلغ حجم عينة الدراسة 529 سجيناً عائداً، أما بالنسبة للعاملين في السجون فكانت العينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها 285. وتوصلت الدراسة إلى العديد

من النتائج الهامة التي ترتبط أشد الارتباط بمتغيرات الدراسة الرئيسية، ومن هذه النتائج نذكر ما يلي:

1. غالبية عينة الدراسة وأسرهم يعانون من مستوى معيشي واقتصادي غير مناسب، وأن أسرهم من الأسر كبيرة الحجم.
2. أهم الأسباب التي دفعت السجين العائد لارتكاب أول جريمة تكمُن في وَصمِه من قِبَل الأسرة والأقرباء والجيران بالانحراف ونبذهم له.
3. أن متغير النبذ المرتبط ببيئة المحاكمة التي تعرَّض لها السجين يحتل المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (1.95). في حين احتل متغير النبذ المرتبط بالأسرة والنسق القرابي المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (1.73). وحقق متغير النبذ المرتبط بالمجتمع وعاداته المرتبة الثالثة بوزن نسبي قدره (1.64). وجاء في الترتيب الرابع والأخير من حيث الأهمية متغير النبذ المرتبط ببيئة العمل بوزن نسبي قدره (1.58).
4. أن متغير النبذ المرتبط بالأسرة والأقرباء، احتل المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (1.78). في حين حقق النبذ المرتبط بواقع وظروف بيئة السجن الترتيب الثاني من الأهمية بوزن نسبي قدره (1.65). وحقق النبذ أثناء التحقيق والمحاكمة المرتبة الثالثة والأخيرة من الأهمية بوزن نسبي قدره (1.5).

أما دراسة (هلال، 2004)، التي جاءت بعنوان "الإيداع في السجن والأحوال الأسرية للسجناء" التي هدفت إلى الكشف عن التحولات في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لأسرة السجين بعد إيداعه في السجن. ولكي يتحقق من هذا الهدف استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بالعينة باستخدام استمارة المقابلة. أجريت الدراسة على المجتمع ككل والذي تكوّن من 1197 سجين بسجن الزقازيق. هذا وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التالية:

أ. أن 27.9% من المبحوثين لا يتلقون زيارات من زوجاتهم، وأن 43.3% من زوجات أفراد العينة هجرن المنزل وطلبن الطلاق.

ب. أن 15.8% من المبحوثين لا يتلقون زيارات من الوالدين، وقال 24.5% من المبحوثين بفتور العلاقة بينهم وبين الوالدين، وأنهم يشعرون بالخزي والاحتقار من جانب الوالدين بسبب وجودهم في السجن.

ج. أن 36.7%، من العينة لا يتلقون زيارات من الإخوة والأخوات، وأن 48.7%، قالوا بفتور علاقتهم بالإخوة وأن إخوتهم ينظرون لهم نظرة احتقار وازدراء.

د. أن نسبة كبيرة من أسر المبحوثين يقوم برعايتها بعد دخول المبحوث السجن، الزوجة أو أحد الوالدين، أو أحد الأبناء.

هـ. أن نسبة 46.7% من المبحوثين أفادوا بأن دخل الأسرة انخفض بعد دخولهم السجن، ويعوضون ذلك بمساعدة الأقارب والأهل وبيع بعض ممتلكات الأسرة والاستدانة واللجوء إلى المساعدات الحكومية.

و. تبين أن 44.2%، من المبحوثين أفادوا بأن رد فعل الجيران تجاه دخولهم السجن يتراوح بين قطع العلاقة بينهم وبين أسرهم، والتشاجر مع الأسرة باستمرار، وفي جرائم القتل إجبار الأسرة على مغادرة المسكن نتيجة الاضطهاد أو تهديدهم .

كما قام (المسعود، 2000) بإعداد دراسة بعنوان "ثقافة السجن وعلاقتها بالسلوك المضاد للمجتمع". دراسة مسحية على نزلاء إصلاحية الحائر بالرياض، وتمثلت أهدافها في معرفة علاقة ثقافة السجن بالسلوك المضاد للمجتمع، وتأثير ثقافة السجن على التمرد على لوائح ونظم وقوانين السجن، والتعرف على العلاقة بين اكتساب ثقافة السجن وتقبل الوصم الانحرافي، والكشف عن تأثير ثقافة السجن على تبني الاتجاهات المضادة للنظام الشرعي والقانوني للمجتمع، والتعرف على العلاقة بين تقبل الوصم الانحراف وبين تبنّي الاتجاهات المضادة للنظام الشرعي والقانوني للمجتمع. تكوّن مجتمع الدراسة من 2110 وحدة مستهدفة تم سحب 33% منهم من بين السجناء المحكومين السعوديين فكانت العينة 232 تم سحبها بالطريقة العشوائية المنتظمة. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمسح الاجتماعي عن طريق العينة، واستخدم الاستبانة لجمع بيانات الدراسة. وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

أ. أن غالبية المبحوثين من فئة الشباب (18–30) بنسبة 69.5%، وأن 63.5% يحملون الشهادة المتوسطة فما دون، وأن 78% دخلهم متدني ما بين (1000–4000)، وأن 50% عاطلين عن العمل، وبلغت نسبة العزوبية بينهم 66.5%.

ب. شيوع ظاهرة العود بين المبحوثين بنسبة 46.5%، وارتكب 77% جرائمهم الأولى وهم فوق سن 19 سنه من العمر.

ج. وجود توقعات سلبية من قبل المبحوثين للحصول على عمل مناسب بعد الإفراج .

د. أن 43% لديهم نزعة تمرد على لوائح ونظم وقوانين السجن.

هـ. أن غالبية المبحوثين 88,5% لديهم اتجاه سلوكي مضاد للمجتمع، وفسّر ذلك في ضوء نظرية الوصم. ومما يؤيد ذلك ما توصلت إليه الدراسة حيث أن 85% من المبحوثين متقبلين للوصم الانحرافي.

وأما دراسة (آل مضواح، 2000) التي جاءت بعنوان "النتائج المترتبة على عقوبة السجن" دراسة تطبيقية بمدينة أبها. استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بالعينة. وهدفت إلى التعرف على طبيعة النتائج المترتبة بعقوبة السجن. استطاع الباحث أن يشخص مجتمع الدراسة الذي حدده من الأشخاص ذوو جرائم العود من الذكور في سجون المملكة وعددهم 4000 سجين، كان حجم العينة 351 سجين عائد، وتم تطبيق أدوات جمع المعلومات التي تمثلت في الملفات الجنائية لأفراد العينة والسجلات الإحصائية. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. أن السجن يؤدي إلى التفكك الأسري.

ب. أن مستوى العلاقة بين رجال الأمن والسجين متدن جداً.

ج. أنه لا يوجد نظرة حسنة من السجين تجاه الإجراءات الجنائية وعقوبة السجن منذ القبض عليه وحتى تنفيذ العقوبة.

د. أن السجين قد يعاقب بأكثر من عقوبة على الفعل الواحد (سجن وجلد وغرامة)، بالإضافة إلى عقابه من قبل المجتمع بعد الإفراج عنه بالوصم والاحتقار، وقد يعاقب بالطرد والحرمان من العمل.

و. أن النتائج المترتبة على عقوبة السجن لها أسباب متفاعلة ومرتبطة بأشكال من السلوك والتنظيمات الرسمية والأهلية ولا يمكن لأنظمة المجتمع أن تعده طبيعيا وتتجاهله.

وأما دراسة (غانم، 1999) بعنوان "أثر السجن في سلوك النزيل"، التي هدفت إلى الكشف عن تأثير السجن على سلوك النزيل والتوصل إلى العوامل المختلفة التي تحدد نوع هذا التأثير ومداه. أستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة، ومحاولة اكتشاف العلاقات بين مختلف العوامل التي يفترض أن لها صلة بها ولها أثراً في تشكيلها. فعن طريق المسح الاجتماعي بالعينة، اختار عينة عشوائية من ثلاث دول عربية (مصر، وتونس، والأردن)، فمثلت بذلك قارة آسيا وقارة أفريقيا، وبلغ حجم العينة 343 نزيل ونزيلة، منهم 289 من الذكور و54 من الإناث، 120 من مصر، و104 من تونس و119 من الأردن، واستخدم الاستمارة كأداة لجمع بيانات الدراسة. وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

أ. أن 30% من النزلاء، لهم اتجاهات سلبية نحو فكرة احترام مشاعر الآخرين، وأن 19% منهم افتقد الإحساس بالانتماء للوطن افتقاداً تاماً، وأن 45.5% منهم يرون أن مفهوم العدل، مفهوم مرفوض ولا يمكنهم الالتزام به في سلوكهم إزاء الآخرين، وأن 52% منهم لم يعودوا يفرقون بين الشر والخير ولا يميزون في سلوكهم بين ما هو شر وما هو خير.

ب. فشل السجون العربية فشلاً ذريعاً في استخدام التدريب كعملية تأهيلية، وأن تطبيق الجزاءات أكثر وضوحا من مبدأ المكافأة، وأن النزلاء لا يعاملون جميعاً على قدم المساواة من حيث الجزاء والمكافأة.

ج. هناك علاقة قوية بين الاتجاه نحو العودة إلى الجريمة من ناحية والعود الفعلي للجريمة بين النزلاء من ناحية أخرى، فقد تبين أن 51.6% من المبحوثين يرون أن العائد للجريمة شخص مسكين قد اضطر للعود للجريمة، وأن 6.1% منهم من الطبيعي أن يعود المفرج عنه إلى الجريمة ويعني هذا أن 57.7% لديهم اتجاهات مؤيدة للعود للجريمة.

د. أن السجون العربية تحتكم إلى قانون القوة، بحيث تنتظم العلاقات بين النزلاء على أساس مبدأ استخدام القوة، حيث تبين أن 42% يرون أن جماعة الصفوة يتحكمون في إيقاعات الحياة داخل السجن ويفرضون وجهة نظرهم وثقافتهم على النزلاء، ويلعبون دوراً خطيراً في تدعيم التأثير السلبي لعقوبة السجن وتدعيم ثقافة السجن ونشر ثقافة الجريمة.

أما دراسة (بدر، 1998) التي جاءت تحت عنوان: "عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية المأزق والمخرج"، طُبِّقت الدراسة في دولة الإمارات العربية المتحدة تحديداً في إمارة الشارقة. توصلت إلى أن هناك أسبابا تقف وراء تواضع أداء المؤسسات العقابية وهي:

أ. إنَّ ما تلقّاه المُفرج عنه في المؤسسة الإصلاحية من برامج إصلاح وتأهيل وبعد أن أعلن توبته أو عقد العزم على ذلك تضيع بعد الإفراج عنه لعدم تقبل المجتمع له ويتمثل رفض المجتمع له في إشهار صحيفة السوابق في وجهه وعدم تشغيله وعدم مد يد العون مالياً وعدم قبول شراكته في الأعمال التجارية وعدم قبول مصاهرته ولا تقبل صداقته ولا يرتاح إليه عند المشاركة في الفعاليات والمناشط ولا يحفل به .

ب. أن المَخرَج من هذا يتمثل في إيجاد كيانات للرعاية اللاحقة والحث على فضيلة تقبل المُفرَج عنه، وتجنيب المُفرَج عنه العقاب مرتين وذلك عندما تُنفّذ بحقه العقوبة، ومرة أخرى عندما يعاقبه المجتمع بعد الإفراج عنه، وتتمثل في عدم تقبُّله في المجتمع والاستمرار في وصمه بالانحراف، ومن ظلم المجتمع له أنه لا يفرق بين مفرج عنه وآخر مهما كانت الجريمة والمحكومية، فالقاتل عمداً والقاتل عن غير قصد، والسارق بالملايين والسارق بالملاليم، والسارق ليأكل والسارق غير المحتاج والمجرم العتيد والعائد والمجرم الهاوي كلهم يختمون بنفس الختم ويحملون نفس الوصمة.

وقام (الغامدي، 1998) بإجراء دراسة بعنوان: "مدى تقبل الأسرة للمفرج عنه في قضايا المخدرات وعلاقته بالعود للجريمة" دراسة تطبيقية بمدينة الرياض. هدفت إلى التعرف على مدى تقبل الأسرة السعودية للمفرج عنهم في تعاطي المخدرات، وبيان

أثر العوامل المؤثرة في ذلك، وقد تم تطبيق الدراسة على كل سجناء العود في قضايا المخدرات بسجن الملز بالرياض، وعددهم 50 سجين عائد، من خلال استمارة الاستبيان التي استطاع أن يركز فيها على مجموعة من العوامل الاجتماعية التي تلعب دوراً في العود للجريمة، هذا وقد توصَّل الباحث إلى ما يلي:

أ. أن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لأسرة المتعاطي مُتدنية من حيث: كِبَر حجم الأسرة، وانخفاض مستوى التعليم، والعمل في مهن ذات مستوى متدني، وتعيش ظروف معيشية صعبة.

ب. عدم تقبل الأسرة السعودية للعائدين لتعاطي المخدرات ولم تقدم لهم أي مساعدة، ويرى أولياء الأمور ضرورة معاقبة متعاطي المخدرات ويدل ذلك على عدم قبول المتعاطي من قبل أسرته.

ج. يشعر المتعاطي بأنه قد وصم بالتعاطي ويستجيب لذلك.

د. كلما كان نوع القضية تعاطي المخدرات زاد احتمالية العود للمخدرات.

ه. كلما زاد عدم حضور الأهل للمحاكمة زادت احتمالية العودة للمخدرات.

و. يزداد العود لتعاطي المخدرات مع عدم معرفة الأسرة بتعاطي الفرد للمخدرات.

وقام (خليفة، 1998) بإجراء دراسة بعنوان: "رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي". وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

أ. عدم كفاية ما يقدم من خدمات ومساعدات وخصوصاً لأسر المسجونين.

ب. تدني مستوى الإسهام الفعال في الرعاية الاجتماعية المقدمة للفئات المعنية من جانب المؤسسات الاجتماعية الأهلية التطوعية.

ج. غياب الدور المجتمعي الجماهيري في مواجهة متطلبات الرعاية للفئات المعنية، سواء لغياب الدور الإعلامي أو التوعوي الذي لا بد أن يستثير الجمهور من سكان المجتمع لتوفير الرعاية والإسهام الفعال في ذلك.

وتناولت دراسة (العمري، 1996)، بعنوان: "العود إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية"، بلغ عدد عينة الدراسة 204، واستخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي ومنهج دراسة الحالة، من خلال الاستمارة والمقابلة والملاحظة والإحصاءات والوثائق الرسمية والسجلات والملفات كأدوات لجمع البيانات، وهو ما

مكَّنه من الوصول إلى جُملة من النتائج التي تبين أن "النبذ الاجتماعي" قد يدفع بالفرد إلى الانحراف والجريمة ومن تلك النتائج:

أ. أن غالبية أفراد مجتمع الدراسة يعيشون في أُسر يسودها جو من التوتر العائلي والمشاجرات الكلامية والخلافات المستمرة، حيث يشعر الحدث بعدم الاستقرار النفسي والاجتماعي.

ب. أن ما يزيد على ثلثي مجتمع الدراسة هم من سكان المدن، وأن أكثر الفئات التعليمية تمثيلاً لمجتمع الدراسة هم من الأحداث في المرحلة الابتدائية والإعدادية حيث بلغت نسبتهم 89%.

ج. أن المساكن التي يقطنها الأحداث العائدون إلى الجريمة يغلب عليها نمط البيوت الشعبية.

د. أن غالبية مجتمع الدراسة يعيشون في أسر تتصف بكبر حجمها وزيادة عدد أفرادها مقارنة بصغر حجم المنزل وضيقه وافتقاره إلى التنظيم الملائم وعدم وجود أماكن للترويح، ووجد أن الحدث غير مستقر نفسياً واجتماعياً.

هـ. أن غالبية مجتمع الدراسة يأتون من أسر ذات مستوى اقتصادي متدنٍ، حيث بلغت 76%، وأن نسبة الأمية بين آباء وأمهات الأحداث العائدين مرتفعة جداً.

و. أن غالبية مجتمع الدراسة، يرون بأن معاملة المجتمع المحيط بهم (الجيرة والأقارب والمعارف) ينعتونهم بأنهم أشخاص منحرفون وأن ردة فعل المجتمع تجاه الحدث تلعب دوراً فاعلاً في عودته للسلوك الانحراف، وبلغت تلك النسبة 85%، وأنهم بعد خروجهم من الدار، كانت أُسرهم تصفهم بالمنحرفين أو النظر إليهم بنظرات توحي بالازدراء أو الاحتقار أو الابتعاد عنهم .

وأما دراسة (نصيب، 1996)، بعنوان: "عوامل عدم التكيف الاجتماعي للمفرج عنهم وعلاقتها بالعود إلى الجريمة". دراسة ميدانية على النُزلاء العائدين بالمؤسسة الإصلاحية بقطر، وعددهم 1008 سجين عائد. فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على عوامل عدم التكيف لدى المفرج عنهم وعلاقة ذلك بالعود للجريمة، ودراسة المتغيرات الشخصية والاجتماعية للمجرم العائد. ولما كان الباحث قد أخذ 10% من مجتمع الدراسة، فإن عينة الدراسة تمثلت في 108 سجين عائد، هؤلاء الذين تم

اختيارهم بطريقة عشوائية منتظمة، هذا وقد اعتبر الباحث المنهج الوصفي القائم على المسح الاجتماعي عن طريق العينة منهجا ملائما للوصول من خلاله، ومن خلال الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة إلى مجموعة النتائج التالية:

أ. أن هناك علاقة بين عدم تكيف المفرج عنه والعود للجريمة.

ب. أن هناك عوامل مرتبطة بالسجين، وهي: ضعف الوازع الديني، وانخفاض المستوى التعليمي، والرسوب المتكرر بالدراسة وانخفاض الدخل الشهري وعدم وجود فرص عمل مناسبة، أغلبية العائدين يقعون في فئة الشباب.

ج. أن ثمة عوامل مرتبطة بالبيئة المحيطة به، وهي: غالبية العائدين يسكنون في أحياء شعبية يواجهون عدم الرغبة في تكوين علاقة معهم، ويشعرون بالدونية من جانب سكان الحي، ويُلاقون معاملة غير جيدة، ويشعرون بالوصمة (العار).

د. أن هناك عوامل مرتبطة بالأسرة، وهي: عدم المعاملة الجيدة، عدم تقدير واحترام السجين بعد الإفراج عنه، والشعور بالوصم (العار)، والخوف على الأسرة من السجين، وكثرة المشاكل التي سببها السجين للأسرة.

هـ. توجد عوامل مرتبطة بالأقارب، وهي: عدم زيارة السجين، وعدم الزواج أو مصاهرة السجين، عدم إقامة علاقات جيدة معه، عدم احترامه.

و. توجد عوامل مرتبطة بجهات العمل، وهي: رفض رجوعه لعمله الأصلي، انخفاض راتبه الشهري، النظرة الدُّونية إليه من جانب زملاء العمل، عدم وجود قانون يلزم صاحب العمل بتشغيل المُفرَج عنهم، الخوف من تأثير السجين على سمعة المؤسسة.

ز. هناك عوامل مرتبطة بالإعداد المهني للسجين، وهي: عدم التدريب على حِرفة يحتاجها السوق، عدم الارتباط بجهات عمل محددة من الممكن أن يلتحق بها السجين بعد الإفراج عنه، عدم استحداث برامج تدريبية متطورة بالسجون .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن تعرُّض المفُرَج عنه للنبذ من جانب أفراد المجتمع وعدم إتاحة الفرصة له لممارسة حياته الطبيعية، وإقامة علاقات طيبة معه

وإلحاقه بالعمل الذي كان يعمل به سابقاً من العوامل الدافعة إلى عدم تكُّيفه الاجتماعي بعد الإفراج عنه ومن ثم العود للجريمة .

دراسة (الجهني، 1995) بعنوان: "اتجاهات المجتمع السعودي نحو المُفرَج عنهم"، هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات المجتمع السعودي نحو السجناء المفرج عنهم، بالإضافة إلى معرفة العوامل التي تحول دون تقبل السجناء المفرج عنهم، استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي، ومنهج دراسة الحالة، فضلاً عن استخدام الاستبانة والمقابلة في جمع بيانات الدراسة. وقام باختيار عيّنة قصدية طبقية من الجمهور بمدينة جدة، تم اختيارها من ثلاث وزارات (وزارة البرق والبريد والهاتف، وزارة المعارف، وزارة الداخلية). توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. أن السجين المفرج عنه يواجه رفضاً اجتماعياً، وهو ما أكد عليه نحو 74% من عينة الدراسة.

ب. تتسم الاتجاهات السلبية نحو السجناء بأنها ليست مطلقة، وإنما ترتبط بنوع الجريمة، فقد أشار 58% من العينة إلى رفضهم لمرتكبي جرائم الرشوة، وأشار 72% إلى رفضهم التعامل مطلقاً مع مرتكبي جرائم اللواط والزنا.

ج. أن نظرة المجتمع للسجناء المفرج عنهم ترتبط بوضع المفرج عنه المادي ومكانته الاجتماعية، حيث أن 48% يرون أن المُفرَج عنه الغني يتناسون سلوكه المنحرف، وأن 29% يرون التسامح معه تماماً، وهناك نسبة 77% يرون أن النظرة للسجين ذو المكانة الاجتماعية المرموقة تختلف باختلاف تلك المكانة.

د. أن 71%، من عينة البحث لا يرغبون في تزويج السجين المفرج عنه أو مصاهرته.

ه. أن الصداقة كمظهر اجتماعي تتأثر بسبب سجن أحد الأصدقاء 89%، وهذا يدل على أن هناك رفض مجتمعي لفئة السجناء المفرج عنهم تمثلت في أنها علاقات الصداقة معهم كونهم كانوا سجناء، وهذا يؤدي بالمفرج عنه إلى البحث عن رفقاء الجريمة.

وأما دراسة (الشهراني، 1992) التي جاءت بعنوان "دراسة عوامل العود للجريمة في سجون منطقة الرياض"، هدفت إلى: معرفة حجم ظاهرة العود في سجون منطقة الرياض، وتحديد العوامل التي تدفع الشخص للعودة للجريمة، وتعيين مدى خطورة جريمة العود على أمن المجتمع، وتمثل مجتمع الدراسة في السجناء السعوديين من الذكور في كل من سجن الملز والحائر والعود بالرياض، والبالغين من العمر 18 سنة فما فوق ولهم سابقة فأكثر وكان عددهم 773 سجين. أخذ الباحث 15% من مجتمع الدراسة كعينة لمجتمع الدراسة عن طريق العينة العشوائية المنتظمة، تم تطبيق الاستبيان والمقابلة الشخصية ودراسة ملفات السجناء لجمع بيانات الدراسة، توصل الباحث إلى النتائج التالية:

أ. أن غالبية عينة الدراسة من فئة الشباب، وأن غالبيتهم ارتكب سابقة أو سابقتين، وأن نسبة العود للجريمة تقل مع تكرار الجريمة والتقدم في العمر.

ب. أن غالبية أفراد العينة من ذوي المستويات التعليمية المتدنية، وأن غير المتزوجين أكثر ميلاً لمعاودة الإجرام .

ج. أنه لا يوجد فرق كبير بين من له دخل مالي عند أو سابقة ومن ليس له دخل مالي .

د. أن غالبية أفراد العينة 79% كانت علاقتهم بوالديهم جيدة، وأن أسرة العائد وقفت بجانبه عند خروجه من السجن في المرات السابقة، وكانت أكثر تفُّهماً للأسباب التي دفعته لمعاودة الإجرام، وغالبية أسر العائدين 69% يقدمون لهم داخل السجن ما يحتاجونه من نقود وملابس.

هـ. أن العقوبات من سجن وجلد تقل مع تكرار الجرائم، وأن 65% لا يفكرون في العقوبات.

و. أن السجناء لأول مرة يتعلمون من السجناء أصحاب السوابق أساليب وأفكار جديدة عن الجريمة.

الدراسات الأجنبية:

دراسة فالشو (Falshaw, 2010) بعنوان المعتقدات حول المسلمين السجناء في السجون البريطانية، هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة وواقع السجناء من

المسلمين في بريطانيا، والتعرف على طبيعة معتقدات المجتمع البريطاني حيال السجين المسلم، واقتصرت الدراسة على 164 سجين في ثمانية سجون بريطانية، واعتمدت على المقابلات المتعمقة، وكشفت الدراسة عن أن السجناء من المسلمين لا يشكلون خليطاً متجانساً، حيث تبين أن بعضهم مسلم بالولادة والآخر معتنق الإسلام، ويبين أن 40% آسيويين و32% من السود و11% من البيض، وتبين من النتائج أن معتقدات الحراس تتركز على وصم السجين المسلم بالإرهاب، كما أكدت العينة على أن الأحداث والتصورات في الخارج في الحياة العامة والصورة الذهنية في الإعلام قد أثرت بطريقة مباشرة على نوعية العلاقات داخل السجن سواء بين السجناء و أو بينهم وبين الحراس.

دراسة لندمث (Lindemuth, 2007) بعنوان: المعتقدات حول تصميم بيئات علاجية داخل السجن للسجناء وحراس السجن: بين الماضي والتطبيقات المعاصرة، هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة بيئة السجن في الولايات المتحدة الأمريكية سابقاً وحاضراً، وأكدت الدراسة على أن السجون الأمريكية تكتظ بملايين السجناء والعاملين المترددين عليها، وكشفت الدراسة عن تضرر السجناء والحراس من طبيعة بيئة السجن تلك التي تنعكس على الصحة العامة والنفسية وتؤثر سلباً على تكيفهم مع بيئة السجن والبيئة الخارجية المحيطة، مما يؤثر على نوعية العلاقات بين السجناء والحراس، كما يؤثر على علاقة هذا القطاع مع المجتمع الأكبر بما يسهم في زيادة المعتقدات السلبية نحو السجن والسجناء، وأكدت الدراسة على ضرورة الاهتمام بتصميم بيئة السجن لكي تمثل بيئة علاجية تُسهم في تحسين الصحة النفسية للسجناء والحراس وتعكس واقع مغاير لطبيعة السجون كمؤسسات عقابية بما يسهم في تحسين المعتقدات التي يتبناها المجتمع نحو السجن والسجناء والحراس، وتوصلت الدراسة إلى عمل تصميم هندسي لبيئة السجن يساعد على تطوير وتحسين الصورة الذهنية عن السجن والسجناء وحراس السجن في المجتمع.

أما دراسة كل من أوتو و دالبرت (Otto and Dalbert, 2005) بعنوان "المعتقدات العالمية العادلة نحو الأحداث والسجناء الشباب": فقد ركزت على العلاقة بين المعتقدات العالمية ومشاعر وسلوكيات الأحداث وشباب السجناء، مع الأخذ في

الاعتبار خلفيتهم العائلية والمهنية والجنائية، وطبقت على عينة مكونة من 66 سجيناً من الشباب الذكور في المرحلة العمرية من 15 لأقل من 24 سنة وبلغ متوسط الأعمار 19.8 سنة في مراكز الاعتقال الألمانية، وأظهرت نتائج الانحدار المتعدد وظائف ثلاثة للمعتقدات منها: أن المؤمنين بعقيدة هم الذين يظهرون تصرفات عادلة تجاه المواقف، كما تأكد أن الأكثر إيماناً يفسرون الأحداث الحياتية بمزيد من العدالة، كما تأكد أن الأكثر اعتقاداً لديهم تصور واضح عن مستقبلهم، وأظهرت الدراسة تأثير الخلفية الأسرية في تشكيل معتقدات وتصورات السجناء نحو المجتمع كما تأكد من النتائج النهائية للدراسة أن الخلفية الجنائية أو نوع الجريمة أثرت بشكل مباشر في تصورات السجناء الشباب نحو معتقدات الجيرة والمجتمع نحوهم.

وأما دراسة ادواردز (Edwards, 2005)بعنوان: "معتقدات المسيحية الأفريقية والأمريكية تجاه السجن والسجناء"، التي هدفت إلى التعرف على أثر المعتقدات الدينية والانحدار العرقي في تشكيل معتقدات الفرد نحو السجناء والسجن كمؤسسة عقابية، شارك في الدراسة 50 عضواً من الكنيسة الانجيلية الأمريكية والأفريقية المسيحية، وعملت الدراسة على قياس المعتقدات حول السجون، والتعرف على أثر الخلفية الثقافية الاجتماعية في تشكيل الصورة النمطية عن السجن والسجناء، والمعتقدات نحو التعامل المباشر مع السجناء، وتوصلت الدراسة إلى أن 70.1% من المستجيبين يرون بأن التلفزيون يعتبر الأداة الأساسية لتشكيل المعتقدات نحو السجون والسجناء والحراس، كما تبين أن الخلفية الدينية والاجتماعية والعرقية تتحكم بطريقة مباشرة في تشكيل المعتقدات نحو السجون والسجناء، و أن الخلفية الثقافية أكثر تأثيراً بعد متابعة البرامج التليفزيونية في تشكل تلك المعتقدات، يليها الأصول العرقية ثم الخلفية الدينية.

دراسة لافيجن (La Vigne, 2004) بعنوان: "معتقدات الأسر والجيران نحو سجناء شيكاجو العائدين Re-entry"، وطبقت الدراسة على عينة من السجناء قدرها 325 سجيناً، وأظهرت النتائج النهائية للدراسة أن المعتقدات السلبية نحو السجناء قد أدت إلى ضعف مستويات مشاركتهم في الشأن الاقتصادي والاجتماعي في الأماكن الاجتماعية (كالنوادي) أو الحي الذي ينتمون إليه، حيث أن صعوبة الحصول على عمل وعدم إمكانية الاعتماد على أنشطة اقتصادية واجتماعية تمكنهم من تحسين

مستويات الدخل، وتأكد من الدراسة أن 45.2% من المفرج عنهم لم يقيموا في أحيائهم القديمة لتجنب التعرض لانتقادات أو مشكلات مع جيرانهم القدامى، أو لرحيل أهلهم من تلك المناطق نظراً للنظرة السلبية نحوهم بعد تعرضهم لعقوبة السجن.

وأما دراسة بانيل وآخرون (Pannell, 2003) بعنوان: "معتقدات حراس السجن عن أسباب ميل السجناء نحو الانتحار"، وهدفت إلى تحديد تصورات حراس السجون عن ميل السجناء إلى إيذاء النفس والانتحار، واقتصرت الدراسة على عينة من حراس السجون عددهم 76 ضابط من العاملين في السجون والإصلاحيات في جنوب استراليا، بواقع 61 من الذكور مقابل 15 من الإناث في المرحلة العمرية من 35 إلى 45 سنة، وقد أظهرت نتائج التحليل العاملي أربعة عوامل أساسية: هي العوامل الشخصية التي تحكم التصور نحو كل سجين على حده، والخلفية الاجتماعية والأسرية ودورها في تكوين تلك التصورات، وتأثر التصورات بتعدد المحاولات نحو الانتحار، وطبيعة العلاقة بين السجناء وحراس وموظفي السجن وتأثيرها في عملية الانتحار، وقد أكدت العينة على أن دوافع الإيذاء أو الانتحار ترجع إلى عوامل ترتبط ببيئة السجن الداخلية، وقد أكد المبحوثين على أكثر أشكال الازدياد انتشاراً هي الاكتئاب والاضطراب النفسي وعدم القدرة على التأقلم، وأكدت النتائج النهائية على أن العلاقة بين الموظفين والحراس والسجناء تؤثر بشكل مباشر في زيادة أو التقليل من محاولات إيذاء النفس أو الانتحار لدى السجناء، وأظهر المبحوثين حاجة السجناء إلى القبول من المجتمع الخارجي وأثر ذلك على الإقبال على الحياة ورفض الانتحار.

خلاصة الفصل:

إن العرض السابق للدراسات والجانب النظري المرتبط بمتغيرات الدراسة الراهنة أكد على عدم وجود دراسة تناولت العلاقة بين متغيرات الدراسة الحالية والتي تتمثل في المعتقدات تجاه السجناء والسجون وحراس السجن كمتغير تابع، في علاقتها بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للفرد كمتغيرات مستقلة، كما تأكد من العرض وجود فروقات جوهرية في كل من المجالات المكانية والبشرية والزمنية وتمتد الفروق لتشمل المنهجية والأهداف والتساؤلات والفرضيات المختبرة وهذا ما برر وأكد على ضرورة استكمال الدراسة الراهنة، وبمزيد من التدقيق للوقوف على الفروقات بدقة تبين

من فحص المتغيرات الأولية الثانوية التي تناولتها الدراسات التي تم عرضها أن دراسة كل من دراسة بانيل (Pannell, 2003)، ودراسة لافجني (La Vigne, 2004) قد تناولتا المعتقدات والاتجاهات نحو السجن والسجناء كمتغير مستقل، في حين تناولته دراسة كل من: (الجهني، 1995)، و(الغامدي، 1998) و(بدر، 1998)، وأوتو ودالبرت (Otto and Dalbert, 2005)، لندميث (Lindemuth, 2007)، فالشو (Falshaw, 2010) تناولت جميعها المعتقدات نحو السجن والسجناء كمتغير تابع، وهذا ما دفع الباحث إلى التمكن من صياغة العلاقة بين متغيرات الدراسة على نحو يدفع بعيداً عن التكرار والرتابة ويكسب الدراسة مزيد من التجديد والتطوير. وبشأن المنهجية تبين من العرض تعدد وتنوع الجوانب المنهجية للدراسات التي تم عرضها حيث تأكد أن دراسة كل من (الجهني، 1995)، و(الغامدي، 1998) تنتمي إلى نمط الدراسات الوصفية، في حين تبين أن أخرى تنتمي إلى نمط الدراسات الاستطلاعية مثل دراسة كل من: أوتو ودالبرت (Otto and Dalbert, 2005)، وثالثة تنتمي إلى نمط الدراسة التقويمية مثل دراسة كل من فالشو (Falshaw, 2010). وبخصوص المجالات المكانية تبين تعدد المجالات المكانية حيث أوضح العرض أن هناك دراسات طبقت على بيئات أجنبية مثل دراسة كل من دراسة بانيل (Pannell, 2003)، ولافجني (LA VIGNE, 2004)، وأوتو ودالبرت (Otto and Dalbert, 2005)، و فالشو (Falshaw, 2010)، ودراسات طبقت في البيئة العربية مثل دراسة كل من: (هلال، 2001)، و(غانم، 1999). التي طبقت على المجتمع المصري، وثالثة طبقت على البيئة السعودية مثل دراسة كل من (الجهني، 1995). وقد تبين من العرض تعدد المجالات البشرية للدراسات التي تناولها العرض حيث تأكد وجود دراسات تناولت السجناء أو المفرج عنهم أو الأحداث مثل دراسة كل من: (الغامدي، 1998) التي طبقت على كل سجناء العود في قضايا المخدرات بسجن الملز بالرياض، ودراسة لافجني (LA VIGNE, 2004)، وأوتو ودالبرت (Otto and Dalbert, 2005)، و دراسة فالشو (Falshaw, 2010) التي اقتصرت على (164) سجين في ثمانية سجون بريطانية، وأخرى تناولت حراس السجن مثل دراسة بانيل (Pannell, 2003)، وثالثة تناولت الأفراد العاديين مثل دراسة كل من (الجهني، 1995) التي طبقت على العاملين في الاجهزة الحكومية

(وزارة البـرق والبريـد والهـاتف ، وزارة المعـارف ، وزارة الداخليـة)، و دراسـة ادواردز (Edwards, 2005) التـي طبقت علـى (50) عضـواً مـن الكنيسـة الانجيليـة الأمريكيـة الأفريقيـة المسيحية. ومـا يُميّز هذه الدراسـة مـن الدراسـات السـابقة كونها دراسـة مقارنـة بين محـافظتي جدة وبريدة، حيث يمكن وصـف المحـافظـة الأولـى بأنها غير متجانسـة سكانياً بوصفها ميناءً ومحطـة أساسية منذ أقدم العصـور مقارنـة بسكان محـافظـة بريدة والتـي تتميز بتجانس أهلها.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

تناول هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدراسة من حيث وصف خصائص العينة، وعدد المفردات، وإجراءاتها، وأداة الدراسة، وأسلوب معالجة البيانات.

1.3 منهجية الدراسة:

تمثل منهجية الدراسة الطريقة العلمية التي تمكن الباحث من التوصل إلى نتائج علمية تقبل التعميم على مجتمع الدراسة. وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بطريقة المقابلة بالعينة، والأسلوب الوصفي التحليلي لجوانب الظاهرة محل البحث، واكتشاف العلاقات والارتباطات بين المتغيرات، ويعد المسح الاجتماعي أكثر أنماط البحوث الوصفية التي تهدف إلى الوصول إلى صورة متكاملة لجوانب مجتمع العينة الذي تضمن مسحاً مكتبياً بالرجوع إلى العديد من المصادر والمراجع الجاهزة لبناء الإطار النظري للدراسة، ومن ثم الاستطلاع الميداني لجمع البيانات عن طريق أداة الدراسة وإجابة تساؤلات الدراسة بعد التحليل الإحصائي المناسب لها.

ويقدم الجزء التالي وصفاً لمنهج الدراسة ومجتمعها، وإطار المعاينة الذي تم اعتماده، وآليات اختيار العينة، بجانب شرح أدوات جمع البيانات وطريقة اختبارها وتصميمها، وكيفيه التأكد من صدقها وثباتها، ويتعرض الجزء الحالي أيضاً إلي حدود الدراسة المكانية والبشرية، وتحديد أهم الأساليب الإحصائية التي يمكن الاعتماد عليها.

2.3 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة الإحصائي المستهدف من جميع المواطنين السعوديين القادرين على التعبير عن اتجاهاتهم من الفئة العمرية 18 سنة فأكثر، ونظراً لكبر مجتمع الدراسة وتشابكه، تم تحديد إطار العينة بمجتمعي محافظتي بريدة وجدة.

3.3 عينة الدراسة:

تقتصر عينة الدراسة الحالية على عينة عشوائية تناسبية قدرها 815 مفردة من محافظة جدة بمعدل 50.7% وحدة معاينة، ومحافظة بريدة بمعدل 49.3% وحدة معاينة، مستهدف وحدة المعاينة المكونة من كل شخص بالغ عاقل قادر على التعبير عن اتجاهاته نحو أهداف الدراسة، وقد تم التوخي على أن تمثل العينة جميعهم المجتمع الأصلي للدراسة، بتوزيع جغرافي تناسبي متوازن.

4.3 أداة الدراسة:

تم وضع أداة الدراسة بعد الإطلاع والبحث في كل ما يمت للدراسة بصله من الدراسات السابقة والإطار المرجعي المتضمنة في الفصل السابق، حيث تكونت أداة الدراسة من استبيان مغلق يخص وحدة المعاينة وهم سكان محافظتي جدة وبريدة، وقد شمل جزأين:

الجزء الأول: ويشتمل على البيانات والمعلومات الشخصية النوعية لأفراد عينة الدراسة (العمر، والوظيفة، والحالة الاجتماعية، ومكان الإقامة، والدخل الشهري للأسرة، والمستوى التعليمي، والمهنة، ونوع المسكن).

الجزء الثاني: وأشتمل على 54 فقره شملت مقاييس تمثل معايير Normative Assimilation منها 22 فقرة (1–22) تدور حول الاعتقاد نحو السجناء، أما مقياس الاعتقاد نحو السجن فقد شمل 14 فقرات (23–36)، وأما مقياس الاعتقاد نحو حراس السجون فقد تم تمثيلها من خلال 18 فقرة (37–54).

وقد تم تدريج مقاييس الدراسة حسب معيار لكرت الخماسي إلى (1–غير موافق بشده، 2–غير موافق، 3–لا أستطيع التحديد، 4– موافق، 5–موافق بشدة). كما تم الاعتماد على مقياس الوسط الحسابي للتدرج كالتالي: من 1 إلى 1.49 غير موافق بشده، ومن 1.5 إلى 2.49 باعتبارها غير موافق، ومن 2.5 إلى 3.49 باعتبارها لا أستطيع التحديد، ومن 3.5 إلى 4.49 باعتباره موافق، وأكثر من 4.49 باعتبارها موافق بشدة. وحسب درجة الاتجاه العام للعنصر تم تحويل التدرج إلى ثلاثي لكي يعطي تصور أقرب وأوضح للواقع كما يلي: من 1 إلى 1.67 اتجاه عام ضعيف أو معتقدات متشددة اتجاه عينة الدراسة، من 1.68 إلى 3.34 اتجاه عام متوسط أو

معتقدات محايدة ومتوسطة، ومن 3.35 إلى 5 اتجاه عام مرتفع أو معتقدات منخفضة التشدد. مع العلم أنه تم معالجة جميع الفقرات لجميع العناصر لتتناسق مع تدرج واحد، وذلك بقلب تدرج بعض الفقرات للتناسق مع باقي الفقرات الأخرى.

5.3 صدق أداة الدراسة:

بعد اكتمال المحتوى تم عرض الاستبيان بشكله الأولي على مجموعه من المحكمين من الأساتذة المتخصصين في العلوم الاجتماعية، والنفسية، والإدارية، الذين قاموا مشكورين بوضع ملاحظاتهم فيما يتعلق ببعض المفاهيم، وإعادة صياغة بعض الأسئلة والفقرات، حيث تم الأخذ بآرائهم والقيام بالتعديلات المقترحة في سياق الدراسة بما يتناسب مع العلاقة بين الفقرات محل البحث.

6.3 ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة، من خلال عرضها مبدئياً، وتوزيعها على عينة استطلاعية تجريبية بلغت 30 مبحوثاً لكل عينة، وتم تعديل الاستبيان بناءاً على أراء عينة الدراسة الاستطلاعية، وبعد التعديل تم استخراج معامل ثباتها باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لفقرات كل مجال على حدة وللأداة ككل، ليتم التحقق من مدى درجة اتساق كل فقرة من فقراتها، وبالتالي ثبات الأداة ككل. وكانت النتائج كما هي موضّحة في الجدول 1، الآتي:

الجدول 1

قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل متغير (مستقل وتابع)

وبجميع الأبعاد المتعلق باستبيان عينة الدراسة

رقم الفقرة في الاستمارة	اسم المتغير والبعد	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
1−22	الاعتقاد نحو السجناء	0.788
23−36	الاعتقاد نحو السجن	0.764
37−54	الاعتقاد نحو حراس السجون	0.791
جميع الفقرات	الكلي للاستمارة	0.842

يتبيّن من نتائج الجدول 1 أنّ معامل الثبات لجميع متغيرات وأبعاد الدراسة مقبول لإجراء الدراسة بمصداقية، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلي المتعلقة بالاستبيان حوالي 0.842، وقد تراوحت بين 0.764 و 0.791، وهي نسب ثبات مقبولة لأغراض التحليل الإحصائي والبحث العلمي الاجتماعي.

7.3 حدود الدراسة:

أ. الحدود المكانية:

تقتصر الحدود المكانية للدراسة الحالية على محافظتي بريدة وجدة، وذلك لعدد من الاعتبارات من أهمها اختيار مجتمعين احدهم تقليدي وهو مجتمع بريدة والآخر أكثر انفتاحاً وهو مجتمع جدة.

ب. الحدود الزمنية:

تبدأ الحدود الزمنية للدراسة الحالية منذ اعتماد خطة الدراسة وحتى الانتهاء من الدراسة النظرية والميدانية على أن يتم ذلك خلال العام الجامعي (2010− 2011).

ج. الحدود البشرية.

تقتصر الحدود البشرية للدراسة الراهنة على انتقاء عينة من السعوديين من سكان محافظتي جدة وبريدة.

8.3 أساليب التحليل الإحصائي:

لغرض الإجابة عن أسئلة الدراسة، فقد اعتمدت الدراسة على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في التحليل، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. مقياس الإحصاء الوصفي(Descriptive Statistics Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.
2. تحليل اختبار ت (t) للفرق بين متوسطين.
3. اختبار تحليل ارتباط كندال للعينات الترتيبية Kendall's tau_b لقياس معنوية العلاقة بين مستوى اتجاهات مجتمع محافظة بريدة نحو السجناء والسجن وحراس السجون باختلاف المتغيرات الاجتماعية لخصائص لعينة الدراسة.
4. كذلك استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لدراسة الفرق بين المتوسطات، كما استخدمت أقل الفروق المعنوية في الكشف عن مصادر الفروقات المعنوية.

9.3 خصائص عينة الدراسة:

وحول بعض الخصائص الاجتماعية والديمغرافية لمجتمع عينة الدراسة المستهدفة بإعطاء اتجاهاتهم نحو السجن والسجناء وحراس السجون، تبين النتائج في الجدول 2 أن نسبة الذين تقع أعمارهم بين 31 و40 سنة بلغت 32.5% من عدد أفراد العينة كانت هذه النسب 34.8% في عينة بريدة، و30.3% في عينة مجتمع جدة، والذين تقع أعمارهم بين 41 و50 سنة 26.7% كانت في مجتمع عينة جدة 27.9% ومجتمع عينة بريدة 25.9%، أما ثالث الفئات العمرية أهمية كانت للذين تقع أعمارهم بين51 و60 سنة بنسبة 15.5%، ورابع الفئات أهمية كانت للأعمار بين 26 و30 سنة بنسبة 15.2% كانت في عينة بريدة 16.7% وعينة جدة 13.8%، والذين تقل أعمارهم عن 25 سنة فلم يتعدوا 6.5%. أما الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة فقد بلغت نسبتهم 3.6% من عدد أفراد العينة.

وبالنسبة للمستوى التعليمي لدى عينة الدراسة يعد مرتفعاً نوعاً ما حيث بلغت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي 33.4% بكالوريوس وكانت هذه النسبة متقاربة باختلاف المكان الجغرافي لعينتي الدراسة، و5.6% دراسات عليا كانت في عينة جدة 6.8% وبين أفراد مجتمع بريدة 4.5%، بينا بلغت نسبة الذين مؤهلهم الدبلوم المتوسط 25% كانت بين سكان عينة بريدة 23.2% وجدة 26.9%، وبلغت نسبة الذين مؤهلهم الثانوية العامة بين عناصر العينة 22.1%، والمتوسط والابتدائي 10% كانت متقاربة بين العينتين، بينما لم تتجاوز نسبة الأميين 1.7% بين أفراد عينة الدراسة، كانت بين سكان منطقة بريدة 2.9% وجدة 1.5%.

كما كانت الحالة الاجتماعية عند 83.6% من عينة الدراسة من المتزوجين، كانت هذه النسبة بين أفراد عينة بريدة 89.3% وأفراد عينة جدة 78%، مقابل حوالي 8.3% من العزاب كانت النسبة بين أفراد عينة جدة 10.2% وبريدة 6.5%، أما الأرامل والمنفصلين والمطلقين فلم يتجاوز 8.1% من عدد الأشخاص في عينة الدراسة كانت هذه النسبة بين سكان محافظة جدة 11.8% وبريدة 4.2%.

وحسب الحالة العميلة بلغت نسبة العاملين في القطاع الحكومي 56.9% كانت هذه النسبة بين سكان محافظة بريدة 64.7% وسكان محافظة جدة 49.4%، والعاملين في القطاع الخاص 18.7% كانت هذه النسبة بين سكان محافظة جدة 23.5% مقابل 13.7% بين سكان محافظة بريدة، والأعمال الحرة 11.4%، والطلاب والمتقاعدين 4.7% و4.2% على الترتيب، بينما لم تتجاوز نسبة المتعطلين عن العمل 3.3% من أفراد عينة الدراسة.

وبالنسبة للوضع الاقتصادي لأسرة المبحوث، فقد بلغت نسبة الذي تقع دخولهم الشهرية بين 5001 و 10000 ريال 39.1% كانت نسبتهم بين سكان محافظة بريدة 46% وبين سكان محافظة جدة 32.4%، والذين تقع بين 10001 و15000 ريال 27.7% كانت نسبتهم بين سكان محافظة بريدة 24.6% وسكان محافظة جدة 30.8%، بينما بلغت نسبة الذين تقل دخولهم عن 5000 ريال 21.3% كانت نسبتهم بين سكان محافظة جدة 23% ومحافظة بريدة 19.7%، والذين تزيد دخولهم عن

15000 ريال 11.8% من أفراد عينة الدراسة كانت نسبتهم بين سكان محافظة جدة 13.8% وبين سكان محافظة بريدة 9.7%.

وحول متوسط حجم الأسرة وعدد الذكور والإناث فيها، فقد بلغ متوسط حجم الأسرة في عينة الدراسة 5.88 أفراد كانت 5.87 أفراد في محافظة بريدة و5.89 أفراد في محافظة جدة. وبلغ متوسط عدد الذكور في الأسرة 2.97 أفراد كانت في محافظة بريدة 3.06 أفراد ومحافظة جدة 2.88 أفراد، بينما بلغ متوسط عدد الإناث 2.91 أفراد كانت في محافظة بريدة 2.81 ومحافظة جدة 3.01 أفراد. وتبين أن 50.6% من أفراد عينة الدراسة بلغ حجم الأسرة فيها من فرد إلى 5 أفراد، و41.6% من 6 أفراد إلى 10 أفراد، كما تبين أن 66% من الأسرة يبلغ عدد الذكور فيه 3 فأقل، بينما بلغت نسبة الإناث في هذه الفئة 70.3%.

الجدول 2

الخصائص الديموغرافية لمجتمع عينة الدراسة

المتغير	منطقة الدراسة / فئات المتغير	محافظة جدة العدد	محافظة جدة (%)	محافظة بريدة العدد	محافظة بريدة (%)	المجتمع الكلي العدد	المجتمع الكلي (%)
الفئة العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	36	8.7	17	4.2	53	6.5
	من 26 إلى 30 سنة	57	13.8	67	16.7	124	15.2
	من 31 إلى 40 سنة	125	30.3	140	34.8	265	32.5
	من 41 إلى 50 سنة	114	27.6	104	25.9	218	26.7
	من 51 إلى 60 سنة	62	15.0	64	15.9	126	15.5
	61 سنة فأكثر	19	4.6	10	2.5	29	3.6
	المجموع	413	100	402	100	815	100
المؤهل العلمي	لا يقرأ ولا يكتب	13	3.1	1	0.2	14	1.7
	ملم (يقرأ ويكتب)	12	2.9	6	1.5	18	2.2
	ابتدائي	18	4.4	11	2.7	29	3.6
	متوسط	23	5.6	29	7.2	52	6.4
	ثانوي	85	20.6	95	23.6	180	22.1
	دبلوم	96	23.2	108	26.9	204	25.0
	بكالوريوس	138	33.4	134	33.3	272	33.4
	دراسات عليا	28	6.8	18	4.5	46	5.6
	المجموع	413	100	402	100	815	100
الحالة الزواجية أو	أعزب	42	10.2	26	6.5	68	8.3

المتغير	منطقة الدراسة فئات المتغير	محافظة جدة العدد	محافظة جدة (%)	محافظة بريدة العدد	محافظة بريدة (%)	المجتمع الكلي العدد	المجتمع الكلي (%)
الاجتماعية	متزوج	322	78.0	359	89.3	681	83.6
	أرمل	22	5.3	7	1.7	29	3.6
	مطلق	27	6.5	10	2.5	37	4.5
	المجموع	413	100	402	100	815	100
المهنة	طالب	23	5.6	15	3.7	38	4.7
	موظف حكومي	204	49.4	260	64.7	464	56.9
	موظف قطاع خاص	97	23.5	55	13.7	152	18.7
	أعمال حرة	51	12.3	42	10.4	93	11.4
	حرفي	2	0.5	3	0.7	5	0.6
	متقاعد	23	5.6	11	2.7	34	4.2
	متعطل عن العمل	12	2.9	15	3.7	27	3.3
	أخرى	1	0.2	1	0.2	2	0.2
	المجموع	413	100	402	100	815	100
فئة الدخل الشهري	أقل من 5000 ريال	95	23.0	79	19.7	174	21.3
للأسرة (ريال سعودي)	من 5001 إلى 10000 ريال	134	32.4	185	46.0	319	39.1
	من 10001 إلى 15000 ريال	127	30.8	99	24.6	226	27.7
	من 15001 ريال فأكثر	57	13.8	39	9.7	96	11.8
	المجموع	413	100	402	100	815	100
حجم الأسرة (فرد)	1 – 5	214	51.8	198	49.3	412	50.6
	6 – 10	163	39.5	176	43.8	339	41.6
	11 – 16	36	8.7	28	7.0	64	7.9
	المجموع	413	100	402	100	815	100
عدد الذكور في الأسرة	0 – 3	281	68.0	257	63.9	538	66.0
(فرد)	4 – 6	120	29.1	133	33.1	253	31.0
	7 – 10	12	2.9	12	3.0	24	2.9
	المجموع	413	100	402	100	815	100
عدد الإناث في الأسرة	0 – 3	281	68.0	292	72.6	573	70.3
(فرد)	4 – 6	112	27.1	102	25.4	214	26.3
	7 – 10	20	4.8	8	2.0	28	3.4
	المجموع	413	100	402	100	815	100

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 عرض النتائج:

السؤال الأول: ما اتجاهات المجتمع السعودي نحو السجناء والسجن وحراس السجون؟

تم الإجابة على أسئلة الدراسة اعتماداً على ما ظهر من نتائج المعالجة الإحصائية والفروق الحاصلة في العلاقة بين المتغيرات المبحوثة بناءاً على ما أدلى به مجتمع عينة لدراسة. وتم الاعتماد على تحويل بيانات اتجاهات فقرات الدراسة إلى معيار ليكرت الخماسي، بينما تم تحويل الاتجاه العام لعناصر الدراسة والاتجاهات العامة للدراسة إلى معيار ليكرت الثلاثي بناءاً على التدرج حسب مقياس الوسط الحسابي له وذلك بتوزيعه حسب درجة الأهمية للاتجاه كما تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها، وذلك لإعطاء تصور أقرب وواضح للاتجاه العام ولعناصر الدراسة.

وللإجابة على السؤال الأول السابق للدراسة تبين من خلال تحليل جميع فقرات الدراسة أن الاعتقاد العام نحو السجن والسجناء وحرس السجون كان متوسط التشدد بوسط حسابي بلغ 3.18 وانحراف معياري 0.302.

السؤال الثاني: هل يوجد فروق معنوية بين مستوى اتجاهات كل من مجتمعي محافظة جدة ومحافظة بريدة في المملكة العربية السعودية نحو السجناء والسجن وحرس السجون؟.

بين التحليل الإحصائي لبيانات عينة الدارسة أن اتجاهات مجتمع عينة محافظة جدة كان متوسطاً 3.14 بانحراف معياري 0.305، واتجاهات مجتمع محافظة بريدة متوسطاً أيضاً 3.21 بانحراف معياري 0.294. كما تبين من خلال تحليل اختبار **t** للفرق بين متوسط عينتي الدراسة والبالغة قيمتها 3.34، وجود فروق معنوية عند (P-Value < 0.01) بين مستوى اتجاهات كل من مجتمعي الدراسة نحو كل من

السجن والسجناء وحرس السجون حيث كانت اتجاهات مجتمع محافظة جدة أعلى تشدداً من اتجاهات محافظة بريدة.

السؤال الأول أ-: ما هي درجة اتجاهات مجتمعي محافظة جدة ومحافظة بريدة في المملكة العربية السعودية نحو السجناء؟، وهل يوجد فروق معنوية بين مستوى اتجاهات كل منهم؟.

يتبين من خلال النتائج في الجدول 3 أن درجة الاعتقاد أو الاتجاهات العامة نحو السجناء من قبل جميع أفراد العينة في كلا المحافظتين بعد قلب الفقرات العكسية كان منخفض التشدد، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 3.51 بانحراف معياري 0.471. وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول 3 أن درجة الاتجاه كانت بالموافقة أو بالاعتقاد الايجابي نحو السجناء وذلك بنبذ التصرفات السلبية من بعض أفراد المجتمع نحو السجين، وأن السجين بصفة عامة ضحية لفشل المؤسسات الاجتماعية، ولكنهم يجدون أنه يجب الحفاظ على القانون وقيم المجتمع وعاداته وتقاليده التي تشكل مقياساً مناسباً للمكانة الاجتماعية، ومن يتعداها يستحق العيش تحت ظروف السجن نظراً لارتكابه جرائم يجب معاقبته عليها.

وكان الاعتقاد بالحياد أو عدم التأكد نحو إمكانية التحدث مع السجناء عن مشاكلهم الشخصية دون تحرج، وأن نزلاء السجون ليسو بأسوأ حال من الآخرين الذين نتعامل معهم، وأن صحيفة السوابق للسجناء بمثابة إنذار للمجتمع من صاحبها، حيث تفضل أغلبية عينة الدراسة عدم مصاهرة سجين سابق، ولا بد من إيقاع عقوبة السجن على الجاني على أي جريمة يقترفها، وقد يبدو السجناء عاديين لكن علينا أن لا ننسى أنهم مجرمين، وأن من خالف أنظمة المجتمع وقوانينه سيكرر مخالفته في المستقبل، وأخشى على عائلتي من مخالطة أفراد عائلة سجين خوفا من عدوى السلوك.

بينما كان الاعتقاد العام بعدم الموافقة على: أن مجاورة أسر سجين قد تشكل عدم استقرار لساكني الحي، تأييد تحامل سكان الحي الذي أعيش فيه لنبذ ذوي السوابق من السجناء، وإن النظرة نحو السجين تتسم بالاحتقار لما ارتكبه من سلوك منحرف ضد المجتمع، وأجد بعض الحرج في السكن بجوار أسرة سجين، ويجب التعامل مع السجناء بقسوة لأنهم يستحقون ذلك، وإن تهميش السجين اجتماعيا يعتبر

حماية إضافية للمجتمع، وأن أبناء المساجين في الغالب سوف يكونوا منحرفين مثل ذويهم، وأنه من أصبح مجرما سوف يستمر في الإجرام إلى الأبد، ومن يدخل السجن ولو مرة واحدة لا يمكن أن يكون إنساناً، و في تقديري لا يستحق السجين أي اعتبار من قبل الأسرة أو المجتمع.

الجدول 3

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المبحوثين نحو السجناء في مناطق الدراسة

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
أكره التصرفات السلبية من بعض أفراد المجتمع نحو السجين	4.01	1.09	1
أجد أن الحفاظ على القانون وقيم المجتمع وعاداته وتقاليده تشكل مقياسا مناسبا للمكانة الاجتماعية	4.0	1.027	2
أرى أن السجين بصفة عامة ضحية لفشل المؤسسات الاجتماعية	3.6	1.208	3
يستحق السجين أن يعيش ظروف السجن لارتكابه جرائم يجب معاقبته عليها	3.57	1.048	4
يمكنني التحدث مع السجناء عن مشاكلهم الشخصية دون تحرج	3.4	1.14	5
إن نزلاء السجون ليسو بأسوأ حال من الآخرين الذين نتعامل معهم	3.33	1.19	6
أرى أن صحيفة السوابق للسجناء بمثابة إنذار للمجتمع من صاحبها	3.21	1.165	7
أفضل عدم مصاهرة سجين سابق	3.04	1.175	8
لا بد من إيقاع عقوبة السجن على الجاني على أي جريمة يقترفها	3.0	1.311	9
قد يبدو السجناء عاديين لكن علينا أن لا ننسى أنهم مجرمين	2.83	1.136	10
أرى أن من خالف أنظمة المجتمع وقوانينه سيكرر مخالفته في المستقبل	2.66	1.067	11
أخشى على عائلتي من مخالطة أفراد عائلة سجين خوفا من عدوى السلوك	2.52	1.124	12
تشكل مجاورة أسر سجين عدم استقرار لساكني الحي الذي أقطن فيه	2.4	1.015	13
أؤيد تحامل سكان الحي الذي أعيش فيه لنبذ ذوي السوابق من السجناء	2.34	1.062	14
نظرتي نحو السجين تتسم بالاحتقار لما ارتكبه من سلوك منحرف ضد المجتمع	2.26	1.022	15
أجد بعض الحرج في السكن بجوار أسرة سجين	2.21	1.045	16
يجب التعامل مع السجناء بقسوة لأنهم يستحقون ذلك	2.16	0.987	17
إن تهميش السجين اجتماعيا يعتبر حماية إضافية للمجتمع	2.11	1.036	18
أعتقد أن أبناء المساجين في الغالب سوف يكونوا منحرفين مثل ذويهم	2.08	1.048	19
أعتقد أنه من أصبح مجرما سوف يستمر في الإجرام إلى الأبد	2.03	0.9	20
من يدخل السجن ولو مرة واحدة لا يمكن أن يكون إنساناً	1.99	0.963	21
في تقديري لا يستحق السجين أي اعتبار من قبل الأسرة أو المجتمع	1.90	0.888	22
الاتجاه العام نحو السجناء بعد قلب الفقرات العكسية	3.51	0.471	

* تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبين في منهجية التحليل

وللإجابة على الشق الثاني للسؤال والمتعلق بالاستفسار حول وجود فروق

معنوية بين مستوى اتجاهات كل من سكان محافظتي جدة وبريدة نحو السجناء، تم استخدام اختبار **t** لعينتين مستقلتين لجميع فقرات البعد وللبعد كاملاً. فبالرغم من عدم وجود فروق ذات أثر معنوي بين اتجاهات كل من العينتين حيث كانت منخفضة التشدد نحو السجناء، فكان متوسط الاتجاهات لعينة محافظة جدة 3.5 بخطأ معياري 0.024 ومتوسط اتجاهات محافظة بريدة 3.52 بخطأ معياري 0.023، إلا أنه تبين وجود فروق معنوية (P-Value < 0.01، t=-4.07) بين العينتين ولصالح مجتمع بريدة في الاعتقاد نحو أن الحفاظ على القانون وقيم المجتمع وعاداته وتقاليده تشكل مقياسا مناسبا للمكانة الاجتماعية حيث بلغ متوسطه عند عينة مجتمع جدة 3.86 وعند عينة مجتمع بريدة 4.15. كما تبين وجود فروق معنوية (P-Value < 0.05، t=-2.02) بين العينتين ولصالح عينة بريدة نحو أن السجين يستحق أن يعيش ظروف السجن لارتكابه جرائم يجب معاقبته عليها، حيث بلغ متوسطه 3.50 عند عينة مجتمع جدة و3.64 عند مجتمع عينة بريدة. وتبين وجود فروق معنوية (P-Value < 0.01، t= 2.85) بين العينتين نحو تهميش السجين اجتماعيا يعتبر حماية إضافية للمجتمع كان لصالح مجتمع جدة حيث بلغ المتوسطة الحسابي لهذه الفقرة 2.21 لدى عينة جدة و2 لدى عينة مجتمع بريدة. ويوجد فرق معنوية أيضاً (P-Value < 0.05، t=-2.27) بين العينتين في الاعتقاد نحو وجوب التعامل مع السجناء بقسوة لأنهم يستحقون ذلك ولصالح عينة جدة، حيث بلغ متوسطها عند سكان بريدة 2.08 مقابل 2.24 عند سكان جدة.

الجدول 4

قياس الفرق بين اتجاهات كل من مجتمعي محافظتي جدة وبريدة نحو السجناء

الفقرة	جدة		المحافظة بريدة		درجة الفرق بين المجتمعين	
	المتوسط الحسابي	الخطأ المعياري	المتوسط الحسابي	الخطأ المعياري	قيمة t للفرق بين متوسطين	درجة المعنوية
أكره التصرفات السلبية من بعض أفراد المجتمع نحو السجين	4.00	0.055	4.02	0.052	-0.16	0.869
أجد أن الحفاظ على القانون وقيم المجتمع وعاداته وتقاليده تشكل مقياسا مناسبا للمكانة الاجتماعية	3.86	0.055	4.15	0.046	-4.07	0.00**
أرى أن السجين بصفة عامة ضحية لفشل المؤسسات الاجتماعية	3.66	0.061	3.53	0.059	1.55	0.121
يستحق السجين أن يعيش ظروف السجن لارتكابه جرائم يجب معاقبته عليها	3.50	0.053	3.64	0.05	-2.02	0.044*
يمكنني التحدث مع السجناء عن مشاكلهم الشخصية دون تحرج	3.40	0.055	3.39	0.058	0.08	0.935
إن نزلاء السجون ليسو بأسوأ حال من الآخرين الذين نتعامل معهم	3.26	0.062	3.40	0.055	-1.67	0.096
أرى أن صحيفة السوابق للسجناء بمثابة إنذار للمجتمع من صاحبها	3.22	0.059	3.20	0.056	0.23	0.816
أفضل عدم مصاهرة سجين سابق	3.12	0.058	2.96	0.058	1.90	0.058
لا بد من إيقاع عقوبة السجن على الجاني على أي جريمة يقترفها	3.01	0.066	3.00	0.064	0.16	0.873
قد يبدو السجناء عاديين لكن علينا أن لا ننسى أنهم مجرمين	2.81	0.056	2.85	0.057	-0.53	0.598
أرى أن من خالف أنظمة المجتمع وقوانينه سيكرر مخالفته في المستقبل	2.63	0.054	2.68	0.052	-0.56	0.572
أخشى على عائلتي من مخالطة أفراد عائلة سجين خوفا من عدوى السلوك	2.50	0.056	2.53	0.056	-0.30	0.763
تشكل مجاورة أسر سجين عدم استقرار لساكني الحي الذي أقطن فيه	2.38	0.05	2.43	0.05	-0.64	0.525
أؤيد تحامل سكان الحي الذي أعيش فيه لنبذ ذوي السوابق من السجناء	2.35	0.052	2.33	0.053	0.37	0.711
أجد بعض الحرج في السكن بجوار أسرة سجين	2.27	0.052	2.16	0.051	1.50	0.135
نظرتي نحو السجين تتسم بالاحتقار لما ارتكبه من سلوك منحرف ضد المجتمع	2.22	0.048	2.31	0.053	-1.33	0.183

الفقرة	جدة		بريدة	المحافظة	درجة الفرق بين المجتمعين	
	المتوسط الحسابي	الخطأ المعياري	المتوسط الحسابي	الخطأ المعياري	قيمة t للفرق بين متوسطين	درجة المعنوية
إن تهميش السجين اجتماعيا يعتبر حماية إضافية للمجتمع	2.21	0.054	2.00	0.047	2.85	0.00**
أعتقد أن أبناء المساجين في الغالب سوف يكونوا منحرفين مثل ذويهم	2.11	0.054	2.04	0.05	1.04	0.298
يجب التعامل مع السجناء بقسوة لأنهم يستحقون ذلك	2.08	0.045	2.24	0.052	-2.27	0.023*
أعتقد أنه من أصبح مجرما سوف يستمر في الإجرام إلى الأبد	2.06	0.047	2.00	0.042	0.84	0.400
من يدخل السجن ولو مرة واحدة لا يمكن أن يكون إنساناً	2.03	0.048	1.94	0.048	1.28	0.201
في تقديري لا يستحق السجين أي اعتبار من قبل الأسرة أو المجتمع	1.91	0.045	1.88	0.043	0.56	0.577
الاتجاه بعد قلب الفقرات العكسية	3.50	0.024	3.52	0.023	-0.75	0.45

** معنوي عند مستوى ثقة 0.01 فأقل

*معنوي عند مستوى ثقة 0.05

السؤال الأول ب: ما هي درجة اتجاهات مجتمعي محافظة جدة ومحافظة بريدة في المملكة العربية السعودية نحو السجن؟ وهل يوجد فروق معنوية بين مستوى اتجاهات كل منهم؟

توصلت النتائج في الجدول 5 إلى أن اتجاهات عينة المبحوثين نحو السجن كانت متوسطة التشدد، حيث بلغ المتوسط العام لها 3.05 بانحراف معياري 0.527.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول 5 أن درجة الاتجاهات كانت بالموافقة على أن السجن بشكل عام يسهم في تفعيل العقوبة لتحقيق العدالة في المجتمع، وهو لا يعاقب السجين فقط بل يساعده على التوقف عن ارتكاب الجريمة، فالسجن يُعلم السجين أن الجريمة لا تستحق هذه المعاناة، إلا أنهم يعتقدون بأن السجون تفتقد بشكلها الحالي للبيئة التي تُسهم في إصلاح السجناء والمنحرفين خاصة من الناحيتين الناحية النفسية والاجتماعية.

بينما كانت اتجاهات عينة الدراسة محايدة نحو الفقرات الآتية: إن السجون بشكلها الحالي لا تؤدي إلى إصلاح السجين بل تجعله مجرما بشكل أكبر، والسجون السعودية بشكلها الحالي تمثل مكان تجمع للمجرمين والمنحرفين، وتسهم السجون في

زيادة سوء تكيف السجناء مع الأسرة والمجتمع، والسجون بشكلها الحالي تتحصر وظيفتها في سلب الحقوق والحريات، وتسهم السجون في زيادة الانحراف والإجرام في المجتمع السعودي، وتسهم السجون بشكلها الحالي في تزايد معدلات العودة إلى الجريمة، وتغذي السجون بشكلها الحالي الفعل الإجرامي وتزيد من الجريمة.

وكانت الاتجاهات لدى المبحوثين بعدم الموافقة على أن عقوبة السجن لا تصلح للتطبيق في الأوقات الراهنة، وكذلك عدم موافقتهم بأن عقوبة السجن غير منصوص عليها في الدين الإسلامي.

الجدول 5

الوسط الحسابي والانحراف المعياري

لاتجاهات المبحوثين نحو السجن في مناطق الدراسة

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
تفتقد السجون بشكلها الحالي للبيئة التي تسهم في إصلاح السجناء والمنحرفين	3.96	1.064	1
يسهم السجن في تفعيل العقوبة لتحقيق العدالة في المجتمع	3.71	0.974	2
السجن لا يعاقب السجين فقط بل يساعده على التوقف عن ارتكاب الجريمة	3.55	1.055	3
لا يسهم السجن في إصلاح السجين من الناحية النفسية والاجتماعية	3.52	1.141	4
الإقامة في السجن من شأنها أن تعلم السجين أن الجريمة لا تستحق هذه المعاناة	3.50	1.081	5
إن السجون بشكلها الحالي لا تؤدي إلى إصلاح السجين بل تجعله مجرما بشكل أكبر	3.47	1.199	6
السجون السعودية بشكلها الحالي تمثل مكان تجمع للمجرمين والمنحرفين	3.37	1.173	7
تسهم السجون في زيادة سوء تكيف السجناء مع الأسرة والمجتمع	3.17	1.111	8
السجون بشكلها الحالي تنحصر وظيفتها في سلب الحقوق والحريات	3.05	1.102	9
تسهم السجون في زيادة الانحراف والإجرام في المجتمع السعودي	2.94	1.233	10
تسهم السجون بشكلها الحالي في تزايد معدلات العودة إلى الجريمة	2.9	1.177	11
تغذي السجون بشكلها الحالي الفعل الإجرامي وتزيد من الجريمة	2.87	1.168	12
أعتقد أن عقوبة السجن لا تصلح للتطبيق في الأوقات الراهنة	2.46	1.138	13
أعتقد أن عقوبة السجن غير منصوص عليها في الدين الإسلامي	2.37	1.108	14
الاتجاه العام نحو السجن	3.20	0.558	15
الاتجاه بعد قلب الفقرات العكسية	3.05	0.527	

- تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبين في منهجية التحليل

بينت نتائج تحليل اختبار **t** لعينتين مستقلتين وجود فروق معنوية (P-Value < 0.01، t= -3.24) في مستوى اتجاهات كل من مجتمع محافظة جدة ومجتمع محافظة بريدة، حيث كان مجتمع جدة أكثر تشدداً من مجتمع محافظة بريدة نحو السجن بمتوسط حسابي بلغ 2.99 و 3.11 وخطأ معياري 0.025 و 0.027 لكل من اتجاهات مجتمع جدة ومجتمع بريدة على الترتيب. فقد تبين وجود فروق معنوية (P-Value < 0.01، t= -3.24) نحو الاتجاه بأن السجن لا يعاقب السجين فقط بل يساعده على التوقف عن ارتكاب الجريمة ولصالح مجتمع بريدة بمتوسط حسابي لاتجاهاتهم بلغ 3.67 وخطأ معياري 0.049، بينما بلغ المتوسط الحسابي لاتجاه مجتمع جدة 3.43 بخطأ معياري 0.054 في المقابل تبين وجود فروق معنوي (P-Value < 0.01، 2.63 = t) بين المجتمعين نحو الاتجاه بأن السجون تفتقد بشكلها الحالي للبيئة التي تسهم في إصلاح السجناء والمنحرفين ولصالح مجتمع جدة حيث بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهاتهم 4.05 بخطأ معياري 0.051، بينما بلغ متوسط اتجاهات مجتمع بريدة 3.86 بخطأ معياري 0.054. كما توصل التحليل إلى وجود فروق معنوية (P-Value < 0.01، t= 3.76) نحو الاعتقاد بأن السجون بشكلها الحالي لا تؤدي إلى إصلاح السجين بل تجعله مجرما بشكل أكبر، ولصالح مجتمع جدة حيث بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهاتهم 3.63 بخطأ معياري 0.058، وهو أعلى من متوسط اتجاهات مجتمع بريدة الذي بلغ 3.31 بخطأ معياري 0.06. ويوجد فروق معنوية (P-Value < 0.01، t= 3.25) نحو الاتجاه بأن السجون تسهم في زيادة الانحراف والإجرام في المجتمع السعودي ولصالح اتجاهات مجتمع جدة الذي بلغ متوسطة 3.08 بخطأ معياري 0.062، مقارنة مع متوسط اتجاهات مجتمع بريدة الذي بلغ 2.80 بخطأ معياري 0.059، كما تبين وجود فروق منوية (P-Value < 0.05، t= 2.37) نحو الاتجاه بأن السجون بشكلها الحالي تنحصر وظيفتها في سلب الحقوق والحريات ولصالح مجتمع جدة حيث بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهاتهم 3.14 بخطأ معياري 0.053، وهو أعلى من متوسط اتجاهات مجتمع بريدة الذي بلغ 2.96 بخطأ معياري 0.056. هذا وتوصل التحليل إلى وجود فروق معنوية (P-Value < 0.01، t= 3.11) بين اتجاهات مجتمعي الدراسة نحو أن عقوبة السجن غير منصوص عليها في الدين الإسلامي، ولصالح اتجاهات مجتمع جدة

الذي بلغ متوسطه 2.48 بخطأ معياري 0.056 مقابل متوسط اتجاهات بلغ 2.24 بخطأ معياري 0.052 لدى عينة مجتمع بريدة.

الجدول 6

قياس الفرق بين اتجاهات كل من مجتمعي محافظتي جدة وبريدة نحو السجون

الفقرة	المحافظة: جدة		بريدة		درجة الفرق بين المجتمعين	
	المتوسط الحسابي	الخطأ المعياري	المتوسط الحسابي	الخطأ المعياري	قيمة t للفرق بين متوسطين	درجة المعنوية
تفتقد السجون بشكلها الحالي للبيئة التي تسهم في إصلاح السجناء والمنحرفين	4.05	0.051	3.86	0.054	2.63	0.009**
يسهم السجن في تفعيل العقوبة لتحقيق العدالة في المجتمع	3.67	0.051	3.75	0.045	-1.11	0.268
إن السجون بشكلها الحالي لا تؤدي إلى إصلاح السجين بل تجعله مجرما بشكل أكبر	3.63	0.058	3.31	0.06	3.76	0.000**
لا يسهم السجن في إصلاح السجين من الناحية النفسية والاجتماعية	3.58	0.055	3.45	0.058	1.70	0.089
الإقامة في السجن من شأنها أن تعلم السجين أن الجريمة لا تستحق هذه المعاناة	3.44	0.055	3.56	0.052	-1.54	0.124
السجن لا يعاقب السجين فقط بل يساعده على التوقف عن ارتكاب الجريمة	3.43	0.054	3.67	0.049	-3.24	0.001**
السجون السعودية بشكلها الحالي تمثل مكان تجمع للمجرمين والمنحرفين	3.39	0.058	3.35	0.058	0.48	0.634
تسهم السجون في زيادة سوء تكيف السجناء مع الأسرة والمجتمع	3.16	0.056	3.18	0.054	-0.25	0.805
السجون بشكلها الحالي تنحصر وظيفتها في سلب الحقوق والحريات	3.14	0.053	2.96	0.056	2.37	0.018*
تسهم السجون في زيادة الانحراف والإجرام في المجتمع السعودي	3.08	0.062	2.80	0.059	3.25	0.001**
تغذي السجون بشكلها الحالي الفعل الإجرامي وتزيد من الجريمة	2.95	0.058	2.79	0.058	1.91	0.057
تسهم السجون بشكلها الحالي في تزايد معدلات العودة إلى الجريمة	2.94	0.06	2.85	0.057	1.13	0.257
أعتقد أن عقوبة السجن لا تصلح للتطبيق في الأوقات الراهنة	2.53	0.056	2.40	0.056	1.60	0.110
أعتقد أن عقوبة السجن غير منصوص عليها في الدين الإسلامي	2.48	0.056	2.24	0.052	3.11	0.002**
الاتجاه بعد قلب الفقرات العكسية	2.99	0.025	3.11	0.027	-3.24	0.00**

** معنوي عند مستوى ثقة 0.01 فأقل

*معنوي عند مستوى ثقة 0.05

السؤال الأول ج: ما هي درجة اتجاهات مجتمعي محافظة جدة ومحافظة بريد في المملكة العربية السعودية نحو حرس السجون؟، وهل يوجد فروق معنوية بين مستوى اتجاهات كل منهم؟.

بينت النتائج في الجدول 7 أن المستوى العام لاتجاهات المبحوثين نحو حرس السجون كان متوسط التشدد، حيث بلغ المتوسط العام له 2.97 بانحراف معياري 0.58.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول 7 أن مستوى الاتجاهات كانت بالموافقة على أن حراس السجون يحتاجون إلى مزيد من التدريب على أساليب التعامل مع السجناء، وإلى تعلم مبادئ حقوق الإنسان والحفاظ على الحريات، وأن من واجب حراس السجون التعامل مع السجناء مثل تعامل الأخصائي الاجتماعي، وبالرغم من أن الاعتقاد نحو حراس السجون على أنهم أشخاص مهنيين يؤدون رسالة هامة في المجتمع، إلا أنهم لا يستمعون إلى مشاكل السجناء داخل السجن.

بينما كانوا غير متأكدين باتجاهاتهم نحو أن حراس السجون يتعاملون في الغالب بقسوة مع النزلاء والسجناء، ويحددون كيفية التعامل مع السجناء، ويقترفون بعض الأعمال السيئة مع السجناء، وفي الغالب يستعبد حراس السجون السجناء ويظلمونهم بحجة تطبيق العقوبة، ويتوقعون الأمانة من حراس السجن لكنهم يتعاملون معهم بحذر، ولا يرغبون في الغالب التعامل معهم أو مصادقتهم لدورهم في ظلم السجناء، فهم غالباً يعانون من مشكلات مع أسرهم، ويكتسبون السلوك غير الحسن جراء معاملتهم اليومية مع السجناء، ويعانون من مشكلات مع المجتمع، ولا يحبذون مصاهرتهم لكونهم أشخاص موصومين في المجتمع.

وكان أفراد مجتمع الدراسة غير موافقين نحو عدم الرغبة في مشاركة حراس السجون في الأنشطة الاجتماعية التي ترتبط بالعشيرة، أو وجود بعض الحرج في السكن بجوار حراس السجون حتى لو كانوا من الأقارب.

الجدول 7

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المبحوثين نحو حراس السجون في مناطق الدراسة

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة
1	0.857	4.4	يحتاج حراس السجون إلى مزيد من التدريب على طرق التعامل مع السجناء
2	0.908	4.35	يحتاج حراس السجن إلى تعلم مبادئ حقوق الإنسان والحفاظ على الحريات
3	0.968	4.08	إن من واجب حراس السجن التعامل مع السجناء مثل تعامل الأخصائي الاجتماعي
4	0.973	3.92	حارس السجن شخص مهني يؤدي رسالة هامة في المجتمع
5	1.037	3.68	أعتقد أن حراس السجون لا يستمعون إلى مشاكل السجناء داخل السجن
6	1.062	3.46	يتعامل حراس السجون في الغالب بقسوة مع النزلاء والسجناء
7	1.042	3.36	حراس السجون غالباً يحددون كيفية التعامل مع السجناء
8	1.059	3.30	يقترف حراس السجون بعض الأعمال البذيئة مع السجناء
9	1.057	3.27	في الغالب يستعبد حراس السجون السجناء ويظلمونهم بحجة تطبيق العقوبة
10	1.138	3.14	أتوقع الأمانة من حراس السجن لكن أتعامل معهم بحذر
11	1.158	3.00	أرى أن حراس السجون يساعدون السجناء أكثر من الأخصائيين الاجتماعيين
12	0.972	2.96	حراس السجون في الغالب يعانون من مشكلات مع أسرهم
13	1.106	2.88	يكتسب حراس السجون السلوك غير الحسن جراء معاملتهم اليومية مع السجناء
14	0.986	2.78	حراس السجون في الغالب يعانون من مشكلات مع المجتمع
15	1.085	2.68	لا أحب التعامل أو مصادقة حراس السجون لدورهم في ظلم السجناء
16	1.037	2.58	لا أرغب في مصاهرة حراس السجون لكونهم أشخاص موصومين في المجتمع
17	1.034	2.49	لا أرغب في مشاركة حراس السجون في الأنشطة الاجتماعية التي ترتبط بالعشيرة
18	0.984	2.25	أجد بعض الحرج في السكن بجوار حراس السجون حتى لو كانوا من الأقارب
	0.58	2.97	الاتجاه بعد قلب الفقرات العكسية

* تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبين في منهجية التحليل

توصل تحليل **t** الإحصائي لعينتين مستقلتين وجود فروق معنوي (P-Value < 0.01، t= -2.667) في مستوى اتجاهات كل من مجتمع محافظة جدة التي بلغ متوسط اتجاهاتهم 2.94 بخطأ معياري 0.017 ومجتمع محافظة بريدة الذي بلغ متوسط اتجاهاتهم 3.01 بخطأ معياري .018 نحو حراس السجون حيث كان مجتمع جدة أكثر تشدداً. حيث تبين وجود فروق معنوية (P-Value < 0.01، t=-3.37) نحو الاعتقاد بأن حراس السجون يحتاجون إلى تعلم مبادئ حقوق الإنسان والحفاظ على

الحريات، ولصالح مجتمع بريدة بمتوسط حسابي 4.46 وخطأ معياري 0.038، مقابل متوسط حساب 4.24 وخطأ معياري 0.05 لدى اتجاهات مجتمع محافظة جدة. كما توصل التحليل إلى وجود فروقات معنوي (P-Value < 0.01، t= 4.25) نحو الاعتقاد بأن حراس السجون لا يستمعون إلى مشاكل السجناء داخل السجن، ولصالح اتجاهات مجتمع جدة بمتوسط حسابي 3.84 وخطأ معياري 0.05، مقابل متوسط حسابي 3.53 وخطأ معياري 0.052 لاتجاهات مجتمع بريدة. كما وجدت فروق معنوية (P-Value < 0.01، t= 3.05) نحو الاعتقاد بأن حراس السجون يتعاملون في الغالب بقسوة مع النزلاء والسجناء، ولصالح اتجاهات مجتمع جدة التي بلغ متوسطه لحسابي 3.57 بخطأ معياري 0.055، مقابل وسط حسابي 3.35 وخطأ معياري 0.05 لدى اتجاهات مجتمع بريدة. كما تبين من خلال التحليل وجود فروق معنوية (P-Value < 0.01، t= -2.26) نحو الاعتقاد بأن حراس السجون غالباً يحددون كيفية التعامل مع السجناء، ولصالح مجتمع بريدة الذي بلغ متوسطة الحسابي 3.28 بخطأ معياري 0.055 مقابل وسط حسابي 3.44 وخطأ معياري 0.047 لدى اتجاهات مجتمع جدة. ووجدت فروق معنوية (P-Value < 0.01، t= 2.71) نحو عدم الرغبة في التعامل أو مصادقة حراس السجون لدورهم في ظلم السجناء، ولصالح اتجاهات مجتمع جدة التي بلغ متوسطه لحسابي 2.78 بخطأ معياري 0.055، مقابل وسط حسابي 2.57 وخطأ معياري 0.05 لدى اتجاهات مجتمع بريدة. وتبين وجود فروق معنوية (P-Value = 0.01، t=2.60) نحو عدم الرغبة في مصاهرة حراس السجون لكونهم أشخاص موصومين في المجتمع، ولصالح مجتمع جدة بمتوسط حسبي 2.67 وخطأ معياري 0.053، مقابل متوسط حساب 2.48 وخطأ معياري 0.049 لدى اتجاهات مجتمع محافظة بريدة. كما وجدت فروق معنوية (P-Value < 0.01، t= 3.09) نحو الاعتقاد بعدم الرغبة في مشاركة حراس السجون في الأنشطة الاجتماعية التي ترتبط بالعشيرة، ولصالح اتجاهات مجتمع جدة التي بلغ متوسطه لحسابي 2.60 بخطأ معياري 0.054، مقابل وسط حسابي 2.37 وخطأ معياري 0.047 لدى اتجاهات مجتمع بريدة.

الجدول 8

قياس الفرق بين اتجاهات كل من مجتمعي محافظتي جدة وبريدة نحو حراس السجون

الفقرة	جدة: المتوسط الحسابي	جدة: الخطأ المعياري	بريدة: المتوسط الحسابي	بريدة: الخطأ المعياري	درجة الفرق بين المجتمعين: قيمة t للفرق بين متوسطين	درجة الفرق بين المجتمعين: درجة المعنوية
يحتاج حراس السجون إلى مزيد من التدريب على طرق التعامل مع السجناء	4.36	0.045	4.44	0.04	-1.28	0.200
يحتاج حراس السجن إلى تعلم مبادئ حقوق الإنسان والحفاظ على الحريات	4.24	0.05	4.46	0.038	-3.37	0.001**
إن من واجب حراس السجن التعامل مع السجناء مثل تعامل الأخصائي الاجتماعي	4.03	0.049	4.14	0.047	-1.63	0.104
حارس السجن شخص مهني يؤدي رسالة هامة في المجتمع	3.93	0.048	3.90	0.048	0.46	0.642
أعتقد أن حراس السجون لا يستمعون إلى مشاكل السجناء داخل السجن	3.84	0.05	3.53	0.052	4.25	0.000**
يتعامل حراس السجون في الغالب بقسوة مع النزلاء والسجناء	3.57	0.055	3.35	0.05	3.05	0.002**
يقترف حراس السجون بعض الأعمال البذيئة مع السجناء	3.33	0.054	3.27	0.051	0.78	0.433
في الغالب يستعبد حراس السجون السجناء ويظلمونهم بحجة تطبيق العقوبة	3.32	0.053	3.23	0.051	1.19	0.233
حراس السجون غالباً يحددون كيفية التعامل مع السجناء	3.28	0.055	3.44	0.047	-2.26	0.024*
أتوقع الأمانة من حراس السجن لكن أتعامل معهم بحذر	3.19	0.06	3.09	0.053	1.18	0.237
حراس السجون في الغالب يعانون من مشكلات مع أسرهم	3.01	0.049	2.91	0.048	1.46	0.145
أرى أن حراس السجون يساعدون السجناء أكثر من الأخصائيين الاجتماعيين	2.98	0.06	3.02	0.055	-0.48	0.629
يكتسب حراس السجون السلوك غير الحسن جراء معاملتهم اليومية مع السجناء	2.90	0.056	2.87	0.053	0.42	0.674
لا أحب التعامل أو مصادقة حراس السجون لدورهم في ظلم السجناء	2.78	0.055	2.57	0.052	2.71	0.007**

الفقرة	المحافظة جدة المتوسط الحسابي	جدة الخطأ المعياري	بريدة المتوسط الحسابي	بريدة الخطأ المعياري	درجة الفرق بين المجتمعين قيمة t للفرق بين متوسطين	درجة المعنوية
حراس السجون في الغالب يعانون من مشكلات مع المجتمع	2.76	0.049	2.80	0.049	-0.52	0.605
لا أرغب في مصاهرة حراس السجون لكونهم أشخاص موصومين في المجتمع	2.67	0.053	2.48	0.049	2.60	0.010**
لا أرغب في مشاركة حراس السجون في الأنشطة الاجتماعية التي ترتبط بالعشيرة	2.60	0.054	2.37	0.047	3.09	0.002**
أجد بعض الحرج في السكن بجوار حراس السجون حتى لو كانوا من الأقارب	2.31	0.049	2.18	0.048	1.94	0.053
الاتجاه العام نحو حراس السجون	3.28	0.025	3.22	0.023	1.72	0.085
الاتجاه بعد قلب الفقرات العكسية	2.94	0.017	3.01	0.018	-2.667	0.008**

** معنوي عند مستوى ثقة 0.01 فأقل

*معنوي عند مستوى ثقة 0.05

السؤال الثاني: هل يوجد علاقة معنوية بين مستوى اتجاهات كل من مجتمعي محافظة جدة ومحافظة بريدة في المملكة العربية السعودية نحو السجناء والسجن وحرس السجون باختلاف خصائصهم الاجتماعية (العمر، والمستوى التعليمي، ومتوسط حجم الأسرة، وعدد الذكور في الأسرة، وعدد الإناث في الأسرة)؟.

وللإجابة على تساؤل الدراسة حول نوع ودرجة العلاقة بين مستويات اتجاهات مجتمع الدراسة نحو السجناء والسجن وحرس السجون مع عمر المبحوث بالسنوات، ومستواه التعليمي، ومعدل دخل الأسرة الشهري بالريال لسعودي، ومتوسط حجم الأسرة، تم استخدام أسلوب تحليل معامل ارتباط كندال للعينات الترتيبية Kendall's tau_b كونه أسلوب التحليل المناسب لمثل هذه البيانات الترتيبية ويعطي نتائج تحقق هدف لدراسة.

ومن خلال نتائج التحليل الواردة في الجدول 15 تبين عدم وجود علاقة معنوية بين مستوى عمر المبحوث في كلتا المحافظتين مع مستوى اتجاهاتهم نحو السجناء والسجن وحرس السجون، وتبين نتائج الجدول 9 أن اتجاهات الجميع كانت متقاربة حيث حازت على مستوى متوسط التشدد، وبالرغم من أن درجة الاتجاهات باختلاف

المستويات العمرية للمبحوث كانت جميعها متوسطة التشدد نحو السجون وحراس السجون إلا أنها كانت أقل تشدداً نحو السجناء.

الجدول 9

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات سكان عينة الدراسة نحو السجناء والسجن وحراس السجون باختلاف المستوى العمري لهم (سنة)

العمر (سنة)	الاتجاه العام		الاتجاه العام نحو السجناء		الاتجاه العام نحو السجن		الاتجاه العام نحو حراس السجون	
	الوسط	الانحراف المعياري	الوسط	الانحراف المعياري	الوسط	الانحراف المعياري	الوسط	الانحراف المعياري
أقل من 25	3.08	0.264	3.43	0.487	2.89	0.439	2.93	0.347
من 26 إلى 30	3.24	0.304	3.49	0.425	3.16	0.496	3.05	0.387
من 31 إلى 40	3.17	0.326	3.50	0.498	3.04	0.569	2.96	0.363
من 41 إلى 50	3.18	0.278	3.56	0.449	3.03	0.493	2.96	0.337
من 51 إلى 60	3.21	0.263	3.54	0.425	3.10	0.509	2.97	0.335
61 سنة فأكثر	3.05	0.391	3.32	0.655	2.91	0.625	2.92	0.430
المجموع	3.18	0.302	3.51	0.471	3.05	0.527	2.97	0.358

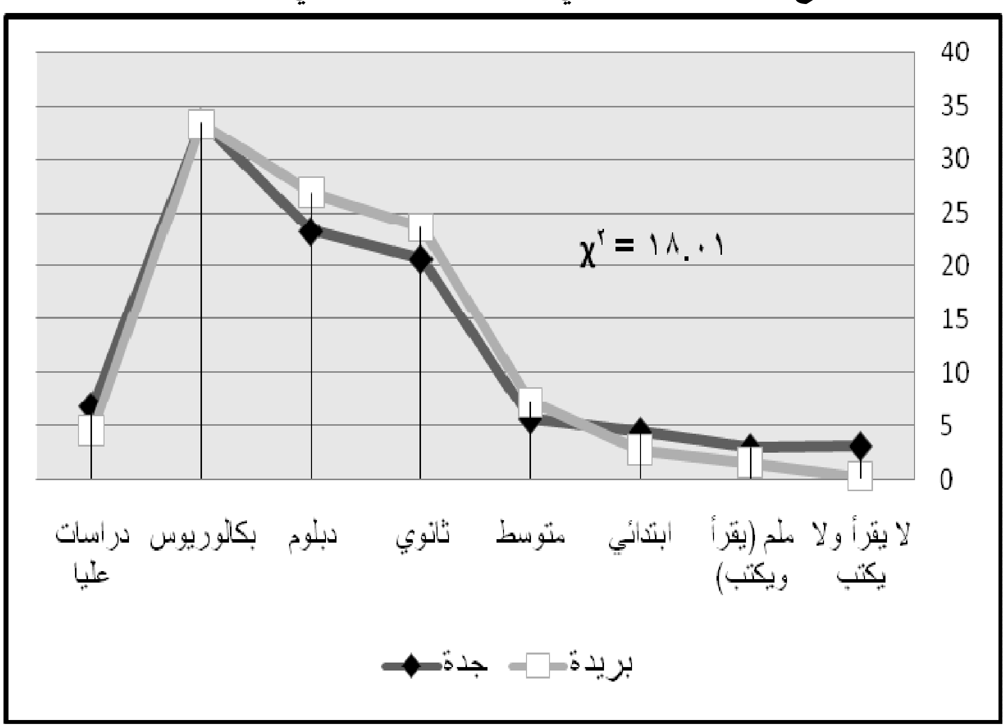
وتوصل التحليل الإحصائي الواردة نتائجه في الجدول 15 إلى وجود علاقة طرديه ومعنوية ($0.05 \geq$ P-Value) بين مستوى الاعتقاد نحو السجناء عند مجتمع الدراسة بالكامل باختلاف المستوى التعليمي للبحوث وهذه النتيجة تفسر بأن مستوى التشدد نحو السجناء ينخفض كلما ارتفع المستوى التعليمي للمبحوث•، أي أن المتعلمين لديهم تصور أفضل ومتسامح أكثر واتجاه أكثر تفاؤلاً نحو السجناء ونتائج الجدول 10 توضح هذه العلاقة. كما وتؤكد هذه النتيجة النتائج الواردة في الجدولين 16 و17 على مستوى منطقتي الدراسة في جدة وبريدة. وتبين من خلال النتائج في الجدول 17 وجود علاقة معنوية وطرديه ($0.05 \geq$ P-Value) بين مستوى الاعتقاد نحو حراس السجون والمستوى التعليمي عند مجتمع محافظة جدة، بينما لم تكن هذه العلاقة

• وحسب تدرج الدراسة من خلال الفقرات الواردة فيها فإن المتوسط الحسابي الواقع مستواه بين 1 و1.67 يمثل معتقد متشدد نحو السجناء والسجن وحرس السجون، بينما المتوسط الواقع مستواه بين 1.68 و3.34 فيكثل تشدد متوسط، بينما المتوسط الواقع بين 3.35 و5 فيمثل تشدد منخفض. (راجع الجزء المتعلق بمنهجية الدراسة)

معنويـة عنـد مجتمـع محافظـة بريـدة، وتفسـر هـذه النتيجـة أن للمسـتوى التعليمـي أثـر إيجـابي نحـو الاتجاهات اتجاه حرس السجون لـدى سكان مجتمـع جدة، بينمـا لـم تكـن كذلك عند سكان مجتمع بريدة. ومن خلال تحليل مربع كاي ($\chi^2 = 18.01$) لبيانات المسـتوى التعليمـي الـواردة فـي الشـكل 1 تبـين وجـود اخـتلاف معنـوي فـي المسـتوى التعليمـي ($P\text{-Value} \leq 0.01$) بـين سـكان كـل مـن محـافظتي بريـدة وجـدة ولصـالح محافظـة بريـدة فـي مسـتويات التعلـيم مـن المتوسط وحتـى البكـالوريوس، ولصـالح سـكان محافظة جدة في مستويات التعليم العليا. في المقابل لم يتم إثبات وجود علاقة معنويـة بين اتجاهات كل من سكان المحافظتين نحو السجون باختلاف المستوى التعليمي لهم حيث تبين نتائج الجدول 10 أن جميعهم لديهم مستوى متوسط من التشدد.

الشكل 1

توزيع المستوى التعليمي بين سكان محافظتي بريدة وجدة



الجدول 10

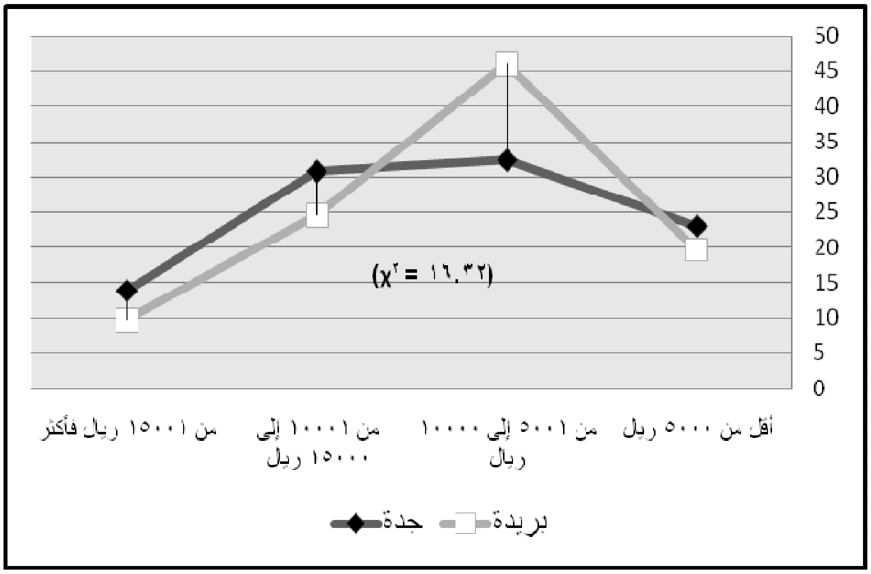
الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات سكان عينة الدراسة نحو السجناء والسجن وحراس السجون باختلاف المستوى التعليمي لهم

المستوى التعليمي	الاتجاه العام		الاتجاه العام نحو السجناء		الاتجاه العام نحو السجن		الاتجاه العام نحو حراس السجون	
	الوسط	الانحراف المعياري	الوسط	الانحراف المعياري	الوسط	الانحراف المعياري	الوسط	الانحراف المعياري
لا يقرأ ولا يكتب	2.89	0.239	2.94	0.576	2.79	0.331	2.92	0.378
ملم (يقرأ ويكتب)	3.03	0.243	3.11	0.608	3.10	0.494	2.87	0.337
ابتدائي	3.05	0.252	3.21	0.469	3.02	0.444	2.92	0.318
متوسط	3.17	0.279	3.44	0.486	3.13	0.566	2.95	0.358
ثانوي	3.18	0.313	3.51	0.442	3.07	0.516	2.97	0.353
دبلوم	3.22	0.293	3.59	0.439	3.06	0.544	3.02	0.359
بكالوريوس	3.19	0.299	3.56	0.455	3.04	0.527	2.97	0.353
دراسات عليا	3.14	0.335	3.47	0.455	3.04	0.557	2.91	0.419
المجموع	3.18	0.302	3.51	0.471	3.05	0.527	2.97	0.358

وبينت نتائج تحليل الارتباط في الجدول 17 وجود علاقة معنوية ($\text{P-Value} \leq 0.05$) ولكن عكسية بين مستوى اتجاهات سكان محافظة بريدة نحو السجون ومتوسط الدخل الشهري لأسرهم، بينما لم تكن هذه العلاقة معنوية لدى سكان محافظة جدة حسب بيانات نتائج الجدول 16، وهذه النتيجة تفسر بأن أصحاب الدخول المرتفعة في محافظة بريدة لديهم اتجاهات أكثر تشدداً من أصحاب الدخول المنخفضة، بينما لم يكن للدخل أثر معنوي على اتجاهات سكان محافظة جدة نحو السجون. ومن خلال استخدام بيانات الشكل 2 توصل تحليل مربع كاي ($16.32 = \chi^2$) وجود فروق معنوية ($\text{P-Value} \leq 0.01$) بين مستويات دخول كل من منطقتي الدراسة، حيث تبين النتائج في الشكل 2 وجود تفاوت بين دخول كل من المحافظتين إلا أن توزيعها يعد أكثر اعتدالاً لدى سكان محافظة جدة مقارنة مع سكان محافظة بريدة.

الشكل 2

توزيع المستوى الدخلي (ريال/أسرة) بين سكان محافظتي بريدة وجدة



كما أنه لم يثبت التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط معنوية بين مستوى اتجاهات كل من سكان محافظتي جدة وبريدة نحو السجناء وحراس السجون باختلاف مستوى دخول أسرهم حيث بينت النتائج في الجدول 11 أن المستوى العام للاتجاهات نحو السجناء كانت أقل تشدداً باختلاف مستوى الدخول وكان مستوى التشدد نحو حراس السجون متوسط عند جميع الفئات الداخلية.

الجدول 11

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات سكان عينة الدراسة نحو السجناء والسجن وحراس السجون باختلاف مستوى دخل الأسرة الشهري (ريال سعودي)

الدخل الشهري للأسرة (ريال سعودي)	الاتجاه العام		الاتجاه العام نحو السجناء		الاتجاه العام نحو السجن		الاتجاه العام نحو حراس السجون	
	الوسط	الانحراف المعياري	الوسط	الانحراف المعياري	الوسط	الانحراف المعياري	الوسط	الانحراف المعياري
أقل من 5000	3.15	0.333	3.46	0.501	3.05	0.546	2.95	0.347
من 5001 إلى 10000	3.22	0.286	3.53	0.455	3.14	0.513	3.00	0.349
من 10001 إلى 15000	3.16	0.308	3.50	0.486	2.99	0.525	2.98	0.370
من 15001 فأكثر	3.12	0.262	3.57	0.424	2.90	0.492	2.90	0.369
المجموع	3.18	0.302	3.51	0.471	3.05	0.527	2.97	0.358

وتوصل التحليل الإحصائي المبينة نتائجه في الجداول 15 و16 و17 إلى عدم وجود علاقة معنوية بين مستوى حجم الأسرة أو عدد الذكور أو الإناث مع مستوى اتجاهاتهم نحو السجناء أو السجن أو حرس السجون. وتبين النتائج في الجداول 12 و13 و14 أن جميع الاتجاهات كانت متوسطة نحو السجون وحراس السجون وكانت أقل تشدداً نحو السجناء باختلاف متوسط عدد الذكور أو الإناث أو متوسط حجم الأسرة.

الجدول 12

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات سكان عينة الدراسة نحو السجناء والسجن وحراس السجون باختلاف فئة عدد الذكور في الأسرة (فرد)

فئة متوسط عدد الذكور	الاتجاه العام		الاتجاه العام نحو السجناء		الاتجاه العام نحو السجن		الاتجاه العام نحو حراس السجون	
	الوسط	الانحراف المعياري	الوسط	الانحراف المعياري	الوسط	الانحراف المعياري	الوسط	الانحراف المعياري
3 – 0	3.19	0.302	3.53	0.455	3.06	0.514	2.97	0.356
6 – 4	3.16	0.303	3.47	0.496	3.02	0.547	2.97	0.362
10 – 7	3.18	0.293	3.53	0.536	3.08	0.595	2.94	0.373
المجموع	3.18	0.302	3.51	0.471	3.05	0.527	2.97	0.358

الجدول 13

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات سكان عينة الدراسة نحو السجناء والسجن وحراس السجون باختلاف فئة عدد الإناث في الأسرة (فرد)

متوسط عدد الإناث	الاتجاه العام		الاتجاه العام نحو السجناء		الاتجاه العام نحو السجن		الاتجاه العام نحو حراس السجون	
	الوسط	الانحراف المعياري	الوسط	الانحراف المعياري	الوسط	الانحراف المعياري	الوسط	الانحراف المعياري
3 – 0	3.18	0.303	3.52	0.459	3.06	0.521	2.97	0.360
6 – 4	3.17	0.305	3.50	0.485	3.02	0.554	3.00	0.353
10 – 7	3.16	0.262	3.46	0.592	3.11	0.420	2.89	0.344
المجموع	3.18	0.302	3.51	0.471	3.05	0.527	2.97	0.358

الجدول 14

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات سكان عينة الدراسة نحو السجناء والسجن وحراس السجون باختلاف فئة متوسط حجم الأسرة (فرد)

فئة متوسط حجم الأسرة	الاتجاه العام		الاتجاه العام نحو السجناء		الاتجاه العام نحو السجن		الاتجاه العام نحو حراس السجون	
	الوسط	الانحراف المعياري	الوسط	الانحراف المعياري	الوسط	الانحراف المعياري	الوسط	الانحراف المعياري
1 - 5	3.19	0.305	3.53	0.459	3.07	0.509	2.98	0.371
6 - 10	3.17	0.287	3.51	0.458	3.03	0.537	2.96	0.332
11 - 16	3.16	0.354	3.44	0.597	3.06	0.585	2.97	0.405
المجموع	3.18	0.302	3.51	0.471	3.05	0.527	2.97	0.358

الجدول 15

اختبار تحليل ارتباط كندال للعينات الترتيبية Kendall's tau_b لقياس معنوية العلاقة بين مستوى اتجاهات مجتمع الدراسة نحو السجناء والسجن وحراس السجون باختلاف المتغيرات الاجتماعية لخصائص عينة الدراسة

المتغير الترتيبي	الاتجاه العام	نحو السجناء	نحو السجن	نحو حراس السجون
العمر	0.017	0.047	-0.001	-0.026
المستوى التعليمي	*0.055	**0.090	-0.004	0.013
الدخل الشهري للأسرة	-0.03	0.034	*-0.064	-0.007
عدد أفراد الأسرة الذكور	-0.015	-0.007	-0.011	-0.007
عدد أفراد الأسرة الإناث	-0.012	0.00	-0.022	-0.003
مجموع عدد أفراد الأسرة	-0.017	-0.004	-0.02	-0.008

**ارتباط معنوي عند مستوى ثقة 0.01

*ارتباط معنوي عند مستوى ثقة 0.05

الجدول 16

اختبار تحليل ارتباط كندال للعينات الترتيبية Kendall's tau_b لقياس معنوية العلاقة بين مستوى اتجاهات مجتمع محافظة جدة نحو السجناء والسجن وحراس السجون باختلاف المتغيرات الاجتماعية لخصائص عينة الدراسة

المتغير الترتيبي	الاتجاه العام	الاتجاه العام نحو السجناء	الاتجاه العام نحو السجن	الاتجاه العام نحو حراس السجون
العمر	0.051	0.066	0.021	0.051
المستوى التعليمي	0.071*	0.093*	0.027	0.071*
الدخل الشهري للأسرة	-0.014	0.021	-0.026	-0.014
عدد أفراد الأسرة الذكور	0.001	0.018	-0.02	0.001
عدد أفراد الأسرة الإناث	-0.001	0.036	-0.045	-0.001
مجموع عدد أفراد الأسرة	-0.007	0.024	-0.042	-0.007

**ارتباط معنوي عند مستوى ثقة 0.01

*ارتباط معنوي عند مستوى ثقة 0.05

الجدول 17

اختبار تحليل ارتباط كندال للعينات الترتيبية Kendall's tau_b لقياس معنوية العلاقة بين مستوى اتجاهات مجتمع محافظة بريدة نحو السجناء والسجن وحراس السجون باختلاف المتغيرات الاجتماعية لخصائص عينة الدراسة

المتغير الترتيبي	الاتجاه العام	الاتجاه العام نحو السجناء	الاتجاه العام نحو السجن	الاتجاه العام نحو حراس السجون
العمر	-0.02	0.023	-0.02	-0.018
المستوى التعليمي	0.038	0.089*	-0.036	0.028
الدخل الشهري للأسرة	-0.035	0.054	-0.093*	0.009
عدد أفراد الأسرة الذكور	-0.049	-0.036	-0.008	-0.01
عدد أفراد الأسرة الإناث	-0.024	-0.041	0.005	0.020
مجموع عدد أفراد الأسرة	-0.033	-0.034	0.000	0.006

**ارتباط معنوي عند مستوى ثقة 0.01

*ارتباط معنوي عند مستوى ثقة 0.05

السؤال الثالث: هل يوجد فروق معنوية بين مستوى اتجاهات كل من مجتمعي محافظة جدة ومحافظة بريدة نحو السجناء والسجن وحرس السجون باختلاف خصائصهم الاجتماعية (الحالة الاجتماعية، والمهنة)؟.

وللإجابة على تساؤل الدراسة حول إمكانية وجود فروق معنوية بين مستويات اتجاهات مجتمع الدراسة نحو السجناء والسجن وحرس السجون مع الحالة الاجتماعية والحالة المهنية للمبحوث، ولتعذر إمكانية استخدام أسلوب تحليل الارتباط كون البيانات نوعية فقد تم استخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي كونه الأسلوب المناسب ويعطي تقرير أو نتائج تحقق هدف لدراسة.

بينت نتائج تحليل التباين الأحادي في الجدول 18 وجود فروق أو اختلافات معنوية عند مستوى دلاله إحصائية (**P-Value ≤ 0.001** , F=4.467) بين اتجاهات عينة سكان محافظة جدة نحو السجناء باختلاف الحالة الاجتماعية لهم.

ولمعرفة مصادر الفروقات توصل تحليل الاختبارات البعدية لأقل الفروق المعنوية الوارد نتائجه في الجدول 20 إلى أنه وبالرغم من أن جميع الاتجاهات نحو السجناء كانت منخفضة التشدد عند جميع الحالات الاجتماعية للمبحوث إلا أن اتجاهات الأرامل كانت متوسطة التشدد.

أما فيما يتعلق باتجاهات سكان جدة نحو السجن وحرس السجون فقد كانت جميعها متقاربة ومتوسطة التشدد حسب نتائج الجدول 20، حيث لم يتبين من خلال اختبار تحليل التباين الواردة نتائجه في الجدول 18 وجود فروق معنوية بين هذه الاتجاهات باختلاف حالاتهم الاجتماعية.

الجدول 18

اختبار تحليل التباين ANOVA لقياس معنوية الفرق في مستوى اتجاهات سكان محافظة جدة نحو السجناء باختلاف حالتهم الاجتماعية

الاتجاهات نحو	مصادر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
السجناء	بين المجموعات	3.069	3	1.023	4.467	0.004
	داخل المجموعات	93.660	409	0.229		
	المجموع	96.729	412			
السجن	بين المجموعات	1.205	3	0.402	1.576	0.195
	داخل المجموعات	104.239	409	0.255		
	المجموع	105.444	412			
حراس السجون	بين المجموعات	0.499	3	0.166	1.416	0.237
	داخل المجموعات	47.993	409	0.117		
	المجموع	48.492	412			

وتوصل تحليل التباين الواردة نتائجه في الجدول 19 إلى وجود فروق معنوية ($F=2.694$, $P\text{-Value} \leq 0.05$) بين مستوى اتجاهات سكان بريدة نحو السجناء باختلاف حالتهم الاجتماعية، حيث تبين النتائج في الجدول 20 أن جميع الاتجاهات كانت منخفضة التشدد إلا أن اتجاهات الأرامل كانت أكثرها تشدداً نحو السجناء.

وفيما يخص الاعتقاد نحو السجون فقد تبين من خلال نتائج تحليل التباين الواردة في الجدول 19 عدم وجود فروق معنوية بين سكان محافظة بريدة نحو السجون باختلاف حالتهم الاجتماعية، حيث كانت جميع الاتجاهات متوسطة التشدد ومتقاربة من بعضها، ويبين ذلك النتائج في الجدول 20.

في المقابل فقد توصل تحليل التباين الواردة نتائجه في الجدول 19 وجود فروق معنوية ($F=3.114$, $P\text{-Value} \leq 0.05$) بين اتجاهات سكان محافظة بريدة نحو حراس السجون باختلاف الحالة الاجتماعية، فبالرغم من أن جميع اتجاهاتهم كانت متوسطة التشدد كما هو مبين في نتائج الجدول 20، إلا أن المطلقات كن أقل تشدد بالمقارنة مع بقية الحالات الاجتماعية الأخرى.

الجدول 19

اختبار تحليل التباين ANOVA لقياس معنوية الفرق في مستوى اتجاهات سكان محافظة بريدة نحو السجناء باختلاف حالتهم الاجتماعية

الاتجاهات نحو	مصادر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
السجناء	بين المجموعات	1.663	3	0.554	2.694	0.046
	داخل المجموعات	81.891	398	0.206		
	المجموع	83.554	401			
السجن	بين المجموعات	1.690	3	0.563	1.937	0.123
	داخل المجموعات	115.762	398	0.291		
	المجموع	117.452	401			
حراس السجون	بين المجموعات	1.258	3	0.419	3.114	0.026
	داخل المجموعات	53.587	398	0.135		
	المجموع	54.844	401			

الجدول 20

تحليل أقل الفروق المعنوية للمقارنات البعدية والتحليل الوصفي (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) لمتوسط الاتجاهات حسب الحالة الاجتماعية عند أفراد مجتمع الدراسة ولكل من محافظة جدة وبريدة

الاتجاهات نحو	الحالة الاجتماعية	جدة		بريدة		عينة الدراسة	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
السجناء	أعزب	^{a}3.46	0.426	^{a}3.70	0.382	3.55	0.423
	متزوج	^{a}3.54	0.461	^{a}3.52	0.459	3.53	0.460
	أرمل	^{b}3.20	0.654	^{ab}3.19	0.559	3.20	0.623
	مطلق	^{ab}3.35	0.589	^{a}3.61	0.332	3.42	0.540
	المجموع	3.50	0.485	3.52	0.456	3.51	0.471
السجن	أعزب	^{a}2.87	0.380	^{a}3.31	556.	^{a}3.04	0.499
	متزوج	^{a}3.02	0.522	^{a}3.11	0.536	^{a}3.07	0.531
	أرمل	^{a}2.90	0.560	^{a}2.90	0.406	^{a}2.90	0.520
	مطلق	^{a}2.91	0.402	^{a}2.93	0.678	^{a}2.92	0.481
	المجموع	2.99	0.506	3.11	0.541	3.05	0.527
حراس السجون	أعزب	^{a}2.84	0.296	^{a}3.16	0.463	^{a}2.97	0.397
	متزوج	^{a}2.95	0.351	^{a}3.00	0.362	^{a}2.98	0.357
	أرمل	^{a}2.94	0.336	^{a}2.85	0.429	^{a}2.92	0.355
	مطلق	^{a}2.90	0.307	^{a}2.79	0.193	^{b}2.87	0.282
	المجموع	2.94	0.343	3.01	0.370	2.97	0.358

توصل تحليل التباين الواردة نتائجة في الجدول 21 وجود فروق معنوية (P-Value ≤ 0.05 , F=2.604) بين مستوى اتجاهات سكان محافظة جدة نحو السجناء باختلاف حالتهم المهنية، حيث تبين النتائج في الجدول 23 المتعلقة بتحليل أقل الفروق المعنوية أن جميع الاتجاهات كانت منخفضة التشدد باختلاف الحالة المهنية للمبحوث، إلا أن اتجاهات الحرفيين والعاملين في الأعمال الحرة ثم القطاع الحكومي كانت أكثر تشدداً من اتجاهات الموظفين في القطاع الخاص والطلاب بينما كانت اتجاهات المتقاعدين والمتعطلين عن العمل متوسطة عند سكان محافظة جدة.

كما وتوصل تحليل التباين الواردة نتائجه في الجدول 21 إلى وجود فروق معنوية (P-Value ≤ 0.05 , F=2.269) بين اتجاهات سكان محافظة جدة نحو السجون باختلاف حالتهم العملية، حيث تبين نتائج الجدول 23 أن جميع الاتجاهات كانت متوسطة التشدد إلا أن أصحاب الأعمال الحرة كانوا أعلى تشدداً نحو السجون ثم تلاهم بالتشدد كل من الطلاب والحرفيين والموظفين في القطاع الخاص فالمتعطلين عن العمل وكان المتقاعدين أقل الفئات العملية تشدداً نحو السجون.

ومن خلال نتائج تحليل التباين في الجدول 21 لم يتم إثبات وجود فروق معنوية بين اتجاهات سكان جدة نحو حراس السجون باختلاف حالتهم العملية، حيث تبين نتائج الجدول 23 أن جميع الاتجاهات كانت متوسطة التشدد.

الجدول 21

اختبار تحليل التباين ANOVA لقياس معنوية الفرق في مستوى اتجاهات سكان محافظة جدة نحو السجناء باختلاف حالتهم العملية

الاتجاهات نحو	مصادر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
السجناء	بين المجموعات	3.588	6	0.598	2.604	0.017
	داخل المجموعات	93.008	405	0.230		
	المجموع	96.596	411			
السجن	بين المجموعات	3.341	6	0.557	2.269	0.036
	داخل المجموعات	99.374	405	0.245		
	المجموع	102.715	411			
حراس السجون	بين المجموعات	1.067	6	0.178	1.519	0.170
	داخل المجموعات	47.422	405	0.117		
	المجموع	48.489	411			

توصل تحليل التباين في الجدول 22 وجود فروق معنوية (P-Value ≤0.05, F=2.299) بين اتجاهات سكان محافظة بريدة نحو السجناء باختلاف حالتهم العملية، حيث تبين نتائج تحليل أقل الفروق المعنوية الواردة في الجدول 23 أن الحرفيين كان لديهم تشدد متوسط وهو أعلى تشدداً نحو السجناء مقارنة مع أصحاب الأعمال الحرة والموظفين في القطاعين الخاص والحكومي والطلاب والمتعطلين عن العمل والمتقاعدين الذين كان مستوى التشدد لديهم منخفض.

كما وتوصل تحليل التباين في الجدول 22 إلى وجود فروق معنوية (P-Value 0.05 ≥ , F=2.519) بين سكان محافظة بريدة نحو السجون باختلاف حالتهم العملية، حيث تبين نتائج تحليل أقل الفروق المعنوية في الجدول 23 أن أصحاب الأعمال الحرة كان لديهم أقل مستوى تشدد نحو السجون مقارنة مع المتقاعدين والمتعطلين عن العمل العاملين في القطاعين الحكومي والخاص الذين كان لديهم تشدد متوسط نحو السجون.

ولم يتوصل تحليل التباين الواردة نتائجه في الجدول 22 وجود فروق معنوية بين سكان محافظة بريدة نحو حراس السجون باختلاف حالتهم العملية، حيث تبين نتائج الجدول 23 أن جميع الاتجاهات كانت متوسطة.

الجدول 22

اختبار تحليل التباين ANOVA لقياس معنوية الفرق في مستوى اتجاهات سكان محافظة بريدة نحو السجناء باختلاف حالتهم العملية

الاتجاهات نحو	مصادر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
السجناء	بين المجموعات	2.826	6	0.471	2.299	0.034
	داخل المجموعات	80.724	394	0.205		
	المجموع	83.549	400			
السجن	بين المجموعات	4.339	6	0.723	2.519	0.021
	داخل المجموعات	113.083	394	0.287		
	المجموع	117.422	400			
حراس السجون	بين المجموعات	0.770	6	0.128	0.936	0.469
	داخل المجموعات	54.048	394	0.137		
	المجموع	54.819	400			

الجدول 23

تحليل أقل الفروق المعنوية للمقارنات البعدية والتحليل الوصفي (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) للحالة العملية عند أفراد مجتمع الدراسة ولكل من محافظة جدة وبريدة

الاتجاهات نحو	المنطقة / الحالة المهنية	جدة الوسط الحسابي	جدة الانحراف المعياري	بريدة الوسط الحسابي	بريدة الانحراف المعياري	عينة الدراسة الوسط الحسابي	عينة الدراسة الانحراف المعياري
	طالب	3.35	0.579	3.35	0.414	3.34	0.514
	موظف حكومي	3.57	0.429	3.54	0.419	3.55	0.424
	موظف قطاع خاص	3.37	0.512	3.55	0.485	3.44	0.508
	أعمال حرة	3.56	0.485	3.62	0.473	3.58	0.478
السجناء	حرفي	3.64	0.386	2.85	1.078	3.16	0.897
	متقاعد	3.43	0.597	3.37	0.697	3.41	0.621
	متعطل عن العمل	3.42	0.548	3.39	0.515	3.41	0.520
	أخرى	3.50	0.485	3.52	0.457	3.66	0.289
	المجموع	2.88	0.383	3.19	0.370	3.51	0.471
	طالب	3.00	0.491	3.13	0.540	3.00	0.404
	موظف حكومي	3.08	0.510	3.04	554.	3.07	0.523
	موظف قطاع خاص	2.89	0.538	2.90	0.478	3.06	0.525
	أعمال حرة	2.39	0.152	3.76	0.846	2.89	0.509
السجن	حرفي	2.83	0.513	3.25	0.570	3.21	0.962
	متقاعد	3.17	0.428	3.28	0.601	2.96	0.560
	متعطل عن العمل	2.99	0.500	3.11	0.542	3.23	0.525
	أخرى	2.93	0.286	3.04	0.407	3.96	0.960
	المجموع	2.96	0.323	3.02	0.365	3.05	0.527
	طالب	2.95	0.326	2.98	0.392	2.97	0.338
	موظف حكومي	2.81	0.395	2.90	0.363	2.99	0.348
	موظف قطاع خاص	3.08	0.511	3.20	0.339	2.96	0.351
	أعمال حرة	3.00	0.421	3.05	0.328	2.85	0.381
حراس السجون	حرفي	2.90	0.448	3.07	0.393	3.16	0.357
	متقاعد	2.94	0.343	3.01	0.370	3.01	0.389
	متعطل عن العمل	3.34	0.579	3.34	0.414	2.99	0.419
	أخرى	3.57	0.429	3.54	0.419	3.03	0.196
	المجموع	3.37	0.512	3.55	0.485	2.97	0.358

2.4 مناقشة النتائج:

سيتم في هذا الجانب مناقشة النتائج المتحصل عليها، وربطها بالأهداف الأولية التي ستسعى الدراسة لتحقيقها.

ما هو مستوى اتجاهات المجتمع السعودي نحو السجناء والسجن وحراس السجون؟ وهل يوجد علاقة معنوية بين مستوى الاتجاهات نحو السجناء وحراس السجون والسجون باختلاف خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية؟.

توصلت الدراسة إلى أن مستوى اتجاهات كل من مجتمعي الدراسة في محافظة جدة وبريدة نحو كل من السجن والسجناء وحرس السجون كان متوسط التشدد، إلا أن اتجاهات مجتمع محافظة جدة كان أكثر تشدداً من اتجاهات محافظة بريدة.

وبينما أكد (فاروق، 2007) على أن النظرة المتدنية والمعتقدات السلبية والاتجاهات غير الإيجابية نحو السجن والسجناء وحراس السجن ليست حديثة العهد، ولكنها ظاهرة تسود المجتمعات منذ نشأة السجون واعتمادها كإحدى الوسائل الرادعة في شأن تحقيق العدالة، إلا أن نتائج هذه الدراسة خالفت هذا الاعتقاد حيث كانت الاتجاهات لدى عينة الدراسة نحو السجناء تتسم بالتسامح ونحو السجن والسجناء كانت متوسطة التشدد. وتوصلت دراسة (نصيب، 1996) أن المجتمع القطري متشدد نحو السجناء، حيث يرفض مجتمع قطر الزواج أو مصاهرة السجين، أو إقامة علاقات جيدة معه، أو حتى احترامه على خلاف نتائج الدراسة الحالية عن المجتمع السعودي.

وبينت الدراسة الحالية أنه بالرغم من أن درجة الاتجاهات باختلاف المستويات العمرية للمبحوث كانت متوسطة التشدد نحو السجون وحراس السجون إلا أنها كانت أقل تشدداً نحو السجناء. كما لم يثبت وجود علاقة معنوية بين مستوى عمر المبحوث ومستوى اتجاهات عينة الدراسة في المحافظتين نحو السجناء والسجن وحرس السجون.

ما درجة اتجاهات مجتمعي محافظة جدة ومحافظة بريدة في المملكة العربية السعودية نحو السجناء؟، وهل يوجد فروق معنوية بين مستوى اتجاهات كل منهم؟ وهل يوجد علاقة معنوية بين مستوى اتجاهات كل من مجتمعي محافظة جدة ومحافظة بريدة نحو السجناء باختلاف خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية؟.

كانت درجة الاتجاهات العامة نحو السجناء من قبل جميع أفراد العينة في كلا المحافظتين منخفضة التشدد، حيث يرى أفراد العينة أن السجين بصفة عامة ضحية لفشل المؤسسات الاجتماعية، ويجب عدم احتقار السجين أو التعامل معه بقسوة أو عزله عن المجتمع أو التعامل مع أسر السجناء بقسوة وليس شرطاً عودة السجناء للجريمة مرة أخرى، كما لم يوافقوا على اعتبار أن السلوك المنحرف سيورث للأبناء، ويعتقدون بأنة لا يجب وصم السجناء وأسرهم وأبنائهم بالعار أو عدم مجاورتهم بالسكن، في المقابل كانت اتجاهات المجتمع غير مستقرة نحو إمكانية مصاهرة سجين سابق، ووجوب إيقاع عقوبة السجن على الجاني على أي جريمة يقترفها، ووجوب الحذر من السجناء أو مخالطتهم على أي حال. إن هذه النتائج أتت على عكس ما توصلت إليه دراسة (فاروق، 2007) بأن المجتمعات في الغالب والعربية على الخصوصية لديها نظرة ميول ومعتقدات سلبية نحو السجناء مستمدة من ثقافتهم. بل إن نتائج هذه الدراسة بينت أن سكان محافظتي بريدة وجدة أقل تشدداً بالمقارنة مع سكان منطقة تبوك نحو السجناء خاصة فيما يتعلق بالتعامل معهم أو مشاركتهم تجارياً أو اجتماعياً أو مصاهرة السجناء المفرج عنهم وذلك عند مقارنتها مع نتائج دراسة (العسيري، 2009). كما انها لم تتفق مع دراسة (هلال، 2001) حول المجتمع المصري الذي بينت أنه يتم نبذ السجناء من قبل الأسرة والأقارب والمجتمع، حيث بينت هذه الدراسة تسامح أكبر نحو السجناء وعدم اعتبار كل سجين سيئ يجب مقاطعته بالمستقبل. وتوصلت دراسة (نصيب، 1996) إلى أن تشدد المجتمع القطري نحو السجناء، ومن آثار ذلك رفض المجتمع القطري زواج أو مصاهرة السجين، أو إقامة علاقات جيدة معه، أو حتى احترامه.

إن المتتبع لنتائج هذه الدراسة يستنتج أنها تتفق مع نظرية التعلق الوجداني في أن الاتجاه غير المتشدد نحو السجناء من قبل ذويهم يُعد أحد العوامل التي تفعل الشخصية وتُسهم في حدوث انتعاش وإصلاح لها، ينتج عنها عدم العودة للسجن، أو ممارسة الفعل الإجرامي، ومن ثم فإن المساندة التي يستمدها الفرد تغذي لديه الشعور

بالتكيف والتواصل مع المجتمع والاشتراك مع الآخرين في بعض الخصائص الجوهرية. (حجازي، 2004)

وبينت الدراسة الحالية وجود فروق معنوية بين مستوى اتجاهات كل من سكان مجتمعي الدراسة ولصالح سكان مجتمع بريدة نحو الاعتقاد بأن الحفاظ على القانون وقيم المجتمع وعاداته وتقاليده تشكل مقياسا مناسبا للمكانة الاجتماعية، وأن السجين يستحق أن يعيش تحت ظروف السجن لارتكابه جرائم يجب معاقبته عليها، ووجوب التعامل مع السجناء بقسوة لأنهم يستحقون ذلك. بينما كان مجتمع جدة أكثر تشدداً نحو أن تهميش السجين اجتماعيا يعتبر حماية إضافية للمجتمع.

مع أن مجتمع جدة كان أكثر تشدد نحو السجناء من مجتمع بريدة إلا أنة كان أقل تشدداً نحو السجناء مقارنة مع السجن وحرس السجون، بل إن بعض الدراسات السابقة (الجهني، 1995) بينت أن 74% من سكان مدينة جدة لديهم اتجاهات سلبية نحو السجناء المفرج عنهم، ولا يرغبون بمصاهرة أو مصاحبة السجناء المفرج عنهم بينما بينت هذه الدراسة نظرة متفائلة نحو السجناء من قبل مجتمع جدة.

فبينما لم يتم إثبات وجود علاقة معنوية بين مستوى الاتجاهات نحو السجناء باختلاف المستوى التعليمي والدخل للمبحوث أو معدل حجم الأسرة أو عدد الذكور أو الإناث فيها، أثبتت الدراسة الحالية أن مستوى التشدد نحو السجناء ينخفض كلما ارتفع المستوى التعليمي للمبحوث خاصة عند سكان مجتمع جدة، أي أن المتعلمين لديهم اتجاهات أكثر تفاؤلاً وتسامحاً نحو السجناء، كما أن للمستوى التعليمي الأثر الايجابي نحو تحسين مستوى الاتجاهات اتجاه السجناء خاصة لدى سكان مجتمع محافظة جدة. وتبين أن المستوى العام للاتجاهات نحو السجناء كانت أقل تشدداً باختلاف مستوى الدخول وباختلاف حجم الأسرة مقارنة بالاتجاهات نحو السجن وحراس السجون.

كما تبين وجود فروق معنوية بين مستوى اتجاهات سكان جدة وبريدة نحو السجناء باختلاف حالتهم الاجتماعية، فبالرغم من أن الاتجاهات نحو السجناء كانت منخفضة التشدد عند جميع الحالات الاجتماعية للمبحوث في كل من محافظتي جدة وبريدة، إلا أن اتجاهات الأرامل كانت متوسطة التشدد أي أكثر تشدداً من باقي الحالات الاجتماعية الأخرى.

وتبين أن جميع الاتجاهات كانت منخفضة التشدد باختلاف الحالة العملية للمبحوث، إلا أن اتجاهات الحرفيين والعاملين في الأعمال الحرة ثم القطاع الحكومي كانت أكثر تشدداً من اتجاهات الموظفين في القطاع الخاص والطلاب بينما كانت اتجاهات المتقاعدين والمتعطلين عن العمل متوسطة عند سكان محافظة جدة. وفي محافظة بريدة كان لدى الحرفيين تشدد متوسط وهو أعلى تشدداً نحو السجناء مقارنة مع أصحاب الأعمال الحرة والموظفين في القطاعين الخاص والحكومي والطلاب والمتعطلين عن العمل والمتقاعدين الذين كان مستوى التشدد لديهم منخفض.

ما هي درجة اتجاهات مجتمعي محافظة جدة ومحافظة بريدة في المملكة العربية السعودية نحو السجن؟ وهل يوجد فروق معنوية بين مستوى اتجاهات كل منهم؟ وهل يوجد علاقة معنوية بين مستوى الاتجاهات نحو السجون باختلاف خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية؟.

كانت اتجاهات عينة المبحوثين نحو السجن متوسطة التشدد، بل كانوا موافقين على ضرورة وجود السجن كعقوبة تسهم في تحقيق العدالة في المجتمع وتساعد في الحد من ارتكاب الجرائم، إلا أن اتجاهاتهم كانت بأن السجون الحالية لا تقوم بالغرض الذي وجدت من أجله فهي لا تعمل على إصلاح السجناء والمنحرفين خاصة من الناحيتين النفسية والاجتماعية، وكانوا غير متأكدين من اتجاهاتهم نحو أن السجون بيئة لتعلم الإجرام وتساهم في الانحراف. في المقابل لم يوافقوا على إيقاف عقوبة السجن كونها لا تصلح للعصر الحالي أو أنها تتعارض مع التعاليم الإسلامية.

إن النتائج السابقة اتفقت مع آراء سمث (Smith, 1983) حيث يجد أن الاتجاهات السلبية ترتبط أشد الارتباط بالظروف التي خبرها الأفراد والجماعات في الدول النامية من حيث عدم قدرة السجون على ممارسة أدوارها الإيجابية في تحقيق الإصلاح، وصقل المهارات الحياتية للسجناء بما يُمكّنهم من التكيّف مع المجتمع المحيط بهم. وتتفق مع رأي (صالح، 2008) نحو أن السجون مؤسسات مكتملة البناء مفتقدة الوظيفة التي تعمل على تحقيق العدالة والعمل على تطوير شخصية المجرم وأن السجون تُسهم في تحقيق الأهداف بطريقة شكلية غير فعّالة. بل تتفق مع (فاروق، 2007) على أن السجون في المجتمعات العربية غير قادرة على مواكبة المستجدات

المرتبطة بحقوق الإنسان مما أدى إلى تنشيط الاتجاهات السلبية نحو السجون وحراس السجن. كما أن تفهُّم المجتمع لطبيعة الدور الجوهري للسجون في تحقيق العدالة من خلال تنفيذ العقوبة يعطي الدور إلى زيادة قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها، وعليه يحدث التماسك والثبات للفرد من خلال دوره في شبكة التبادل هذه (فائق، 2001) وهذا ما أكدت عليه نظرية التبادل الاجتماعي وتوصلت إليه الدراسة من خلال تأكيد عينة الدراسة على ضرورة بقاء السجون للقيام بدورها العقابي لتسهم في تحقيق العدالة في المجتمع وتساعد في الحد من ارتكاب الجرائم. بل يتفق هذا الاتجاه مع النظرية البنائية الوظيفية التي تقول بأن المؤسسات العقابية ومنها السجون تمثل أحد الأجزاء أو الأنساق الفرعية التي من المفترض أن تحفظ التوازن داخل المجتمع، ومن ثم فإن عدم قدرة السجون على تحقيق أهدافها يؤدي إلى حدوث خلل في المجتمع الأكبر. كما كانت نتائج هذه الدراسة أقل تشدداً من نتائج دراسة (آل مضواح، 2000) نحو ثقافة السجن وعلاقتها بالسلوك المضاد للمجتمع التي أجريت على نزلاء إصلاحية الحائر بالرياض.

وتبين أن مجتمع محافظة جدة كان أكثر تشدداً من مجتمع محافظة بريدة نحو السجن، فبينما نجد أن مجتمع بريدة أكثر اقتناعاً من مجتمع جدة بأن السجن لا يعاقب السجين فقط بل يساعده على التوقف عن ارتكاب الجريمة، نجد أن مجتمع جدة أكثر قناعة نحو أن السجون تفتقد بشكلها الحالي للبيئة التي تسهم في إصلاح السجناء والمنحرفين، وأنها بشكلها الحالي لا تؤدي إلى إصلاح السجين بل تجعله مجرما بشكل أكبر، وتسهم في زيادة الانحراف والإجرام في المجتمع السعودي، ووظيفتها تنحصر في سلب الحقوق والحريات، وأن عقوبة السجن غير منصوص عليها في الدين الإسلامي. وكانت نتائج هذه الدراسة حول مستوى اتجاهات سكان جدة تتفق مع نتائج دراسة (غانم، 1999) في أن السجون فشلت في استخدام التدريب كعملية تأهيلية. ودراسة (بدر، 1998) التي توصلت إلى أسباب ضعف المؤسسات الإصلاحية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك نتيجة عدم تقبل المجتمع للسجين حتى لو دخل إحدى المؤسسات الإصلاحية.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية من الناحية الإحصائية بين مستوى اتجاهات كل من سكان المحافظتين نحو السجون باختلاف المستوى العمري والتعليمي ومتوسط حجم الأسرة عندهم. إلا أنها توصلت إلى أن أصحاب الدخول المرتفعة في محافظة بريدة لديهم اتجاهات أكثر تشدداً من أصحاب الدخول المنخفضة نحو السجون، بينما لم يكن للدخل أثر معنوي على اتجاهات سكان محافظة جدة.

وفيما يتعلق بمستوى اتجاهات سكان كل من محافظتي جدة وبريدة نحو السجن حسب حالتهم الاجتماعية، فقد كانت جميعها متقاربة ومتوسطة التشدد باختلاف حالاتهم الاجتماعية.

كما توصلت الدراسة إلى أن جميع الاتجاهات كانت متوسطة التشدد إلا أن أصحاب الأعمال الحرة كانوا أعلى تشدداً نحو السجون ثم تلاهم بالتشدد كل من الطلاب والحرفيين والموظفين في القطاع الخاص فالمتعطلين عن العمل وكان المتقاعدين أقل الفئات العملية تشدداً نحو السجون لدى سكان محافظة جدة. بينما كان أصحاب الأعمال الحرة لديهم أقل مستوى تشدد نحو السجون مقارنة مع المتقاعدين والمتعطلين عن العمل العاملين في القطاعين الحكومي والخاص الذين كان لديهم تشدد متوسط نحو السجون لدى سكان محافظة بريدة.

ما هي درجة اتجاهات مجتمعي محافظة جدة ومحافظة بريدة في المملكة العربية السعودية نحو حراس السجون؟ وهل يوجد فروق معنوية بين مستوى اتجاهات كل منهم؟ وهل يوجد علاقة معنوية بين مستوى الاتجاهات نحو حرس السجون باختلاف خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية؟

أما بالنسبة لمستوى اتجاهات مجتمع الدراسة نحو حرس السجون فقد كانت متوسطة التشدد، وكان أفراد مجتمع الدراسة موافقين على أن حراس السجون أشخاص مهنيون يؤدون رسالة هامة في المجتمع، إلا أنهم لا يستمعوا إلى مشاكل السجناء داخل السجن، وعليه فهم بحاجة إلى التدريب على طرق التعامل مع السجناء كالأخصائي الاجتماعي، وإلى تعلم مبادئ حقوق الإنسان والحفاظ على الحريات. ولم يستطيعوا تحديد مستوى اتجاهاتهم نحو كون حراس السجون قد يظلمون السجناء ويعاملوهم بقسوة ويقترفون الأعمال البذيئة معهم، وقد يكتسبوا من السجناء الطباع

والسلوك غير الحسنة، لذا ربما التعامل معهم يجب أن يكون بحذر، ولا يحبذون في الغالب مصاهرتهم. وتتفق هذه الاتجاهات مع نظرية البناء الاجتماعي التي ترى بأن الإنسان ككائن بيولوجي يتحول إلى عضو في جماعة أو تنظيم، وعند ممارسة واجبات الموقع الذي يشغله، يبدأ باكتساب بعض خواص التنظيم النسقي أو الصفات من المجتمع الذي يعمل معه أو من خلاله مما ينعكس سلباً على باقي تصرفاته وتنعكس سلبا على السجناء. (العمر، 1999)

وأنكر أفراد مجتمع الدراسة مقاطعة مشاركة حراس السجون في الأنشطة الاجتماعية التي ترتبط بالعشيرة، أو وجود بعض الحرج في السكن بجوارهم حتى لو كانوا من الأقارب.

وتوصل التحليل إلى وجود فروق معنوية في اتجاهات مجتمعي الدراسة نحو حراس السجون حيث كان مجتمع جدة أكثر تشدداً من مجتمع بريدة نحو الاعتقاد بأن حراس السجون لا يستمعوا إلى مشاكل السجناء داخل السجن، ويتعاملون في الغالب بقسوة معهم، لذا فهم لا يبدون رغبتهم في التعامل معهم أو مصادقتهم أو مصاهرتهم، أو حتى مشاركتهم في الأنشطة الاجتماعية التي ترتبط بالعشيرة.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية من الناحية الإحصائية بين مستوى اتجاهات كل من سكان المحافظتين نحو حرس السجون باختلاف المستوى العمري والتعليمي والدخل ومتوسط حجم الأسرة عندهم. حيث كان المستوى العام للاتجاهات نحو حرس السجون متوسط.

وبينما كانت جميع الاتجاهات لدى سكان المحافظتين متوسطة التشدد نحو السجون إلا أن المطلقين في محافظة بريدة كانوا أقل تشدد بالمقارنة مع بقية الحالات الاجتماعية الأخرى.

ولم تظهر فروق معنوية بين اتجاهات سكان جدة ومحافظة بريدة نحو حراس السجون باختلاف حالتهم العملية، حيث كانت جميع الاتجاهات متوسطة التشدد باختلاف الحالة العملية للمبحوث.

3.4 التوصيات:

يُوصي الباحث صُنّاع القرار في السجون العربية عامة والسعودية خاصة العمل على الآتي:

1. استخدام المنابر والدروس الدينية والبرامج الإعلامية المتخصصة في تحسن اتجاهات المواطنين خاصة لدى مجتمع محافظة جدة وذوي المستوى التعليمي المنخفض نحو السجن وإدارته ودورهما في الإصلاح.
2. عمل حملات إعلامية وتوعوية لتحسين اتجاهات وتوجهات الحرفيين والعاملين في الأعمال الحرة والقطاع الحكومي نحو السجناء والسجن.
3. تعديل الاتجاهات السلبية نحو السجناء والسجون وحرس السجون خاصة لدى سكان محافظة جدة من خلال وضع سياسات بعيدة المدى تُسهم في تعديل الصورة الذهنية لدى الأفراد والجماعات نحو السجون والسجناء والحراس، وذلك من خلال إكساب حراس السجون المهارات والقدرات النفسية للتعامل مع السجناء، وتوعيتهم بحقوق الإنسان والهدف الحقيقي من هذه السجون فقد حثّ الدين الإسلامي على عدم معاقبة الشخص طول حياته وأن العقوبة لا تطبق من أجل الانتقام، وإنما من أجل خير الفرد والمجتمع.
4. رفع مستويات العناية والرعاية الاجتماعية والنفسية للسجناء كأحد الحقوق الهامة التي يعترف بها نظام السجون السعودي. مع توافر الرقابة داخل السجون بحيث تحفظ للإنسان كرامته وتتفق مع المعايير العالمية لحقوق الإنسان، وذلك بالتركيز على تطبيق اللوائح والأنظمة السعودية في المملكة نحو إعطائهم حق السجين التعليم بجميع مستوياته والتدريب المهني وتوفير المكان الصحي والخدمات الصحية الجسدية والنفسية للسجناء، بالإضافة على تدريبهم لاكتساب المهارات القادرة على خلق عمل بعد خروجهم من السجون أو حتى داخل بيئة السجون، مع الحفاظ على جميع حقوقه ومنها الضمان والدخل.
5. تزويد السجون بالأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين لتقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية للسجناء وتوعية حراس السجون نحو هذه الأهداف، والعمل بالتشاركية بين حراس السجون والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين، مع إكساب كل منهم مهارات الاتصال بالسجناء لتحقيق أهداف السجون نحو السجناء.

المراجع

أ. المراجع العربية:

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، (2006)، **مجموعة فتاوى شيخ الاسلام أحمد بن تيمية**، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية.

ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري، (1999)، **لسان العرب**، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد صادق العبيدي، دار إحياء التراث، العربي. ط3، بيروت.

أبو حطب، فؤاد، (1999)، **نمو الإنسان "من مرحلة الجنين إلى مرحلة المسنين"**، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الرابعة، القاهرة.

آل مضواح، مضواح محمد، (2000)، **النتائج المترتبة على عقوبة السجن**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

بدر، عبد المنعم، (1998)، عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية (المأزق والمخرج)، **الفكر الشرطي**، المجلد السابع، العدد الأول، الشارقة، ص147.

الجهني، غازي رحيمي، (1995)، **اتجاهات المجتمع السعودي نحو السجناء المفرج عنهم**، رسالة ماجستير غير منشورة، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض.

حجازي، مصطفى، (2004)، **الصحة النفسية منظور دينامى تكاملى للنمو فى البيت والمدرسة**، المركز الثقافى العربى، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، المغرب.

خليفة، محروس، (1998)، **رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

سعفان، محمد احمد إبراهيم، (2005)، **العملية الإرشادية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة.

الشايجي، حميد، (2002)، **العقوبات والتدابير البديلة للسجون، ندوة الإصلاح والتأهيل في المؤسسات العقابية والإصلاحية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

الشهراني، سعيد، (2007)، "**تأثير النبذ الاجتماعي على تكيف المسجونين**"، **دراسة ميدانية على العائدين للجريمة في المجتمع السعودي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.

الشهراني، سعيد، (1992)، **دراسة عوامل العود للجريمة في سجون منطقة الرياض،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.

صالح، أحمد فاروق، (2008)، **أثر الاتجاهات في تعديل السلوك المهني للأخصائيين الاجتماعيين**، بحث منشور في المؤتمر العشرون للخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة.

الصيفي، عبد الفتاح مصطفى، (1990)، **الأحكام العامة للنظام الجزائي**، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض.

الضبع، عبدالرؤف، (2002)، **التغير الاجتماعي**، ط1، المكتبة المصرية سلسلة علم الاجتماع في مصر، الإسكندرية.

طالب، أحسن، (2000)، **الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية**، ط1، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض.

عبد الخالق، أحمد محمد، (1983)، **الأبعاد الأساسية للشخصية**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.

عبد الظاهر، أحمد، (2004)، **العقوبة التبعية في ميزان القاضي الدستوري**، دار النهضة العربية، القاهرة .

عبد العال، يحيى عبد الحميد، (1998)، **التنمية بين عقيدة الانتماء وعقيدة التطرف،** مكتبة المحروسة، القاهرة.

عسيري، أحمد، (2009)، **الاتجاهات المجتمعية نحو السجناء المفرج عنهم وأثرها على العود إلى الجرائم في منطقة تبوك – المملكة العربية السعودية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة.

العمر، معن خليل، (2004)، **التغيير الاجتماعي**، دار الشروق، ط1، عمان، الأردن.

العمر، معن، (1999)، **البناء الاجتماعي، أنساقه ونظمه**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

العمري، صالح محمد، (1996)، **العود إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

العنزي، محمد بطي، (2003)، **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدين لجريمة ترويج المخدرات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

العوجي، مصطفى، (1993)، **التأهيل الاجتماعي في المؤسسات العقابية**، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت.

الغامدي، أحمد سعيد، (1998)، **مدى تقبل الأسرة للمفرج عنه في قضايا المخدرات وعلاقته بالعود للجريمة**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

غانم، عبدالله عبد الغني، (1999)، **أثر السجن في سلوك النزيل**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض .

فاروق، محمد، (2007)، **الخدمة الاجتماعية وتحقيق المساندة الاجتماعية لأسر السجناء**، دار المعارف الجامعية، القاهرة.

فائق، أحمد، (2001)، **الأمراض النفسية والاجتماعية نحو نظرية فى اضطراب علاقة الفرد بالمجتمع**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

قرارات مجلس الوزراء السعودي، (1398هـ)، متوفر عبر الموقع: **.www.ksu.edu.sa**.

لائحة النظام الأساسي للسجون بالمملكة العربية السعودية، (1423هـ)، متوفر عبر الموقع: **.www.ksu.edu.sa**.

المسعود، عبد العزيز عبدالله، (2000)، **ثقافة السجن وعلاقتها بالسلوك المضاد للمجتمع**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية والتدريب، الرياض.

نصيب، نصيب عبد الكريم، (1996)، **عوامل عدم التكيف الاجتماعي للمفرج عنهم وعلاقتها بالعود إلى الجريمة**، رسالة ماجستير غير منشورة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

هلال، ناجي محمد، (2005)، الآثار الاجتماعية للسجن على النزلاء، **الفكر الشرطي**، المجلد الرابع عشر، العدد 53، الشارقة.

هلال، ناجي محمد، (2004)، الإيداع في السجن والأحوال الأسرية للسجناء، **مجلة البحوث الأمنية**، كلية الملك فهد الأمنية، المجلد 12، العدد 25، الرياض، ص231.

الهواري، عادل مختار، (1999)، **موسوعة العلوم الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.

الوريكات، عايد، (2008)، **نظريات علم الجريمة**، ط2، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

اليوسف، عبد الله عبد العزيز، (2005)، **البرامج الإصلاحية والتأهيلية في المؤسسات الإصلاحية في المملكة العربية السعودية**، كلية الملك فهد الأمنية.

ب. المراجع الأجنبية:

Abdulkarim, (2007). **Prisoners' Attitudes toward Using Distance Education Whilst in Prisons in Saudi Arabia**, Issues in Informing Science and Information Technology Volume 4.

Atkinson, D. (2002). Prison Labor It's More than Breaking Rocks, Policy Report, **Federal Prisons Journal**, vol. 2, no. 4, Winter, 2002.

Braggins. (2007). **Wings of Learning: the role of the prison officer in supporting prisoner education**, The Centre for Crime a n d Justice Studies.

Brooks Lisa E. (2006). **Community Residents' Perceptions of Prisoner Reentry in Selected Cleveland Neighborhoods, URBAN INSTITUTE Justice Policy Center 2100 M Street**, NW Washington, available on: www.urban.org.

Edwards. Carlton E. (2005). Constructing Remote Contexts: An Examination of African American Christian Perceptions of Jails, Prisons, and Inmates, **Journal of Broadcasting and Electtronic Media**, available on: http://www.regentuniversityonline.com.

Falshaw, Louise. (2010) **Muslim prisoners' experiences: A thematic review**, available on: http:www.justice.gov.uk

Gerhard, W.. (2007) **The Crime of Aggression between International and Domestic Criminal Law**, Presentation at the XVth International Congress on Social Defence: Criminal Law between War and Peace: Justice and Cooperation in Military Matters in International Military Interventions.

Pannell, Joel; Kevin, Howells. (2003). Prison Officer's Beliefs Regarding Self-Harm in Prisoners: An Empirical Investigation, International **Journal of Forensic Psychology**, Volume 1, No. 1 May 2003, pp. 103-110.

Karpowitz, D. (2007). **Education as Crime Prevention: The Case for Reinstating Pell Grant Eligibility for the Incarcerated**, Bard Prison Initiative Bard College P.O. Annandale-on-Hudson, NY 12504-5000.

Kassebaum, Gene. (1999). **Survival On Parole: A Study of Post-Prison Adjustment and the Risk of Returning to Prison in the State of Hawaii, This project was funded by the U.S**. Bureau of Justice Statistics' State Justice Statistics Program for Statistical Analysis Centers,

LA VIGNE. NANCY G. (2004). **Chicago Prisoners' Experiences Returning Home,** Washington, DC: The Urban Institute. available on: www.urban.org/uploadedPDF/311115_ChicagoPrisoners.pdf

Lindemuth. Amy L. (2007). Designing Therapeutic Environments for Inmates and Prison Staff in the United States: Precedents and Contemporary Applications, **Journal of Mediterranean Ecology** vol. 8, 2007: 87-97 © Firma Effe Publisher, Reggio Emilia, Italy.

Martin, B. (1993) **SOCIAL DEFENCE, SOCIAL CHANGE, Freedom Press 84B Whitechape**, London E1 7QX, available on: www.uow.edu.au.

Otto, K. & Dalbert, C., (2005). Belief in a just world and its functions for young prisoners, **Journal of Research in Personality**, 39, 559-573.

Prisoners' Rights, (2005). **The Economic Role of The U.S**, © Firma Effe Publisher, Reggio Emilia.

Rand, (2003). Prisoner Reentry: What Are the Public Health Challenges?, by RAND Public and Safety Justice and documented in Lois Davis and Sharon Pacchiana, "Health Profile of the State Prison Population and Returning Offenders: Public Health Challenges," **Journal of Correctional Health Care**, forthcoming in Fall.

Smith, R. (1983). The State of the Prisons**, British Medical Journal**, volume 287, 26 November.

الملحق (أ)

أداة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة

كلية العلوم الاجتماعية

علم الاجتماع

أختي الفاضلة

أخي الفاضل

تحية طيبة وبعد:

يقوم الطالب بدراسة : اتجاهات السعوديين نحو السجن والسجناء وحراس السجون وعلاقتها بخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية. (دراسة مقارنة بين مجتمعي جده وبريده).

كجزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص علم الجريمة. راجياً التكرم بالإجابة عن الأسئلة بدقة، علما بأن الإجابات الواردة إلينا من طرفكم سيتم التعامل معها بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط شاكراً لكم جهودكم وصدقكم وصراحتكم في الإجابة عن أسئلة الاستبانة .

شاكرا لكم حسن تعاونكم،،

ناصر مبروك النويصر

بريد الكتروني nnasser117@hotmail.com

الجزء الأول: البيانات النوعية :-

ضع إشارة (×) في المكان المناسب:

أ- المحافظة : 1- جدة 2- بريده

ب- العمـــر : 1- اقل من 25 سنة 2- من 26 إلى 30 سنة

3- من 31 إلى 40 سنة 4- من 41 إلى 50 سنة

5- من 51 إلى 60 سنة 6- 61 سنة فأكثر

ج- الحالة الاجتماعية:

1- أعزب 2- متزوج 3- أرمل 4- مطلق

د- المستوى التعليمي:

1. لا يقرأ ولا يكتب ....
2. ملم (يقرأ و يكتب)...
3. ابتدائي..
4. متوسط...
5. ثانوي...
6. دبلوم...
7. بكالوريوس...
8. دراسات عليا...

هـ- المهنة :

1. طالب ....

2-موظف حكومي...

3-موظف قطاع خاص...

4. أعمال حرة ....

5. حرفي ....

6. متقاعد ....

7. متعطل عن العمل ....

8–أخرى (أذكرها) .[.......................]

ز– الدخل الشهري للأسرة: 1 – اقل من 5.000 ريال

2– من 5.001 إلى 10.000 ريال

3– من 10.001 إلى 15.000 ريال

4 – من 15.001 ريال فأكثر

ح– عدد أفراد الأسرة

1. ذكور	
2.إناث	
3. المجموع	

غير موافق بشدة	غير موافق	لا أستطيع التحديد	موافق	موافق بشدة	الفقرة	م
					المحور الأول : الاعتقاد نحو السجناء	
					إن نزلاء السجون ليسو بأسوأ حال من الآخرين الذين نتعامل معهم	1
					من يدخل السجن ولو مره واحدة لا يمكن أن يكون إنساناً نزيها	2
					لا بد من إيقاع عقوبة السجن على الجاني على أي جريمة يقترفها	3
					يجب التعامل مع السجناء بقسوة لأنهم يستحقون ذلك	4
					يستحق السجين أن يعيش ظروف السجن لارتكابه جرائم يجب معاقبته عليها	5
					أعتقد أنه من أصبح مجرما سوف يستمر في الإجرام إلى الأبد	6
					قد يبدو السجناء عاديين لكن علينا أن لا ننسى أنهم مجرمين.	7
					في تقديري لا يستحق السجين إي اعتبار من قبل الأسرة أو المجتمع.	8
					إن تهميش السجين اجتماعيا يعتبر حماية إضافية للمجتمع	9
					أرى أن صحيفة السوابق للسجناء بمثابة إنذار للمجتمع من صاحبها	10
					أجد أن الحفاظ على القانون وقيم المجتمع وعاداته وتقاليده تشكل مقياسا مناسبا للمكانة الاجتماعية	11
					نظرتي نحو السجين تتسم بالاحتقار لما ارتكبه من سلوك منحرف ضد المجتمع.	12
					أجد بعض الحرج في السكن بجوار أسرة سجين	13

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	لا أستطيع التحديد	غير موافق	غير موافق بشدة
14	أؤيد تحامل سكان الحي الذي أعيش فيه لنبذ ذوي السوابق من السجناء					
15	أخشى على عائلتي من مخالطة أفراد عائلة سجين خوفا من عدوى السلوك					
16	تشكل مجاورة أسر سجين عدم استقرار لساكني الحي الذي أقطن فيه					
17	أرى أن من خالف أنظمة المجتمع وقوانينه سيكرر مخالفته في المستقبل.					
18	أفضل عدم مصاهرة سجين سابق					
19	أعتقد إن أبناء المساجين في الغالب سوف يكونوا منحرفين مثل ذويهم					
20	يمكنني التحدث مع السجناء عن مشاكلهم الشخصية دون تحرج					
21	أرى أن السجين بصفه عامه ضحية لفشل المؤسسات الاجتماعية.					
22	اكره التصرفات السلبية من بعض أفراد المجتمع نحو السجين.					
	المحور الثاني : الاعتقاد نحو السجن					
23	تفتقد السجون بشكلها الحالي للبيئة التي تسهم في إصلاح السجناء والمنحرفين.					
24	إن السجون بشكلها الحالي لا تؤدي إلى إصلاح السجين بل تجعله مجرما بشكل أكبر					
25	يسهم السجن في تفعيل العقوبة لتحقيق العدالة في المجتمع.					

غير موافق بشدة	غير موافق	لا أستطيع التحديد	موافق	موافق بشدة	الفقرة	م
					لايسهم السجن في إصلاح السجين من الناحية النفسية والاجتماعية	26
					السجون السعودية بشكلها الحالي تمثل مكان تجمع للمجرمين والمنحرفين	27
					السجون بشكلها الحالي تنحصر وظيفتها في سلب الحقوق والحريات	28
					السجن لا يعاقب السجين فقط بل يساعده على التوقف عن ارتكاب الجريمة	29
					الإقامة في السجن من شأنها أن تعلم السجين أن الجريمة لاتستحق هذه المعاناة	30
					أعتقد أن عقوبة السجن غير منصوص عليها في الدين الاسلامي	31
					أعتقد أن عقوبة السجن لا تصلح للتطبيق في الأوقات الراهنة	32
					تسهم السجون في زيادة الانحراف والاجرام في المجتمع السعودي	33
					تسهم السجون بشكلها الحالي في تزايد معدلات العود إلى الجريمة	34
					تسهم السجون في زيادة سوء تكيف السجناء مع الأسرة والمجتمع	35
					تغذي السجون بشكلها الحالي الفعل الاجرامي وتزيد من الجريمة	36
					المحور الثالث : الاعتقاد نحو حراس السجون	
					اعتقد أن حراس السجون لا يستمعون إلى مشاكل السجناء داخل السجن	37

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	لا أستطيع التحديد	غير موافق	غير موافق بشدة
38	إن من واجب حراس السجن التعامل مع السجناء مثل تعامل الأخصائي الاجتماعي					
39	أرى أن حراس السجون يساعدون السجناء أكثر من الأخصائيين الاجتماعيين					
40	حراس السجون غالباً يحددون كيفية التعامل مع السجناء.					
41	يتعامل حراس السجون في الغالب بقسوة مع النزلاء والسجناء					
42	يقترف حراس السجون بعض الأعمال البذيئة مع السجناء					
43	في الغالب يستعبد حراس السجون السجناء ويظلمونهم بحجة تطبيق العقوبة					
44	لا أحب التعامل أو مصادقة حراس السجون لدورهم في ظلم السجناء					
45	يكتسب حراس السجون السلوك غير الحسن جراء معاملتهم اليومية مع السجناء					
46	لا ارغب في مصاهرة حراس السجون لكونهم أشخاص موصومين في المجتمع					
47	لا أرغب في مشاركة حراس السجون في الأنشطة الاجتماعية التي ترتبط بالعشيرة					
48	أجد بعض الحرج في السكن بجوار حراس السجون حتى لو كانوا من الأقارب					
49	أتوقع الأمانة من حراس السجن لكن أتعامل معهم بحذر					

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	لا أستطيع التحديد	غير موافق	غير موافق بشدة
50	حارس السجن شخص مهني يؤدي رسالة هامة في المجتمع					
51	يحتاج حراس السجون إلى مزيد من التدريب على طرق التعامل مع السجناء					
52	يحتاج حراس السجن إلى تعلم مبادئ حقوق الإنسان والحفاظ على الحريات.					
53	حراس السجون في الغالب يعانون من مشكلات مع أسرهم					
54	حراس السجون في الغالب يعانون من مشكلات مع المجتمع					

السيرة الذاتية

الاســـم: ناصر مبروك محمد النويصر.

الكـلـية: العلوم الاجتماعية، علم الاجتماع.

التخـصص: علم جريمة.

السنـــة: 2011.

الهاتف النقال: 00962777773355، 00966546876885.

البريد الإلكتروني: nnasser117@hotmail.com.